جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال
قسم اقتصاديات المال والأعمال

تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحرة في الأردن

Evaluation of Economical and Social Impact for Free Zones in Jordan

إعداد

خالد عبيد الله الرحاحله

إشراف

الدكتور حسين علي الزيود

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الأول ٢٠١٤

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

يقول تبارك وتعالى في محكم كتابه الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

{ لإِيلافِ قُرَيْشٍ(١)إِيلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ(٢)فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ(٣)الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ(٤) }

[قريش: ١-٤]

صدق الله العظيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا **خالد عبيد الله الرحاحلة**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: **خالد عبيد الله الرحاحلة** الرقم الجامعي: ١١٢٠٥٠٧٠٠٦

التخصص: **اقتصاد** الكلية: **إدارة المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحرة في الأردن

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ ١٠/ ٢٠١٤/١٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحرة في الأردن

وأجيزت بتاريخ: ١٠/ ١٢/ ٢٠١٤

إعداد

خالد عبيد الله الرحاحله

المشرف

الدكتور حسين علي الزيود

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور حسين علي الزيود	(رئيساً) المشرف	
الدكتور إبراهيم محمد البطاينه	عضواً	
الدكتور تركي مجحم الفواز	عضواً	
الدكتور عامر يوسف العتوم	عضواً	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى

من كلله الله بالهيبة والوقار . . إلى من علمني العطاء بدون انتظار . . إلى من أحمل اسمه بكل افتخار . . أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد . .

والدي العزيز

إلى من كانت ملاكي في الحياة . . إلى من كانت معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني . . إلى من كانت بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

والدتي العزيزة رحمها الله

إلى من شاركني في حياتي حلوها ومرها إلى من وقفت إلى جانبي في السراء والضراء وأمدتني بالعزيمة والدعم المعنوي ووفرت لي الوقت والبيئة المناسبة لأتمكن من إتمام دراستي العليا وإنجاز هذا العمل

زوجتي الغالية

إلى من أرى فيهم طفولتي وشبابي، إلى من أتمنى لهم مستقبلاً مشرقاً سلاحهم فيه العلم والمعرفة واحترام الذات واحترام الآخرين

أبنائي الأعزاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمدُ لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، الحمد لله كثيراً الذي أعانني على إتمام هذا العمل المتواضع، ويسرني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم في إخراج هذه الدراسة إلى حيز التنفيذ، وقبل أن نمضي أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى أعضاء الهيئة التدريسية في كلية المال والأعمال في جامعة آل البيت وكافة العاملين في الكلية ، وخصوصاً عميد الكلية ونائبه ومساعديه ورئيس وأعضاء هيئة التدريس قسم اقتصاديات المال والأعمال.

كما وأشكر الأستاذ القدير الدكتور حسين الزيود المشرف على رسالتي لقبوله الإشراف على إنجاز هذه الدراسة وعلى ما قدمه من توجيه ونصح ومتابعة مستمرة وعلى صبره وتحمله لي طيلة فترة البحث ومن ظروف دراسية وعملية فله مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان، وجزاه الله خير جزاء، والشكر موصول إلى:

١ – الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينه

٢ – الدكتور تركي الفواز

٣ – الدكتور عامر العتوم

الذين أكرموني بقبولهم مناقشة هذه الرسالة وعلى ملاحظاتهم العلمية القيمة التي ساعدت في إغناء هذا العمل ليخرج بشكله الحالي.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساعد على إتمام هذه الدراسة وقدم العون ومد يد المساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة والتسهيلات والأفكار والمعلومات فلهم من كل الشكر والامتنان.

والشكر موصول إلى إخوتي وأخواتي الذين قدموا التشجيع والدعم والمساندة لي لإتمام دراستي العليا والشكر موصول إلى زوجتي وأبنائي الذين تحملوا العناء والصبر في مواكبة تحصيلي العلمي خلال مرحلة الماجستير.

والله ولي التوفيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

Contents

الملخص ..... ك
ABSTRACT ..... ل
الفصل التمهيدي : الإطار العام للدراسة ١
المقدمة ٢
مشكلة الدراسة ٣
أهمية الدراسة ٣
أهداف الدراسة ٤
حدود الدراسة ٤
محددات الدراسة ٤
الفصل الأول : الإطار النظري ٥
المبحث الأول- المدخل النظري للمناطق الحرة ٦
تمهيد ٦
١-مفهوم وتعريف المناطق الحرة ٦
٢. مميزات المناطق الحرة ٧
٣. أسباب أو مبررات قيام المناطق الحرة ٨
٤. المناطق الحرة بين مؤيد ومعارض لها ٩
٥. أقسام المناطق الحرة ١٠
٦. أهداف إنشاء المناطق الحرة ١١
٧. العوائد المستهدفة من إنشاء المناطق الحرة ١٤
٨. قياس وتحديد الفوائد والتكاليف للمنطقة الحرة ١٥
٩. أهمية المناطق الحرة ١٦
١٠. العوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرة ١٨
١١. مقومات إنشاء المناطق الحرة ١٨
١٢. الإطار القانوني لإنشاء المناطق الحرة ٢١
١٣. تمويل إقامة المناطق الحرة ٢١
المبحث الثاني- المناطق الحرة في الأردن ٢٣
١-نشأة المناطق الحرة وتطورها في الأردن ٢٣
٢-أهداف المناطق الحرة الأردنية ٢٥
٣- إدارة المناطق الحرة في الأردن ٢٥
٤-الإطار القانوني للمناطق الحرة في الأردن ٢٥
المبحث الثالث- الدراسات السابقة ٣٦
إضافة الدراسة ٤٠
الفصل الثاني : منهجية الدراسة وإجراءاتها ٤١
١.منهجية الدراسة ٤٢
٢.مصادر بيانات الدراسة ٤٢
الفصل الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحرة في الأردن ٤٤
ونتائج الدراسة وتوصياتها ٤٥
أولاً- التطورات الاقتصادية الكلية في الأردن ٤٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- الآثار الاقتصادية للمناطق الحرة ٥٤
عرض النتائج ومناقشتها ٧٥
التوصيات ٧٨
المراجع ٧٩
أولاً: المراجع العربية ٧٩
ثانياً: المراجع الإنجليزية ٨١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

جدول (١) المناطق الحرة العامة في الأردن ____ ٣١

جدول (٢) تطور الناتج المحلي الإجمالي في الأردن ____ ٤٦

جدول (٣) معدلات البطالة حسب الجنس ____ ٤٧

جدول (٤) مؤشرات تدفق الاستثمار إلى الأردن ____ ٤٩

جدول (٥) تطور التكوين الرأسمالي في الأردن ____ ٥٠

جدول (٦) التجارة الخارجية في الأردن ____ ٥١

جدول (٧) تطور الصادرات الأردنية ____ ٥٢

جدول (٨) تطور المستوردات الأردنية ____ ٥٣

جدول (٩) القيم الخارجة من المنطقة الحرة ____ ٥٥

جدول (١٠) نسبة البضائع الخارجة ترانزيت إلى إجمالي قيم البضاعة الخارجة من المناطق الحرة ____ ٥٦

جدول (١١) نسبة البضائع الخارجة من المناطق الحرة الخاصة إلى المناطق الحرة الأردنية ____ ٥٧

جدول (١٢) تطور أعداد ورأسمال الشركات المسجلة في المناطق الحرة الأردنية ____ ٥٩

جدول (١٣) نسب توزيع أعداد الشركات ورأسمال المستثمرين في المناطق الحرة الأردنية ____ ٦٠

جدول (١٤) عدد عقود الاستثمار في المناطق الحرة العامة ____ ٦١

جدول (١٥) توزيع المناطق الحرة الخاصة الأردنية حسب الملكية ونوع النشاط ____ ٦٢

جدول (١٦) الإيرادات والتكاليف ____ ٦٣

جدول (١٧) إيرادات المناطق الحرة ____ ٦٨

جدول (١٨) الأهمية النسبية لبنود إيرادات مؤسسة المناطق الحرة الأردنية ____ ٦٩

جدول (١٩) تأثير إيرادات المناطق الحرة على الخزينة العامة ____ ٧٠

جدول (٢٠) نفقات المناطق الحرة العامة ____ ٧١

جدول (٢١) مؤشرات لوفر و العجز لمؤسسة المناطق الحرة الأردنية العامة ____ ٧٢

جدول (٢٢) الآثار الاقتصادية غير المباشرة على القطاعات الأخرى ____ ٧٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحرة في الأردن

إعداد

خالد عبيد الله الرحاحله

إشراف

الدكتور حسين الزيود

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحرة الأردنية على الاقتصاد الأردني حيث تم التعرف على ماهية المناطق الحرة ونشأتها وأهدافها والحوافز والإعفاءات المتاحة للمستثمرين، إضافة إلى الإجراءات المتبعة فيها: أنواعها، ومساهمتها في الصادرات الوطنية وخفض العجز في ميزان المدفوعات، ودورها في المساهمة والموازنة العامة والاستثمارات المحلية والأجنبية، وإتاحة فرص عمل جديدة وتشغيل العمالة الأردنية.

اعتمدت الدراسة على البيانات الإحصائية للتجارة الخارجية والاستثمار والناتج المحلي والقوى العاملة والاستخدام وغيرها من بيانات السلاسل الزمنية، للفترة ما بين (١٩٩٨ – ٢٠١٣)، واستخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل وعرض نتائج الدراسة ووصف متغيرات الدراسة ومعدلات النمو لدراسة وتحليل تطور مؤشرات المناطق الحرة ومقارنتها بمؤشرات الاقتصاد الوطني.

خلصت الدراسة الى أن للمناطق الحرة الأردنية العامة والخاصة آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني الأردني من حيث زيادة الصادرات وخفض الميزان التجاري الأردني لاسيما المناطق الحرة الخاصة وأظهرت النتائج بأن المناطق الحرة تعتمد بالدرجة الأولى على عملية تخزين البضائع وإعادة تصديرها إلى المنطقة الجمركية أو البلدان الأخرى، هذا إلى جانب المساهمة في رفد الموازنة العامة بموارد جديدة من شأنها تقليل العجز في الموازنة العامة سواءً المباشر منها أو غير المباشر من خلال ما تحققه المناطق الحرة من إيرادات جراء العملية الاستثمارية ومن خلال ما تقدمه من خدمات للمستثمرين، وغير المباشرة من خلال ما تحققه للفعاليات المرافقة للعملية (الجمارك، المواصفات والمقاييس، الطاقة الذرية، الحجر الزراعي، وشركات التخليص والتأمين والنقل...

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Evaluation of Economical and Social Impact for Free Zones in Jordan

Prepared by:

Khaled Obidellah Rahahleh

Supervised by:

Dr. Hussein Ali Al-Zyoud

Abstract

The aim of this study is to evaluate the economic and social impacts of the free zones in Jordan on the Jordanian economy, indicates what the free zone: origins, objectives, incentives, exemptions available to investors, in addition to the procedures: types, and their contribution to national exports, reduce the deficit in the budget, their role in contributing to budget and public investments in local and foreign, provide new job opportunities and employment of Jordan

This study relied on statistical data of foreign trade , investment, GDP , labor force and employment, during the period ٢٠٠٠-٢٠١١. descriptive statistical methods is used to analyze and display the results of the study.

The study showed that the free zones of Jordan positive effects on the national economy of Jordan, in terms of increasing exports and reducing the trade balance Jordanian, particularly special free zone and that regions rely primarily on the process of storing goods and re-exported to the region, customs zone or other countries, the free zones effect of supplementing the general budget of new resources that would reduce the budget deficit although, this contribution is small and low, but it depends on the size of the revenue of the free zones and the size of its activities and services provided to investors and that there are no returns are sacrificed due to the presence of tariff protection and customs procedures for goods coming out of the free zones. On the other hand, the free zones are working on the operation of the workforce other, either directly or indirectly.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل التمهيدي : الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل التمهيدي
الإطار العام للدراسة

المقدمة

تعود فكرة المناطق الحرة إلى الإمبراطورية الرومانية، حيث أقيمت هذه المناطق من أجل جذب التجارة الدولية العابرة، لذلك كانت تقام في المراكز الرئيسة لخطوط التجارة الدولية وفي الغالب كانت تهتم بتموين السفن وإقامة المخازن وتفريغ وإعادة شحن السلع العابرة، ثم تطورت الفكرة من مجرد أماكن للتخزين وإعادة التصدير إلى مناطق تقدم العديد من الخدمات في مجال الصناعة والصادرات وغيرها، وقد أنشئت أول منطقة حرة لتجهيز الصادرات على مستوى العالم في مدينة شانون بأيرلندا عام (١٩٥٩م). وتلاها في فترات زمنية متلاحقة إقامة العديد من المناطق المماثلة، وتختلف أشكال ومسميات المناطق الحرة من دولة لأخرى، فهناك مناطق حرة مخصصة للتصدير، وأخرى يطلق عليها مناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة، كما تعددت أغراضها وأنواعها لتشمل مناطق حرة مخصصة للخدمات وأخرى للتكنولوجيا الحديثة، ورغم اختلاف المسميات والأشكال إلا أنها تشترك في نفس القواعد التي تحكم عمل المناطق الحرة.

وجاء التوسع في إنشاء المناطق الحرة وتعدد أشكالها وتطور أعمالها بهدف توفير هياكل أساسية فعالة للقضاء على البيروقراطية ضمن نطاق محدد باعتبارها أهم أداة شائعة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير، استقطاب وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في هذه المناطق، من خلال ما تقدمه من امتيازات وحوافز متعددة توفر البيئة الاستثمارية الملائمة واستقرار التشريعات والحد من هجرة الاستثمارات المحلية، لتكون بذلك أداة تسهم في تحقيق أهداف متعددة للدولة المضيفة: كالإسهام في تنمية صادراتها، وتوفير فرص عمل لمواطنيها، ونقل التكنولوجيا الحديثة إليها، وصولاً إلى تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي فيها وصولاً إلى تحقيق حالة من الرفاهية والتحضر في الدول المضيفة لها.

ونظراً لما لعبته المناطق الحرة من دور فاعل في النهضة الاقتصادية التي شهدتها دول شرق آسيا، كسنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية، والصين وغيرها من الدول، فقد تبنت الحكومة الأردنية سياسة إنشاء المناطق الحرة العامة والخاصة والصناعية والاقتصادية الخاصة، ومن وحي هذه الفلسفة، بدأت تجربة المناطق الحرة في الأردن عام (١٩٧٣)، (الجريدة الرسمية، العدد ٣٢٨٠ لسنة ١٩٨٤). حيث أقيمت أول منطقة حرة في ميناء العقبة، وكانت منطقة حرة صغيرة لتنمية المبادلات التجارية الدولية وخدمة الترانزيت. وعندما أثبتت هذه التجربة جدواها بادرت الحكومة إلى إصدار قانون مؤقت رقم (٣٩) لسنة (١٩٧٦) قانون مؤسسة المناطق الحرة والذي أنشئت بموجبه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤسسة المناطق الحرة كمؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري لتتولى وضع السياسات العامة وإعداد الخطط والبرامج الخاصة بإقامة المناطق الحرة وتطويرها، ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني ولتحقيق الأهداف والغايات التي أنشئت من أجلها من خلال جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على شكل استثمارات في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتوفير فرص عمل للقوى العاملة الأردنية، وإكسابها المهارات الفنية والخبرات العملية، وإدخال التكنولوجيا والتقنية الفنية المتقدمة إلى المملكة، ولتعزيز الدور الريادي للقطاع الخاص في إنشاء المناطق الحرة الخاصة والمشتركة التي تستخدم الموارد الأولية المحلية في مدخلات الإنتاج، وقد توسعت المناطق الحرة حيث تم إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في العقبة والمدن الصناعية المؤهلة في العديد من مناطق المملكة، حيث بلغ عدد المناطق الحرة (٢٢) ما بين مناطق تنموية وصناعية مؤهلة وحرة مشتركة، ولتشجيع القطاع الخاص وإعطائه دوراً فاعلاً في الاقتصاد وفي العملية التنموية والاجتماعية، فتحت الحكومة الباب في عام ١٩٩٠ أمام هذا القطاع لإنشاء وإدارة مناطق حرة خاصة (دليل المناطق الحرة الخاصة / مؤسسة المناطق الحرة الأردنية)، حيث بلغ عدد المناطق العاملة منها (٣٥) منطقة موزعة على مختلف أقاليم المملكة يمارس فيها نشاطات اقتصادية متنوعة مستفيد ة من المزايا والتسهيلات المقدمة لها.

مشكلة الدراسة

نظراً لأهمية المناطق الحرة والغايات التي أنشئت من أجلها، لابد من الوقوف على تطورها وأثرها على الاقتصاد الأردني ودورها في مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل، وقدرتها على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتنمية المبادلات التجارية والمساهمة في تدريب الأيدي العاملة ونقل التكنولوجيا وتنشيط تجارة الخدمات، وتطوير وتنمية المناطق والأقاليم التي تقام فيها.

وبناءً على ذلك فان مشكلة الدراسة تتمثل في دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن إقامة وإنشاء المناطق الحرة في الاردن للفترة (١٩٩٨ -٢٠١٣) ومدى تحقيقها للأهداف التي أنشئت من اجلها.

أهمية الدراسة

تعزى أهمية هذه الدراسة إلى الدور الذي تلعبه المناطق الحرة في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من الدول، من خلال زيادة كفاءة استخدام الطاقات والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ومساهمتها في تنشيط وتفعيل الحركة الاقتصادية ومكافحة البطالة وتوفير فرص العمل.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال اعتمادها في تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحرة بأسلوب تحليلي لواقع الاستثمار فيها من حيث القطاعات الإنتاجية وأنماطها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الناحية التطبيقية تكمن أهمية الدراسة في كونها تساعد في التعرف على مدى تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المناطق الحرة والتكاليف التي يتحملها الاقتصاد الوطني وتحديد نقاط القوة والضعف.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على ماهية المناطق الحرة ونشأتها وأهدافها والحوافز والإعفاءات، وأثرها على الاقتصاد الوطني في الأردن والبيئة المحيطة بها، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. مساهمة المناطق الحرة في خفض العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة.
٢. مساهمة المناطق الحرة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية
٣. مساهمة المناطق الحرة في توفير فرص عمل جديدة لتشغيل العمالة الأردنية.

حدود الدراسة

يقتصر البحث في المناطق الحرة العامة والخاصة في الأردن، أي تلك المناطق التي تديرها شركة المناطق الحرة (مؤسسة المناطق الحرة سابقاً) والمناطق الحرة التي يديرها القطاع الخاص.

كما يقتصر البحث على الفترة الزمنية الواقعة ما بين (١٩٩٨- ٢٠١٣) قدر الإمكان دراسة المتغيرات الاقتصادية والتي تتمثل في المساهمة في التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات) والاستثمار في المناطق الحرة وإيرادات ونفقات مؤسسة المناطق الحرة الأردنية ومساهمة إيرادات المؤسسة في رفد الموازنة العامة الأردنية والآثار الاجتماعية الناجمة عنها والتي تتمثل في تشغيل الأيدي العاملة الأردنية وتطوير وتنمية المجتمعات المحلية.

محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة في الآتي :

أ . صعوبة الحصول على البيانات اللازمة للدراسة .

ب . محدودية البيانات المتوفرة عن المناطق الحرة محدودة .

ج . عدم تماثل البيانات عن المتغيرات واختلافها من سنة إلى أخرى أو من مؤسسة الى أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : الإطار النظري

(المدخل النظري للمناطق الحرة، والمناطق الحرة في الأردن)

والدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار النظري

(المدخل النظري للمناطق الحرة، والمناطق الحرة في الأردن)

والدراسات السابقة

المبحث الأول- المدخل النظري للمناطق الحرة

تمهيد

تسعى معظم الدول إلى جذب الاستثمارات باعتبارها محركاً ديناميكياً لاقتصاداتها، تعتبر إقامة المناطق الحرة من العوامل الهامة التي تلجأ إليها الدول عامة والدول النامية خاصة لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية، وذلك لما تقدمه تلك المناطق من تسهيلات وامتيازات وحوافز ضريبية وجمركية وعماله رخيصة نسبياً بما يمكن الشركات المستثمرة من زيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تحقيق عائد أكبر لها.

ونظراً للتطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية والوطنية، أصبحت المناطق الحرة تلعب دوراً متزايداً في النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية في البلدان المضيفة لها، وقد حققت في البعض منها نتائج اقتصادية ملموسة حيث تقام المشاريع الاستثمارية التي تؤدي إلى رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وفي هذا الفصل سوف يتم التطرق للمدخل النظري للمناطق الحرة، من حيث:

١-مفهوم وتعريف المناطق الحرة

نظرا لتعدد أهداف المناطق الحرة وأشكالها وأنواعها واختلافها جغرافياً، فإن الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالمناطق الحرة والتشريعات التي تحكم عمل المناطق الحرة لم تستقر على تعريف واحد محدد للمنطقة الحرة، بل تعددت التعاريف واختلفت تبعاً لاختلاف الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية بكل دولة، وتطورت هذه التعاريف والمفاهيم بتطور طبيعة الأنشطة والمشروعات فيها وتطور أشكال الاستثمار الوطني والأجنبي فيها، ويختلف تعريف المنطقة الحرة وفقاً للبعد الذي ينطلق منه التعريف سواء أكان جغرافيا أو إدارياً أو جمركياً أو اقتصادياً، وتعتبر المناطق الحرة من الناحية الجمركية امتداداً للخارج إلا أنها تخضع للسيادة الوطنية من جهة النظم السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف البعض المنطقة الحرة في تعريف مبسط بأنها "جزء من أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية ومالية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد" ومن هنا كان تسميتها منطقة حرة.

وهي "المساحة المقفلة تحت الحراسة حيث تخزن بها البضائع سواء كانت تلك المساحة في ميناء بحري أو جوي أو مكان داخلي أو على الساحل حيث ترد إليها البضائع ذات الأصل الأجنبي بقصد إعادة التصدير أو العرض أو إدخال بعض العمليات إضافية عليها" (الجنابي، ٢٠٠٠)

في حين عرفت المادة الثانية من قانون المناطق التنموية والمناطق الحرة الأردني لسنة (٢٠٠٨) المنطقة الحرة "على أنها جزء من أراضي المملكة محدد ومسور بحاجز فاصل يخصص لغايات تخزين السلع وممارسة الأنشطة الاقتصادية وتعتبر خارج النطاق الجمركي وتعامل السلع والأنشطة الاقتصادية داخلها على أنها خارج المملكة".

ومن ناحية أخرى ، فالمنطقة الحرة هي مجال جغرافي حدوده واضحة مداخله مراقبة جمركياً وتتمتع السلع القادمة إليها من الخارج بالحرية دون الخضوع للحقوق الجمركية أو الضريبية ما عدا تلك السلع والخدمات الممنوعة قانونيا بموجب القوانين السارية المفعول في البلد المضيف أو تلك الممنوعة والمحظورة بموجب المعاهدات والتشريعات الدولية وتقام بغرض تحقيق أهداف معينة للدول المضيفة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والأولويات التي تسعى الدولة المضيفة لتحقيقها وتدعيمها (قانون مؤسسة المناطق الحرة الأردنية وتعديلاته لسنة ٢٠٠٨).

ومن الاستعراض السابق يمكن تعريف المنطقة الحرة بصورة شاملة بأنها "هي مساحة محددة من الأرض الوطنية معزولة ومحاطة بأسوار، تخضع للسيادة الوطنية سياسياً، ولا تخضع للتشريعات الجمركية، وعادة ما تكون قريبة من الموانئ أو المطارات أو التقاء الطرق أو المنافذ الحدودية، وتعمل وفق تشريعات خاصة بما تسهل عليها ممارسة نشاطها بكل حرية وتكون مستثناة من أحكام التشريعات الجمركية والتجارية والنقدية والسياسات الصناعية السائدة في الدولة المضيفة".

٢. مميزات المناطق الحرة

للمناطق الحرة مجموعة من السمات أو المميزات التي تنفرد بها دون غيرها لكي يتميز نشاطها عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى في الدولة المضيفة لها ومن هذه السمات:

١. تحديد المساحات الجغرافية للمنطقة الحرة بحيث تكون منفصلة عن أراضي الدولة وذلك من خلال إقامة الأسوار حولها وتحديد مداخل ومخارج محددة لها والتي تكون عادة تحت رقابة المحكمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. خضوع المنطقة الحرة لسيادة الدولة المضيفة إداريا وسياسياً وأمنياً، بالرغم من أنها معزولة عن باقي الإقليم جمركياً وجغرافياً، كما أن حماية تلك المناطق وحراستها من خلال تطبيق تشريعات البلد المضيف لها.

٣. تحديد التشريعات الناظمة لعمل المناطق الحرة الأنشطة المسموح بممارستها داخل المنطقة الحرة بصورة عامة أو منطقة حرة بعينها.

٤. تطبق فيها سياسات اقتصادية غير مطبقة داخل البلد المضيف تشمل العديد من الإعفاءات الضريبية والجمركية والتجارية (شلبي، ٢٠٠٢).

٥. تعامل المشروعات التي تقام داخل المنطقة الحرة والبضائع الواردة والصادرة من وإلى المنطقة الحرة كما لو أنها موجودة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية.

٦. تقيم الدولة المضيفة للمناطق الحرة القدر الكاف من البنى التحتية الأساسية والخدمية التي تسند عمل المناطق الحرة والتي تساعد على خلق مناخ ملائم للاستثمار وبما يتناسب مع الأنشطة المسموح بإقامتها في تلك المناطق.

٧. تتميز أغلب منتجات المناطق الحرة بأنها ذات أهداف تصديرية.

٨. يُطبق في المناطق الحرة نظام تحديد الملكية الذي يسري في البلد المضيف.

٩. تقام في المناطق الحرة إلى جانب الإنتاج الصناعي إن وجد كل العمليات المتعلقة بالبضائع العابرة والتي تحتاج إلى تفريغ وشحن وتغليف وخزن.

٣. أسباب أو مبررات قيام المناطق الحرة

يمكن إجمال الأسباب الحقيقية لتوسع وانتشار المناطق الحرة في العالم بما يلي:

١. ارتباط فكرة إنشاء مناطق اقتصادية حرة بالتطورات الاقتصادية (الصناعية والتجارية والنقل) التي شهدتها أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وتوسع رقعة المستعمرات وازدياد حدة التنافس بين البلدان الأوروبية للهيمنة على الخدمات والأسواق، مما دفعها إلى إنشاء مناطق حرة في موانئ المستعمرات.

٢. لجوء الدول الصناعية إلى سياسة الخطوة خطوة نحو تحرير التجارة وحرية انتقال السلع والخدمات بسهولة(الموانئ، المدن الحرة، المناطق الحرة) .

٣. خطوة بديلة للدولة عن اتباع سياسة السوق المفتوح أمام السلع الأجنبية .

٤. تشكل مورداً هاماً من موارد النقد الأجنبي من خلال تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية.

٥. تعمل على إيجاد أسواق دولية جديدة لتصريف السلع والخدمات، فضلاً عن توفير إمكانيات التخزين الطويل للسلع دون قيود زمنية مما يتيح لها إعادة التصدير في الأوقات المناسبة عند زيادة الطلب على هذه السلع في مواسمها التسويقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. أسلوب تنموي تستخدمه الدولة من أجل الارتقاء باقتصادها الوطني كونها خارج المنطقة الجمركية ولا تخضع لأحكام قوانينها، وبذلك فإن الاستثمارات الوافدة للمنطقة الحرة تعتبر خارج سلطة البلد الجمركية، الأمر الذي يجعل هذه الاستثمارات جزء من التنمية وتحقق جملة من الفوائد والعوائد الاقتصادية التي لها أثر تنموي على الاقتصاد الوطني.

٧. تعمل على مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل.

٨. تعمل على تطوير الصناعات وزيادة الصادرات من خلال عملية نقل وسائل الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة.

٩. المساهمة في الحد من التقلبات الحادة في أسعار النقل وتذبذب الأسواق المالية في عدد من البلدان وارتفاع كلف الاستثمار في البلد الأصلي.

٤. المناطق الحرة بين مؤيد ومعارض لها

على الرغم من انتشار المناطق الحرة وتعدد وتنوع أهدافها والأنشطة التي تقام فيها الا أن هنالك اختلاف بالاراء بشأن اقامة المناطق الحرة بين معارض حيث يرى المعارضون لإقامة المناطق الحرة أنها فقدت أهميتها (Taher, ٢٠٠٠) للأسباب الآتية:

١. استحداث نظم جمركية سهلة ومريحة مثل نظام السماح المؤقت وإعادة الرسوم الذي يسمح بإدخال البضائع وإخراجها بدون رسوم جمركية.

٢. يسمح نظام المناطق الحرة بإجراء عمليات التهريب وإدخال البضائع المحظور استيرادها جراء إدخال بعض التعديلات عليها وإخفاء معالم مصدرها الأصلي.

٣. تلحق المناطق الحرة الضرار بالصناعات المحلية غير القادرة على منافسة مثيلاتها الأجنبية بالسعر والنوعية، الأمر الذي يؤدى تأثير المناطق الحرة سلباً على مستقبل التنمية من خلال فتح الحدود للبلد لاستقبال البضائع والسلع الأجنبية.

٤. رهن الاقتصاد الوطني لسلطة أصحاب رؤوس الأموال ودولهم وبالتالي السيطرة والتحكم بالتجارة الخارجية للبلد بشقيها الاستيرادي والتصديري نتيجة السماح بدخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد بدون رقابة.

أما وجهة نظر المؤيدين لإقامة المناطق الحرة فيرون ان مبررات معارضة اقامة المناطق الحرة غير واقعية، إذا ما تم التعامل مع رأس المال الأجنبي والسلع الواردة وإعادة تصديرها بما يتلاءم وطموحات البلد في تحقيق التنمية وتطويرها بعبارة أخرى (Taher, ٢٠٠٠) فهم يرون ما يلي:

١. مهما عمل نظاماً (السماح المؤقت ورد وإعادة الرسوم) بتسهيل دخول البضائع الأجنبية وخروجها إلا أن الإجراءات الواجب اتخاذها لتطبيق هذين النظامين إجراءات طويلة ومعرقلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لدخول وخروج البضائع إلى البلد بينما يكون دخول وخروج البضائع في المناطق الحرة أسهل وأيسر.

٢. يمكن معالجة عملية حماية المنطقة الحرة من التهريب من خلال الأسيجة التي تقام حول المنطقة الحرة ومعالجة أسباب التهريب مادياً واجتماعياً.

٣. إن تحقيق تنمية عاجلة هي في صالح البلد المستقبل للاستثمار الأجنبي، وأن النتائج المتحققة عنه تكون في صالح الدولة أكثر مما هو في صالح المستثمر الأجنبي.

٤. يمكن أن يحدد نظام المناطق الحرة فقط أنواع معينة من النشاط الصناعي، فضلاً عن ذلك فإنه من الممكن إقامة صناعات حديثة لا يقدر عليها البلد وقطاعه الخاص بموارده المحدودة الأمر الذي يساعد على النهوض بالقطاع الصناعي وتداخله مع المشاريع الصناعية الأخرى من خلال التنسيق بين المصانع المحلية ومصانع المنطقة الحرة.

٥. أقسام المناطق الحرة

من استعراض المراجع وأدبيات المناطق الحرة فإن هنالك تعدد في التسميات تبعا لنوع الاستثمار في المناطق الحرة والأهداف التي تنشأ من أجلها والموقع الجغرافي لهذه المناطق، (ILO, ٢٠٠٤)، ويمكن تقسيم المناطق الحرة وفقا للعوامل التالية:

أ. **من حيث طبيعة النشاط:**

- المناطق الحرة الصناعية (تجهيز الصادرات): هي مناطق مخصصة لتجهيز الصادرات إلى الأسواق الخارجية، وعادة ما تكون مختلطة أو الصادرات مقسمة إلى منطقة عامة مفتوحة لجميع الصناعات ومنطقة منفصلة (EPZ) مخصصة للتصدير منتجات الشركات المسجلة في (EPZ).
- المناطق الحرة التجارية: مناطق تقدم خدمات التخزين والتوزيع والترانزيت وإعادة التصديروتكون معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب.
- مناطق مشروعات تنموية: تهدف إلى تنشيط مناطق أقل تطوراً (المناطق الحضرية أو الريفية) من خلال توفير الحوافز الضريبية والمنح المالية للمشروعات التي تقام فيها.
- الموانئ الحرة: تشمل عادة مجالات أكبر من ذلك بكثير حيث أنها تستوعب جميع أنواع الأنشطة بما في ذلك السياحة ومبيعات التجزئة، وتسمح في الإقامة في الموقع، وتوفر مجموعة أوسع من الحوافز والمزايا.
- نموذج المصنع الواحد: وهي توفير حوافز لمؤسسات الأعمال الفردية بغض النظر عن الموقع وهذه المصانع ليس بالضرورة تواجدها في موقع داخل منطقة معينة لتلقي الحوافز والامتيازات، وهي تشبه مستودعات البونددد، على الرغم من أنها عادة ما تقدم مجموعة أوسع من فوائد وضوابط أكثر مرونة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المناطق الحرة المتخصصة: تكون المتخصصة في مجال العلوم وتكنولوجيا ومناطق صناعة البتروكيماويات والمطارات والحدائق اللوجستية... وغيرها.
- المناطق المشتركة الصناعية والتجارية.

ب . من حيث الموقع:

لم تعد المناطق الحرة تقام بالقرب من أو داخل الموانئ البحرية والجوية أو مناطق داخل المنطقة الإقليمية للدولة المضيفة مثل مناطق التجارة الحرة والمناطق الصناعية ومناطق الاستثمار "مناطق المؤسسات" والمناطق الحرة الخاصة ومناطق التخزين، والإيداع الجمركي أو في المناطق الحدودية البرية.

كما يلعب الموقع أهمية استراتيجية في تطور ونجاح المناطق الحرة لما يوفره لها من خدمات وبنية تحتية (طرق، اتصالات، طاقة كهربائية، صرف صحي،...) تسهم في تقليل التكاليف التشغيلية والاستثمارية.

ج. من حيث الملكية

- **المناطق الحرة الخاصة:** وتكون مقصورة على مشروع واحد أو أكثر لأغراض التخزين والأغراض الصناعية أو لأي عمليات أخرى، ولعل الاتجاه الأبرز في ملكية وإدارة المناطق الحرة خلال (١٥) سنة الماضية هو العدد المتزايد من المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم التي يملكها القطاع الخاص، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن (٦٢%) من أصل (٢٣٠١) منطقة حرة في الدول النامية ودول التحول الاقتصادي مملوكة ومدارة من قبل القطاع الخاص، في حين كانت هذه المناطق تشكل أقل من (٢٥%) من إجمالي عدد المناطق الحرة في العالم خلال الثمانينات من القرن الماضي (World Bank, ٢٠٠٨).
- **المناطق الحرة العامة:** وهي المناطق التي يملكها ويديرها القطاع العام وتضم المناطق الحرة التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية والجوية والمنافذ البرية والمناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها والمناطق الحرة التي تقام داخل الوطن والمناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها.
- **المناطق الحرة المشتركة:** وهي المناطق التي تكون ملكيتها للقطاع العام في دولتين، وغالباً ما تكون في المناطق الحدودية بين دولتين أو أكثر ومن أمثلة ذلك المنطقة الحرة الأردنية السورية.

٦. أهداف إنشاء المناطق الحرة

تهدف الدول المضيفة من إنشاء المناطق الحرة في أراضيها إلى تحقيق هدف أو أكثر مما يلي (اوسرير، ٢٠٠٣):

١. إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي هدفها الأساسي التصدير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.
٣. قيام المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلاً من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية والإنتاجية.
٤. استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج والإدارة.
٥. المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية.
٦. الحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن الكبيرة.
٧. تعمير وتنمية بعض الجهات والأقاليم أو زيادة النمو الحضري في بعض الجهات من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي والاقتصادي بينها وبين الأقاليم الأخرى.
٨. إيجاد وخلق فرص عمالة جديدة، ورفع مستوى المهارات الفنية والإدارية بما تستحدثه مشروعات المناطق الحرة من معرفة فنية حديثة وتكنولوجيا متطورة والحد من مشكلة البطالة.
٩. زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار.
١٠. إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية مما يساعده باللحاق بالسوق الخارجية.
١١. إيجاد معارف جديدة تنصهر في مهارة المؤسسات الوطنية أي أساليب التسيير والتقنيات المالية والتسويق، كل هذا من أجل تحسين الكيان الاقتصادي.

وبصفة عامة تهدف الدولة من إقامة المناطق الحرة إلى التنمية الاقتصادية ويعتمد تحقيق هذه الأهداف على نوعية المؤسسات المستقطبة وطبيعة الأنشطة التي تمارسها وهذا بدوره يتوقف على الضمانات والتسهيلات والحوافز التي تقدمها المناطق.

وفيما يأتي أهم الأهداف التنموية من وراء إقامة المناطق الحرة:

١ . نقل وتوطين التقنية المتطورة من البلدان الصناعية المتقدمة وخلق مصدر دائم للأفكار الجديدة القادرة على استخدام التقنيات الحديثة وتكييفها لخدمة وتحفيز الاقتصاد المحلي من خلال متابعة الأساليب والتجارب العالمية والعلمية المتطورة في النشاط الاقتصادي والصناعي، الأمر الذي يحفز القطاعات الاقتصادية المحلية وتحقيق معدلات إنتاجية قريبة من مثيلاتها في المناطق الحرة الأخرى، وهذا الأمر يحتاج إلى بذل جهود كبيرة لتطوير المهارات لدى العاملين فيها، بما يسهم في خفض نفقات الإنتاج وتحسين الجودة وبالتالي التشجيع على إقامة صناعات ذات مستوى تكنولوجي متقدم وأساليب إنتاجية متطورة تمكنها من الإنتاج بجودة وكفاءة عالية، مما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، ويعد نقل التكنولوجيا من أهم أهداف إنشاء المناطق الحرة من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية للصناعات المحلية وبالتالي زيادة قدرتها التصديرية (الطائي، ٢٠٠٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ .تنويع مصادر الدخل للبلد من خلال دور المنطقة الحرة في زيادة إيرادات الدولة من النقد الأجنبي من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة مما يؤدي إلى المساهمة في تخفيف العبء المالي للدولة وتقليص العجز في ميزان المدفوعات عن طريق الموارد المحصلة من المناطق الحرة فضلاً عن تنشيط حركة الصادرات (الحركة التجارية) ولاسيما الصادرات غير التقليدية.

٣ .المساهمة المباشرة وغير المباشرة في تطوير وتنمية المناطق والأقاليم التي تقام فيها المناطق الحرة (لتحقيق التنمية الإقليمية)، فضلاً عن التأثير الإيجابي على مختلف القطاعات الاقتصادية المرتبطة بنشاط المنطقة الحرة كقطاع النقل والمواصلات والتأمين والخدمات المصرفية التي لا تنطبق عليها أحكام وتعليمات النظام المصرفي لدول المنطقة الحرة كما أن إعفاء النشاط التجاري والصناعي من الضرائب وإلغاء القيود على التحولات النقدية يجعل هذه المناطق أسواقاً مهمة لنشاط مالي كبير، فضلاً عن تطوير الأنشطة الخدمية مثل خدمات الاتصالات والإنترنت، مما ينعكس على تنشيط قطاع السياحة والإعلام في البلد وتطوير مرافقة ومن ثم زيادة تقديم خدماته إلى المستثمرين، (علي، ٢٠٠٥).

٤ .تطوير البنى التحتية المتمثلة بالموانئ والمطارات وطرق المواصلات البرية والسكك الحديدية وغيرها التي تلعب دوراً مهماً وفعالاً في زيادة الطاقة الاستيعابية لما توفره من استثمارات وطاقات مضافة لتفعيل عمل الاقتصاد الوطني.

٥ .إقامة نوع من التكامل بين الدول المتجاورة بسبب قربها من المناطق الحدودية لدول أخرى مما يؤدي إلى تقليص حجم تكاليف النقل والشحن والتأمين والترانزيت وغيرها للسلع والبضائع الأجنبية المستوردة من المنطقة الحرة إلى البلد المضيف، فضلاً عن تقليل المدة الزمنية لاستلام السلع مع ضمان تلبية احتياجات السوق المحلية مما يمنع حدوث أزمة في المعروض السلعي.

٦ .تساعد المناطق الحرة في قيام الصناعات التي تعتمد في تغيير إنتاجها على تصنيع المواد الأولية والزراعية المحلية.

٧ . تعزيز الدور الريادي للقطاع الخاص في مجال إنشاء المناطق الحرة الخاصة والمشتركة مع الشركات غير الوطنية التي تستخدم المواد الأولية المحلية في مدخلات الإنتاج.

٨ .إتاحة فرص الاستثمار أمام رؤوس الأموال والمدخرات المحلية لتوظيفها في المشاريع الصناعية والتجارية المقامة في المناطق الحرة.

٩ .تنمية المناطق النائية والمتخلفة من خلال منح حوافز إضافية للمستثمرين لإقامة مشاريع مشتركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧. العوائد المستهدفة من إنشاء المناطق الحرة

تشير التجربة التاريخية للبلدان التي أنشأت مناطق حرة إلى أنها استهدفت تحقيق مجموعة من العوائد التي يمكن تصنيفها وفق أربع مجموعات رئيسية وهي:

- العوائد الاقتصادية.
- العوائد المالية.
- العوائد الاجتماعية.
- عوائد البحث والتطوير.

وفيما يلي شرحا لكل مجموعة من هذه المجموعات: (World Bank, ٢٠٠٨)

١. **العوائد المالية:** ويمكن تقسيم العوائد المالية إلى عوائد مباشرة وغير مباشرة.

أ. العوائد المباشرة: هي العوائد التي تحصل عليها إدارة المنطقة الحرة والجهات المساندة لها بشكل مباشر جراء تشغيل المنطقة الحرة، مثل العوائد المتأتية من تأجير الأراضي والأبنية والمخازن إلى المستثمرين بالإضافة إلى الرسوم والبدلات التي تحصل عليها لقاء الخدمات المقدمة لهم كأجور الخدمات الهاتفية ورسوم الكهرباء والماء والتأمين وبدلات التنازل ورسوم إصدار الرخص والإجازات وعوائد بيع المستندات والتصاريح، كتصاريح الاستثمار وأذون الشحن وبطاقات الاستيراد والتصدير وبطاقات واستمارات المعاينة الجمركية للبضائع وغيرها من المستندات الضرورية للعمل في المناطق الحرة، بالإضافة إلى أجور الفنادق ودور الاستراحة والخدمات الترويحية والخدمات الصحية والخدمات التعليمية وغيرها من الخدمات التي تقدم في المناطق الحرة مقابل ثمن.

ب. العوائد المالية غير المباشرة: تتمثل بالوفورات المالية المتحققة للدولة نتيجة الاستيراد من المناطق الحرة بدلاً من الاستيراد من مناطق بعيدة جغرافياً (اختزال تكلفة النقل) لاسيما للبلدان التي تسمح تشريعات مناطقها الحرة بالتصدير من المنطقة الحرة إلى داخل الدولة كذلك الوفورات المتحققة نتيجة اختزال تكاليف تدريب القوى العاملة الوطنية وتأهيلها وتدريب الإدارات التنفيذية والعليا في المناطق الحرة بدلاً من إرسالها في دورات تأهيلية وتدريبية في بلدان أخرى أكثر تقدماً "مثلاً إرسال متدربين إلى مقر الشركات دولية النشاط في البلد الأم".

٢. **العوائد الاقتصادية:** هي تلك العوائد المنعكسة على الاقتصاد الوطني كلياً أو جزئياً إضافة إلى ما يمكن أن يتحقق للقطاعات التشغيلية الخاصة، ونقل التقنية والمعارف الحديثة إلى الاقتصاد الوطني وتطوير الإدارة وأساليب التسويق والترويج إلى جانب تفعل دور القطاع الخاص وجعله أكثر كفاءة وفاعلية وتعد المناطق الحرة خطوة أولى على طريق التنمية والتحديث والتحرير الاقتصادي الشامل بما تؤدي إلى إعادة توزيع لموارد الدولة لتكون أكثر توازناً، وبما يسهم في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زيادة الترابط بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي ومن موقع تنافسي مناسب من خلال التوازن في رسم السياسات والأهداف والتميز بينها وسبل تحقيقها لتأمين شروط النمو الاقتصادي.

٣. **العوائد الاجتماعية:** هي العوائد المتعلقة بالتشغيل ومكافحة البطالة وتحسين وتطوير المهارات واكتساب التقنيات الحديثة وتحقيق التنمية المستدامة، والارتقاء بمستوى ونوعية الحياة بكافة المجالات ، كما أن المناطق الحرة يمكن أن تؤدي إلى إنشاء معايير عمل جديدة موازية لتلك السائدة في الدول الصناعية، مما يحفز مراكز التدريب والتأهيل والمؤسسات الأكاديمية لإعادة النظر بأساليبها وبرامجها التعليمية بالشكل الذي يتناسب مع حاجات السوق ومتطلبات أنماط العمل الجديدة (سيف،٢٠٠٦).

٤. **البحث والتطوير:** تعاني البلدان النامية من محدودية الاستثمار في البحث والتطوير وضعف أنساق العلم والتقنية، في حين إن الدول المتقدمة تتحكم بمستوى التقنية المسموح به في البلدان النامية بخاصة وأن عمليات البحث والتطوير تتطلب توفير إمكانات مالية كبيرة وموارد بشرية عالية التأهيل وخطط وبرامج متواصلة لآجال طويلة غير متاحة إلا لعدد محدود من الدول النامية (كالبلدان الآسيوية – النمور الآسيوية – والهند والصين والبرازيل) وأن مسؤولية البحث والتطوير في أغلبها تكاد تقع على القطاع العام دون مشاركة فعالة من القطاع الخاص، وإذا ما علمنا بأن تحفيز البحث والتطوير يتطلب جهودا مكثفة لتحسين وإصلاح البيئة الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والتشريعية التي تتسم في البلدان النامية بالركود النسبي مما يتطلب وضع أولويات لتفعيل جهود البحث والتطوير أهمها:

- أن ينطلق تحديد أولوياتها من منظور الاحتياجات الوطنية والإقليمية والعالمية.
- تجميع ونشر المعرفة.
- تعبئة موارد الحكومة والقطاع الخاص.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية لتأهيل القيادات المستقبلية في مجال البحث والتطوير.

٨. قياس وتحديد الفوائد والتكاليف للمنطقة الحرة

تنقسم الفوائد والمنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تتحصل عليها البلد المضيف للمناطق الحرة (World Bank, ٢٠٠٨)، إلى:

- **فوائد مباشرة:** وتشمل خلق فرص العمل المباشرة وتوليد الدخل ونمو الصادرات وتنويع الصادرات أرباح والنقد الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات الحكومة .
- **فوائد ديناميكية:** وتشمل خلق فرص العمل غير المباشرة. وتطوير مهارات وزيادة العمل الأنثوي ونقل التكنولوجيا وتطبيق أفضل الممارسات في الإنتاج والعمالة والشؤون العمالية والتنمية الإقليمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الإيرادات الحكومية والتكاليف:** وتتمثل في ضريبة الدخل على الشركات (في حالة عدم إعفاء ضريبي) وضريبة الدخل الشخصي على العمالة المباشرة وغير المباشرة ورسوم تصريح ورسوم الخدمات وتأجير أو بيع الرسوم (من بيع أو تأجير الأراضي العامة للمطورين) ورسوم الاستيراد والضرائب على منتجات المناطق إلى الإقليم الجمركي المحلية ورسوم الامتياز لمرافق أخرى (الميناء، محطة توليد الكهرباء) والتكاليف المرتبطة بتطوير المنطقة الحرة.
- **التكاليف المترتبة على المناطق الحرة:** وتشمل الأجور من العاملين في الحكومة لتنظيم النشاط منطقة أو تعمل في المنطقة والنفقات التشغيلية الأخرى. ورأس المال ونفقات القطاع العام للبنية التحتية الخارجية والداخلية والمرافق ورسوم الاستيراد والرسوم المفقودة نتيجة عملية التهريب والضرائب الضائعة من الشركات الانتقال من المنطقة الجمركية إلى المنطقة المحلية والإعانات.

٩. أهمية المناطق الحرة

تعد المناطق الحرة إحدى الأدوات الاقتصادية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال إقامة صناعات تصديرية وجلب التكنولوجيا الحديثة وتوفير فرص وتنظيم الموارد من النقد الأجنبي، وتبرز أهمية المناطق الحرة (سليمان، ٢٠٠٥) من خلال:

١. قدرة المناطق الحرة على اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية: من خلال الإعفاءات والحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبية لتكون إحدى الصيغ التي تساهم بفعالية في جذب رؤوس الأموال ودعم عجلة التنمية (الجداوي، ٢٠٠٥).
٢. تنمية المبادلات التجارية بشكل عام: وتجارة الترانزيت بشكل خاص، حيث تؤدي فلسفة المناطق الحرة القائمة على حرية انتقال السلع والخدمات بدون خضوعها لأية قيود جمركية وإلى مرونة الإجراءات المتبعة بغية تخفيض التكلفة على المستثمرين وبالتالي زيادة قدراتهم التنافسية.
٣. الإعفاءات التي تمتاز بها المشاريع في المناطق الحرة: تعمل على تشجيع إقامة صناعات ذات مستوى تكنولوجيا متقدم وأساليب إنتاجية متطورة تمكنها من الإنتاج بجودة وكفاءة عاليتين مما يساهم في رفع تنافسية مثل هذه الصناعات في الأسواق العالمية، وفي هذا المجال ظهرت مناطق تجهيز الصادرات التي كان لها دور فعال في التشابك مع الاقتصاد المحلي وبالصورة التي أدت إلى رفع مستوى التنمية الاقتصادية في البلدان التي أقيمت فيها هذه المناطق.
٤. التدريب والتنمية البشرية: تساهم المناطق الحرة في توفير فرص لتدريب الأيدي العاملة وتعزيز قدرة الموارد البشرية المحلية التي تم توظيفها في الشركات المستثمرة في هذه المناطق وبالتالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يكون لها مردود إيجابي على مهارة الأيدي العاملة المحلية، وهذا قد يلعب دوراً مهماً في رفع كفاءة هؤلاء العمال وبالتالي المساهمة في زيادة الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عند عودتهم للعمل في الشركات أو المؤسسات الوطنية.

٥. المساهمة المباشرة وغير المباشرة: في تطوير وتنمية المناطق والأقاليم التي تقام فيها المناطق الحرة فضلاً عن التأثير الإيجابي على مختلف القطاعات الاقتصادية المرتبطة بنشاط المناطق الحرة كقطاع النقل والمواصلات والتأمين...

٦. التكامل الصناعي: بإقامة صناعات مكملة لصناعات في المناطق حرة المناطق الحرة أو خارجها.

٧. جذب تكنولوجيا حديثة وأساليب عمل متطورة: بما يسهم في زيادة التنمية الاقتصادية ولاسيما في عصر العولمة الاقتصادية، لما تلعبه من دوراً مهماً في خفض نفقات الإنتاج وتحسين الجودة وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، ويعد نقل التكنولوجيا من أهم أهداف إنشاء المناطق الحرة ورفع الكفاءة الإنتاجية للصناعات المحلية وزيادة قدرتها التصديرية.

٨. زيادة استغلال المواد الخام المتوفرة في الدولة المضيفة: فبدلاً من تصدير الموارد والمواد بصورتها الأولية وبأسعار متدنية جداً، بإقامة مشاريع صناعية يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحويل لهذه المواد وخلق القيم المضافة.

٩. توفير الطاقة ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة:وما ينجم عنه من ترابط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي والارتقاء بمستوى ونوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشتى مجالاتها الخدمية والبيئة.

١٠. في الجانب الإداري والتسويقي: تؤدي المناطق الحرة إلى توفير التدريب والمهارة في إدارة المشروعات الإنتاجية والهياكل التنظيمية واستخدام التقنية الحديثة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات المتطورة والنظم الآلية ووسيلة لتدريب وأعداد الإدارات الوسطى والعليا للعمل في القطاعين العام والخاص.

١١. تنشيط تجارة الخدمات: وعلى وجه الخصوص المالية والاستشارية كخدمات البنوك والتأمين والوساطات والاتصالات والتجارة الإلكترونية وهي الخدمات التي يزداد الطلب عليها في المناطق الحرة لتكون بمثابة تسهيل للأنشطة الاقتصادية داخل وخارج المناطق الحرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠. العوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرة

إن نجاح المناطق الحرة في جلب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحقيق الأهداف المرجوة منها والحصول على النتائج الإيجابية من هذه المناطق تعتمد على العديد من الاعتبارات التي يجب الأخذ بها عند اختيار موقع المنطقة الحرة وأهمها:

أ. القرب من طرق المواصلات الدولية البرية والبحرية والجوية وذلك للاستفادة من وسائل النقل المختلفة وخدماتها اللوجستية وبكلف منخفضة.

ب. القرب من مصادر المواد الأولية والخامات والسلع الوسيطة ومصادر الطاقة ومن المنشآت الصناعية المحلية لإمكانية خلق روابط صناعية ما بين هذه المشاريع والمشاريع المقامة داخل المناطق الحرة.

ج. القرب من التجمعات السكانية والمدن الكبرى للاستفادة من الخدمات والموارد الطبيعية والبشرية فيها.

د. أن يكون مناخ المنطقة الحرة مناسباً وبعيداً عن المؤثرات المناخية كالعواصف المدمرة أو الفيضانات أو الثلوج، إذ أن وجود إحداها يكون عامل طرد للمستثمرين، وبالتالي يدفعهم للاستثمار في منطقة أخرى ذات مميزات مناسبة لاستثماراتهم.

ه. أن يكون موقع المنطقة الحرة صلة وصل مع عدد كبير من الأسواق الخارجية وقريبا من الأسواق الداخلية والخارجية، التي تساهم في تسويق السلع الرئيسة الواردة إلى المنطقة الحرة

.

١١. مقومات إنشاء المناطق الحرة

يتطلب قيام المنطقة الحرة واستمرارية عملها توافر مجموعة من العوامل التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية في إنشائها وعملها، ولها التأثير الإيجابي في عملية جذب الاستثمارات وتطور عملها وزيادة عائداتها من الربحية التجارية وذلك من خلال دورها في تخفيض الكلف اعتماداً على دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة لاختيار الأكثر ربحية اقتصادية، اجتماعية. والمقومات الأساسية أهمها (الزبيدي، ٢٠٠٨) أهمها:

١. ضرورة فهم فلسفة المنطقة الحرة وأهميتها للاقتصاد الوطني باعتبارها فعالة وضرورة من آليات التنمية في ظل المتغيرات الاقتصادية والدولية السائدة (السعدون، ١٩٩٩) وتحديد الهدف من إقامة المنطقة الحرة وبدقة ووضع الخطط والآليات للوصول إليه، مع تحديد الممارسات والأنشطة المسموح بها والمحظورة في المنطقة الحرة وبوضوح، فالمنطقة الحرة ليست غاية في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة.

٢. توفير البنى الارتكازية (الأساسية) والخدمات والتي تشكل ركيزة أساسية لاجتذاب المشاريع في المناطق الحرة وهي ضرورية لتشغيل وعمل المشاريع المستثمرة والتي تشمل البني التحتية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخدمات توفير الطاقة الكهربائية والمياه وشبكات الصرف الصحي والطرق وتوفير وسائل المناولة والاتصال والخدمات المصرفية والتأمين وغيرها من الخدمات الأخرى وتوفير نظم المراقبة الصارمة لخلق محيط أمني ورقابي مناسب لمنع محاولات التهريب التي قد تحدث وتسبب خرقاً لأهم الأسس التي بنيت عليها فكرة المناطق الحرة، والعمل على تفعيل النظم الرقابية للجودة والتقيد بالمواصفات القياسية والبيئية والصحية العالمية سواء للسلع المنتجة داخل المناطق الحرة أو السلع الداخلة إليها والخارجة منها.

٣. توفير الإدارة المؤهلة والقادرة على إدارة نشاط المناطق الحرة بما يتماشى مع النظم واللوائح، ومنح الإدارة أوسع الصلاحيات والاختصاصات اللازمة لإدارة المنطقة دون التقيد بالقواعد المقررة لذلك في الوحدات الإدارية. ولضمان حسن سير العمل بالمنطقة يجب أن تتولى الإدارة الإشراف الكامل والتوجيه على كافة الجهات العاملة بالمنطقة، كما لها أن تضع النظم الخاصة بضوابط عمل الجهات العاملة بالمنطقة مثل (الجمارك، الجوازات، أمن المنطقة، وغيرها) وذلك دون الإخلال بواجبات ومسؤوليات هذه الجهات، وهذا يتطلب:

- اختيار الإدارة الكفوءة والمؤهلة للعمل في المنطقة الحرة ومنحها الصلاحيات الكافية لإنجاح عمل المنطقة الحرة وبما يجنبها الوقوع في الإجراءات الروتينية.
- إجراء التنسيق اللازم بين إدارة المنطقة الحرة والدوائر الحكومية الأخرى داخل البلد وذلك لمنع التداخل والازدواجية في القرارات والإجراءات.
- دعم المؤسسات والهيئات المسئولة عن إدارة المنطقة الحرة ومنحها التسهيلات اللازمة لإنجاز أعمالها وتذليل الصعوبات والمشكلات التي تواجهها الأمانة العامة لاتحاد الغرف التجارية.
- التطوير المستمر للملاك الإداري والعاملين في المنطقة الحرة لرفع كفاءتهم من خلال التدريب المستمر وتحديث أساليب العمل والاستفادة من التقنيات الحديثة.
- سهولة وسلاسة الإجراءات الإدارية في مراحل التأسيس والتشغيل للمشروع الاستثماري وحمايته من التدخلات البيروقراطية المفرطة والمعيقة والتي قد تظهر من قبل بعض المصالح الحكومية.

٤. المقومات السياسية والأمنية (السعدون، ٢٠٠٢): يعتبر توفر الاستقرار السياسي والأمني ركيزة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، فالأمن يعني توفر الاستقرار وقلة الاضطرابات واستمرار علاقات البلد السياسية مع الدول المجاورة. وهذا من شأنه أن يساعد على إيجاد أسواق لتصريف بضائع المنطقة الحرة.

إن استحداث منطقة حرة في بلد ما، هو قرار سياسيي قبل أن يكون قراراً تشريعياً يتطلب التوافق في المصالح والسياسات، والذي يتطلب استعداد للتنازل عن بعض حقوق السيادة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجزاء من إقليمها (المناطق الحرة)، سواء كانت تلك الحقوق تتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية أو بقية القوانين والنظم الاقتصادية المرعية في الدولة والتي تتعارض مع قانون وأنظمة الاستثمار في المناطق الحرة، كما ينبغي توفر المناخ السياسي والأمني المستقر للدولة المضيفة وعلاقات طيبة مع دول الجوار لأن المنطقة الحرة لا تعمل في فراغ وهي ليست مخصصة لسد طلب السوق المحلية غالباً، بل أنها تقام في ضوء حاجة وطنية وإقليمية، إن عدم الاستقرار السياسي يزيد من درجة المخاطرة التي يتعرض لها رأس المال المستثمر في البلد الأمر الذي يعد معرقل أساسي للاستثمار.

٥. المقومات الاقتصادية: وتشمل توفير بيئة اقتصاد كلي مستقرة نسبياً ومتحررة من التدخلات الحكومية وتمتاز بمعدلات نمو جيدة ونظام مالي فاعل يتسم بحسن التنظيم، وأشراف على عمل البنوك، وأسواق المال والمؤسسات المالية الأخرى، والالتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفقاً للمعايير الدولية وامتلاك مزايا نسبية أو تنافسية في مجال الخامات أو الطاقة الرخيصة والسوق الواسعة بالإضافة إلى موقع الدولة في التجارة الدولية وتنوع صادراتها ووارداتها ومدى الثبات النسبي لسعر صرف عملاتها ومعدلات الحماية لصناعاتها الوطنية ومدى توافر قواعد البحث والتطوير ودرجة استيعاب المعلومات والتقنيات الحديثة كما تعكسها مؤشرات التعليم والقدرة التنافسية للدولة.

٦. المقومات البشرية: ضرورة توفير الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة للعمل في الشركات والمشروعات الاستثمارية التي تقام في المنطقة الحرة الرخيصة نسبياً، وثمة عاملان متكاملان لهما أهمية كبيرة في تقويم قوة العمل من وجه نظر الشركات الدولية النشاط وهما المهارات والمرونة، حيث تشكل المهارات مورداً رئيسياً في عصر المعلوماتية، بينما تعني المرونة سرعة التحرك وحرية الانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة إلى المشروعات المقامة في المنطقة الحرة، وتكون قادرة على توفير حوافز تجعل العاملين فيها لا يضحون بها

٧. المقومات التشريعية: وتتمثل في توفير الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة وإدارتها والمزايا والحوافز التي توفرها للمستثمرين بالإضافة إلى ضرورة الثبات النسبي لقوانين الدولة المضيفة ووضوحها فيما يتعلق بالمصادر والتأميم والتقاضي والتحكيم والتأمين والتعامل مع الاستثمارات الأجنبية وتسجيل الشركات وتحديد أنظمة العمل وأنظمة البنوك وشركات التأمين، ونظم قضائية مستقلة وكفؤ تحمي سلطة القانون بما في ذلك حقوق الملكية الخاصة وقدسية العقود، وفي الوقت ذاته ينبغي أن تتوافر الأطر التشريعية والتنظيمية التي تمنع الاحتكار سواء في القطاع العام أو الخاص، وتحد من الفساد الإداري، وتعزز الانفتاح والمنافسة والالتزام القوي بالمسائلة العامة وإقامة نظام رقابي وتنظيمي يتسم بالعدالة والشفافية والفعالية (برنامج التنمية العالمي، ٢٠٠٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨. الترويج للمنطقة الحرة: أن تقوم الدولة بالترويج المناسب للمنطقة الحرة سواءً أكان هذا الترويج داخلياً أو خارجياً وذلك لبيان المنافع والمزايا التنافسية للاستثمار فيها، حيث بينت تجربة الباحث من خلال عمله في مجال المناطق الحرة أن الترويج يلعب دوراً أساسيا في نجاح المنطقة وجذب المستثمرين لها.

١٢. الإطار القانوني لإنشاء المناطق الحرة

مع تطور وتنوع المناطق الحرة تطورت الأطر الإدارية والتنظيمية لها، حيث أنشأت الحكومات الموانئ الحرة والمناطق التجارية الحرة وتتولى إدارتها جهات في الموانئ أو بعض الوزارات، ومع التطور في المفاهيم والآليات التنظيمية للأنشطة الاستثمارية تنوعت الأطر التنظيمية للمناطق الحرة، فبعض الدول تحرص على مركزية القرارات والسياسات الاستثمارية في جهاز إداري وفني واحد يتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتحت إشراف سلطة تنفيذية عليا في الدولة، حيث يتم إنشاء جهاز واحد للاستثمار الداخلي وللمناطق الحرة ويكون هناك فصل أو استقلالية إلى درجة ما على مستوى إدارات المناطق الحرة التابعة لها، وكما في مصر، حيث تتولى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مسؤولية إدارة وتطوير المناطق الحرة والإشراف على نشاط الاستثمار الداخلي ونشاط المناطق الحرة (الجداوي، ٢٠٠٢). وفي تونس تتولى هذه العملية وكالة تطوير الاستثمار وفي سنغافورة يتولى ذلك مجلس تنمية التجارة (عبد الفضيل، ٢٠٠٠).

وفي الأردن على سبيل المثال ونظراً لتعدد وتنوع المناطق الحرة، فقد تم توحيد الهيئات التي تشرف وتدير المناطق الحرة والتنموية والمدن الصناعية المؤهلة في مؤسسة واحدة هي هيئة المناطق التنموية والحرة ومؤسسة المناطق الحرة التي تتولى إدارة المناطق الحرة العامة والمملوكة للدولة، بينما تتولى الإشراف على المناطق الحرة الخاصة التي يديرها القطاع الخاص وفي الوقت ذاته فإن هنالك هيئة مستقلة تتولى إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة في العقبة. وقد صدرت تشريعات تنظم إدارة المناطق الحرة الأردنية الخاصة والعامة والعمل والاستثمار فيها والحوافز الاستثمارية والضريبية وكافة الأمور الجمركية وغيرها من الأمور التي تسهل العمل في هذه المناطق وسيتم استعراضها عند الحديث عن المناطق الحرة الأردنية في الفصل القادم، والحكومة الآن بصدد صدور قانون تنظيم عمل الفعاليات الاقتصادية الاستثمارية في الأردن، ومنذ فترة قريبة صدور قانون دمج فيها كافة أشكال النشاط الاستثماري في الأردن بهيئة واحدة تتولى إدارة كافة القطاعات الاستثمارية.

١٣. تمويل إقامة المناطق الحرة

أما من حيث تمويل إقامة المناطق الحرة فهناك نماذج مختلفة لتمويل هذه المشاريع، هي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. التمويل المباشر من قبل الدولة ويتم التمويل من الموازنة العامة للدولة، ومثال هذا الأنموذج متبع في الدول العربية، في مصر وسوريا والإمارات والعراق والكويت وبعض المناطق الحرة في الأردن، وفي بعض الدول الآسيوية مثل الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا (عبد الفضيل، ٢٠٠٠). وفي هذا المجال لا بد أن نذكر أن التمويل المباشر من قبل الحكومة يمكن أن يكون مشتركاً ما بين دولتين في حالة المناطق الحرة المشتركة بين الدول، كما هو الحال في المنطقة الحرة الأردنية السورية التي تملكها الحكومتين السورية والأردنية.

٢. التمويل المختلط (قطاع عام وقطاع خاص) ويتم التمويل هنا من قبل القطاع العام والقطاع الخاص. مثال على ذلك، أنموذج المنطقة الحرة في بنزرت في تونس، المناطق الحرة الخاصة في الأردن والمنطقة الحرة الإعلامية في مصر.

٣. التمويل من الاستثمارات الخاصة، وظهر هذا الأنموذج في الربع الأخير من القرن العشرين ومع ظهور اتجاهات اقتصادية جديدة تدعو إلى ضرورة منح الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ مشاريع البنى الأساسية والإدارة والتشغيل للمرافق الحيوية مثل الموانئ والمطارات ومحطات الكهرباء والماء والطرق وغيرها. ومثال على ذلك بنغلادش التي صادقت على تطوير منطقة حرة لديها عن طريق شركة كورية، كما قامت دول مثل فيتنام وكينيا وجمهورية الدومينيكان وأيضا منطقة (سانتا روزا) الحرة في الفليبين، بفتح المجال أمام القطاع الخاص لتمويل مشاريع البنى الارتكازية لبعض المناطق الحرة فيها (ILO, ٢٠٠٤)، وقد أنتهج الأردن مثل هذا النهج حيث سمح للقطاع الخاص بإقامة وإدارة المناطق الحرة الخاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني- المناطق الحرة في الأردن

يستعرض هذا الفصل تجربة المناطق الحرة في الأردن، وتطورها وإدارتها والتشريعات التي تحكم عمل هذه المناطق وتوزعيها جغرافياً وأنواعها وملكيتها. وقد تم الاعتماد على التشريعات الأردنية منها قوانين وأنظمة وتعليمات في التأطير لهذا الفصل وإخراجه بالصورة التي تتماشي مع الإطار النظري والتأصيل النظري للمناطق الحرة بصورة عامة وكذلك المعلومات المتوفرة في تقارير مؤسسة المناطق الحرة الأردنية وهيئة المناطق التنموية والحرة الأردنية.

١-نشأة المناطق الحرة وتطورها في الأردن

في إطار سعى الأردن إلى تعزيز قدرات اقتصاده الوطني وإحداث نقلة نوعية في مسيرة التنمية المستدامة في الأردن، حيث أن المناطق الحرة بأنواعها وأشكالها المختلفة تعتبر أسلوباً من أساليب التنمية وبناء الاقتصاد الوطني والاعتماد على الذات من خلال دورها في تنمية المبادلات التجارية وتسيير تجارة الترانزيت وتنشيط حركة التجارة المحلية والبينية، فقد جاءت فكرة إنشاء منطقة حرة في منتصف السبعينات من القرن الماضي.

فقد أنشأت الحكومة أول منطقة حرة عامة عام (١٩٧٣) في ميناء العقبة بمساحة (١٩) دونماً، ونظراً لنجاح التجربة ولزيادة الطلب على خدمات المنطقة تم في عام (١٩٦٧) توسيعها لتصبح(٢٠٠٠) دونم وبنفس العام أنشأت مؤسسة المناطق الحرة كمؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً بموجب القانون المؤقت رقم (٣٩) لتتولى إقامة وإدارة المناطق الحرة في الأردن، وفي عام (١٩٨٣) أقيمت منطقة حرة هي الأكبر في محافظة الزرقاء على مساحة تزيد عن خمسة الأف دونم وتم اختيار موقعها على شبكة طرق دولية تربط الأردن بدول الجوار (الموقع الإلكتروني لشركة المناطق الحرة الأردنية)، واستمر التوسع في إنشاء المناطق الحرة العامة وتأهيلها وتزويدها بخدمات البنية التحتية المناسبة والحديثة لجذب مختلف الأنشطة الاستثمارية (الصناعية والتجارية والخدمية). وقد تم التوسع في هذا النمط من المناطق الحرة ليصل عدد المناطق الحرة العامة والتي تملكها وتديرها الحكومة إلى (٥) مناطق تنتشر في كافة مناطق المملكة ومقامه على مساحة إجمالية من الأرض تقدر بحوالي سبعة آلاف دونم.

ولتشجيع القطاع الخاص وإعطائه دوراً فاعلاً في عجلة الاقتصاد وفي العملية التنموية والاجتماعية، فتحت الحكومة الباب منذ عام (١٩٩٠) أمام هذا القطاع لإنشاء وإدارة مناطق حرة خاصة يقتصر دور المؤسسة فيها على التنظيم والإشراف، واستجابة لذلك فقد تم التوسع في إنشاء المناطق الحرة الخاصة التي تعمل تحت مظلة قانون المؤسسة وتتمتع بكافة الحوافز والإعفاءات التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تضمنتها تشريعاتها ليصل عدد العامل منها (٣٥) منطقة موزعة على مختلف أقاليم المملكة تمارس نشاطات اقتصادية متنوعة وتستفيد من المزايا الاقتصادية الخاصة بالمواقع المقامة فيها.

وفي هذا السياق فقد قامت الحكومة في عام ١٩٨٠ بإقامة نوعاً آخر من المناطق الحرة الصناعية (مؤسسة المناطق الصناعية) كمؤسسة حكومية مستقلة إدارياً ومالياً تتولى إنشاء المناطق الصناعية وتوفير البنى الأساسية اللازمة لإقامة الصناعات وتوفير الحوافز المزايا والإعفاءات المناسبة للشركات والمصانع في تلك المناطق.

وفي عام (٢٠٠١) ادخل في الأردن نمط جديد من أنماط المناطق الحرة، حيث أعلنت العقبة منطقة اقتصادية خاصة كمقصد استثماري وسياحي عالمي حقق الارتقاء بالمستوى المعيشي والازدهار والرفاهية للمجتمع ضمن إطار من التنمية المستدامة والشاملة، وتدار منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من قبل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

وتم إقامة منطقة حرة مشتركة ما بين الأردن وسوريا وهي المنطقة الحرة السورية الأردنية والتي تأسست استناداً لاتفاق التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين بموجب القانون رقم (٢١ لعام ١٩٧٥) في الجمهورية العربية السورية والقانون رقم (٥ لعام ١٩٧٦) وقانون اتفاق التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري بين البلدين رقم (١٨ لعام ٢٠٠٢)، وتتولى إدارتها وملكيتها شركة مساهمة محدودة المسؤولية مستقلة ذات شخصية اعتبارية وقانونية وتتمتع بجميع الحقوق والصلاحيات للقيام بأعمالها في البلدين وتتمتع باستقلال مادي وإداري. تعد المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة شركة دولية ذات طابع اقتصادي وبتمويل ذاتي وعلى موقع استراتيجي على الحدود المشتركة بين البلدين (نصيب – جابر) وعلى مساحة قدرها ٦٥٠ هكتار مناصفة من البلدين.

وتهدف إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب وتوظيف الاستثمارات والمساهمة في خدمة مشروع التنمية الاستثمارية والاقتصادية الشاملة والمساهمة في استثمار الطاقات والموارد الطبيعية والبشرية في البلدين ونواة حقيقية للتعاون الاقتصادي والتجاري العربي وتنشيط وتفعيل دور القطاعات المرافقة.

وفي عام (٢٠٠٨) صدر قانون هيئة المناطق التنموية والحرة، وأنشئت بموجبه هيئة المناطق الحرة التي خلفت كل من مؤسسة المناطق الحرة ومؤسسة المدن الصناعية والمناطق التنموية التي تم تحويلها إلى شركات تملكها الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-أهداف المناطق الحرة الأردنية

ولقد حدد القانون رقم (٣٢ لعام ١٩٨٤) قانون مؤسسة المناطق الحرة أهداف المناطق الحرة في الأردن على النحو التالي:

أ. جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على شكل استثمارات في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ب. توفير فرص عمل للقوى العاملة الأردنية وإكسابها المهارات الفنية والخبرات العملية.

ج. إدخال التكنولوجيا والتقنية الفنية المتقدمة إلى المملكة.

د. تعزيز الدور الريادي للقطاع الخاص في إنشاء المناطق الحرة الخاصة والمشتركة التي تستخدم الموارد الأولية المحلية في مدخلات الإنتاج.

هـ. تطوير مناطق جديدة في المملكة من خلال إقامة مشاريع استثمارية فيها.

٣- إدارة المناطق الحرة في الأردن

تعدد أنماط المناطق الحرة في الأردن، حيث يوجد أربعة أنماط رئيسة، هي المناطق الحرة التجارية ومناطق الصناعية والمناطق الخاصة والمناطق التنموية والمناطق الحرة المشتركة.

بعدما أثبتت تجربة إقامة منطقة حرة صغيرة في ميناء العقبة لتنمية المبادلات التجارية الدولية وخدمة تجارة الترانزيت والتي أقيمت في عام (١٩٧٣) جدواها، بادرت الحكومة بإصدار قانون مؤقت رقم (٣٩ لعام ١٩٧٦) قانون مؤسسة المناطق الحرة في الأردن والذي إنشاء بموجبه مؤسسة المناطق الحرة كمؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري من مهامها إنشاء وإدارة واستثمار المناطق الحرة في المملكة ويشرف على إدارتها مجلس إدارة برئاسة وزير المالية ويتولى المجلس وضع السياسات العامة وإعداد الخطط والبرامج الخاصة بإقامة المناطق الحرة وتطويرها ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني لتحقيق الأهداف والغايات التي أنشئت من أجلها.

٤-الإطار القانوني للمناطق الحرة في الأردن

يطبق في المناطق الحرة في الأردن حالياً، القانون رقم (٢ لعام ٢٠٠٨) قانون هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة والذي يطبق على كافة المناطق التنموية والحرة، وقد نصت المادة (٤٦) من القانون على أن يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكامه بما في ذلك ما يلي:

أ- أسس وشروط وإجراءات إنشاء المناطق التنموية أو المناطق الحرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- أسس وشروط تسجيل المؤسسات المسجلة في المنطقة التنموية أو المنطقة الحرة وأسس ممارسة النشاطات المسموح بها فيها وتحديد الرسوم وبدل الخدمات التي تستوفى لهذه الغاية.

ج- تنظيم البيئة الاستثمارية في المنطقة التنموية وتحديد الأنشطة المسموحة فيها.

د- شؤون الموظفين والمستخدمين في الهيئة.

ه- شؤون اللوازم والأشغال والنظام المالي في الهيئة.

و- حماية البيئة في المناطق التنموية أو المناطق الحرة.

ولتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة في المناطق الحرة فقد صدرت بموجب هذان القانونان مجموعة من الأنظمة التي تنظم كافة الأمور المتعلقة بالعمل في المناطق الحرة، ويمكن تقسيم هذه القوانين إلى مجموعتين، المجموعة الأولى وهي الصادرة بموجب القانون رقم (٢ لعام ٢٠٠٨) الخاص بالمناطق التنموية والحرة، والثانية مجموعة الأنظمة الصادرة بموجب قانون رقم (٣٢ لعام ١٩٨٤) قانون مؤسسة المناطق الحرة الملغى، بموجب المادة (٤٣ ب) من قانون المناطق التنموية والمناطق الحرة لعام (٢٠٠٨)، وذلك اعتباراً من تاريخ إعلام شركة المناطق الحرة بحقها في الشروع بأعمالها مع استمرار العمل بالأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه إلى أن تلغى أو تعدل أو يستبدل غيرها بها وفقاً لأحكام هذا القانون.

ويلاحظ أن هنالك تشابه وتتطابق بين هاتين المجموعتين. وهذه الأنظمة هي:

١.الأنظمة الصادرة بموجب قانون المناطق التنموية رقم (٢ لعام ٢٠٠٨).

أ. نظام تنظيم الإجراءات الجمركية في المناطق التنموية رقم (١٢٣).

ب. نظام ضريبة المبيعات في المناطق التنموية والمناطق الحرة رقم (١٢٤)

ج. نظام اللوازم والأشغال لهيئة المناطق التنموية رقم (١٢٥).

د. نظام أسس وشروط تسجيل المؤسسات في المناطق التنموية والمناطق الحرة رقم(١٨).

ه. النظام المالي لهيئة المناطق التنموية رقم (٣٢).

و. نظام تنظيم الإجراءات الجمركية في المناطق التنموية رقم (٤٢).

ز. نظام الإدخال المؤقت للآليات والمعدات الإنشائية في المناطق التنموية والمناطق الحرة رقم (٤٣).

ح. نظام التنظيم وترخيص الأعمار في المناطق التنموية والمناطق الحرة رقم (٥٢).

ط. نظام الموارد البشرية لهيئة المناطق التنموية رقم (٥٥).

ي. نظام تنظيم البيئة الاستثمارية في المناطق التنموية والمناطق الحرة رقم (٦٣).

٢.الأنظمة الصادرة بموجب قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم (٣٢ لعام ١٩٨٤).

أ. النظام المالي لمؤسسة المناطق الحرة رقم (١٣٢) المادة (١٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. نظام المنطقة الحرة في العقبة لعام (١٩٧٣) رقم (٢١) صادر بمقتضى المادة (٢١) من قانون وزارة النقل رقم (٤٢ لعام ١٩٧١).

ج. نظام ضريبة المبيعات النسبية على السلع المباعة والخدمات المقدمة في المناطق الحرة المخصصة بصورة رئيسية للأنشطة السياحية رقم (٤٠) البند (١) من الفقرة (ز) من المادة (١٣).

د. نظام استثمار المناطق الحرة رقم (٤٣) المادة (١٨).

ه. نظام استثمار المناطق الحرة رقم (٤٦) صادر بمقتضى المادة (١٧) من قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم (٣٩ لعام ١٩٧٦).

و. نظام تسجيل المؤسسات وترخيصها في المناطق الحرة رقم(٥٨) المادتين(١٤) و(١٩).

ز. نظام تنظيم الإجراءات الجمركية في المناطق الحرة رقم (٦٢) صادر بمقتضى الفقرة (ز) من المادة (٧) والبند (٤) من الفقرة (ج) من المادة (٢٤) والمادة (٤٦) من قانون المناطق التنموية والمناطق الحرة رقم (٢ لعام ٢٠٠٨) وتعديلاته.

ح. نظام استثمار المناطق الحرة الخاصة في المطارات المدنية رقم (٨٧) المادة (١٨).

١. الحوافز والإعفاءات والتسهيلات المقدمة في المناطق الحرة الأردنية

بهدف جذب الاستثمارات وتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها المناطق الحرة لابد من توفير العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات التي تتيح للمستثمرين التوجه إليها والتي من أهمها:

١. إعفاء منتجات المشاريع الصناعية المقامة في المناطق الحرة عند وضعها للاستهلاك في السوق المحلية من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد والتكاليف والنفقات المحلية الداخلة في صنعها على أن تقدر القيمة من قبل لجنة خاصة.

٢. السماح بتحويل رأسمال المستثمر في المنطقة الحرة والأرباح الناشئة عنه إلى خارج المملكة وفقاً للأحكام المعمول بها.

٣. إعفاء البضائع المستوردة للمنطقة الحرة أو المصدرة منها لغير السوق المحلي من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية وسائر الضرائب والرسوم المترتبة عليها باستثناء بدلات الخدمات والأجور.

٤. إعفاء الأرباح المتأتية من النشاط الاقتصادي من ضريبة الدخل للبضائع التي يتم تصديرها إلى خارج المملكة ومن تجارة الترانزيت والأرباح المتأتية من البيع أو التنازل عن البضائع داخل المناطق الحرة ويستثنى من ذلك الأرباح المتأتية من البضائع عند إدخالها السوق المحلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. إعفاء رواتب وعلاوات الموظفين غير الأردنيين العاملين في المشاريع التي تقام في المناطق الحرة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية .

٦. إعفاء الأبنية والإنشاءات العقارية التي تقام في المنطقة الحرة من رسوم الترخيص ومن ضريبتي الأبنية والأراضي.

أما الخدمات والتسهيلات التي تقدم في المناطق الحرة فيمكن تلخيصها بما يلي:

أ . تجهيز المناطق الحرة بالساحات والمستودعات اللازمة التي تغطي احتياجات المستثمرين.

ب . فتح فروع لعدد من المصارف وشركات التأمين وشركات التخليص لتسهيل عمل المستثمرين .

ج . تجهيز المناطق الحرة بالمرافق العامة والخدمات والبنية التحتية من ماء وكهرباء وشبكة اتصالات حديثة وشبكة طرق داخلية حديثة.

د . تشغيل بوابة إلكترونية للمؤسسة تمكن المتعاملين من إنجاز ومتابعة معاملاتهم والإطلاع على كافة المعلومات المتاحة على البوابة.

هـ . إصدار شهادات منشأ مناطق حرة للمنتجات الصناعية التي تنتج داخل المناطق الحرة والتي تقل نسبة المدخلات المحلية فيها عن (٤٠%).

كما وتكفل التشريعات الأردنية للشركات المستثمرة في المناطق الحرة ما يلي:

١.الترخيص للشركات داخل المناطق الحرة دون الحاجة للرجوع لأية جهات خارجية.

٢.حق التملك للمستثمر الأجنبي بالكامل لحصص الشركة ودون شريك محلي وحرية تحويل وتنقل رأسمال.

٣.السماح للشركات المسجلة في المناطق الحرة بفتح مكاتب لها في أي مكان من المملكة لإدارة شؤونها والإشراف على أعمالها.

٤.عدم اشتراط أن تكون الشركة مسجلة في وزارة الصناعة والتجارة.

٥.السماح للشركات التي يقتصر نشاطها على التخزين بالتسجيل في سجل الشركات دون عقد إيجار.

٢. مقومات تطوير المناطق الحرة في الأردن

يتمتع الأردن بالعديد من الخصائص والمقومات التي تساعد على إقامة المناطق الحرة بأنواعها وإشكالها المختلفة، وفيما يلي أهم هذه المقومات:

١. الاستقرار السياسي والأمني: فعلى الرغم من وجود الأردن في منطقة مضطربة أمنياً وسياسياً حيث واجهت خلال العقود الأخيرة سلسلة من الحروب الإقليمية، إلا أن الأردن نجح في تجنب الاضطراب السياسي الإقليمي والمحافظة على استقراره وبناءً قواعد متينة للنمو الاقتصادي، حيث تعامل مع الأزمات الإقليمية بحكمة وروية مكنته من بناء علاقات طيبة مع كافة دول الجوار، مما يؤهله إلى إن يصبح مركزاً إقليمياً للمستثمرين وأصحاب الأعمال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. الموقع الإستراتيجي والمناخي الذي يتمتع به الأردن بإمكانية الوصول إلى معظم الأسواق العالمية، ويعتبر الأردن نقطة دخول حيوية لأسواق المنطقة ودول الخليج والدول الأوربية. ويعزز الموقع الاستراتيجي للأردن ارتباط الأردن بهذه الأسواق بشبكة نقل وطرق حديثة ووجود اتصالات حديثة ومتقدمة، وكذلك وجود ميناء العقبة الذي يطل على البحر الأحمر والقريب من الموانئ الأخرى في الدول الأخرى المجاورة.

٣. إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية من خلال الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد العربي للتجارة الحرة ومنطقة التجارة العربية الكبرى والعديد من الاتفاقيات الثنائية والبروتوكولات التجارية التفضيلية مع العديد من الدول العربية وغير العربية والاتفاقية الأردنية الأمريكية التي تمكن السلع الأردنية من الوصول إلى الأسواق الأمريكية معفاة من الضرائب من خلال المناطق الصناعية المؤهلة QIZ، إضافة إلى عضوية الأردن في المحافل الاقتصادية العربية والدولية كما هو الحال في عضوية الأردن في هيئة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف، (مؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٤).

٤. اقتصاد موجه نحو السوق الحر ومستقر وفي هذا المجال فقد بينت تقارير مؤسسة التراث للمنافسة العالمية لسنوات مختلفة أن الأردن رائد في المنطقة، وهو الذي يتقدم في الترتيب من حيث الحرية الاقتصادية على كل من مصر وإسرائيل على سبيل المثال. إن السياسات الاقتصادية تقوم على الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

٥. المناخ الاستثماري المناسب والملائم للمستثمرين الأجانب والمحليين والقادر على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوطين الاستثمارات المحلية. حيث تتوفر رزمة من الحوافز والإعفاءات لتشجيع الاستثمار في الأردن بصورة عامة وفي المناطق الحرة بصورة خاصة (تادرس، ٢٠٠٦) .

٦. التشريعات الاقتصادية المحفزة والداعمة للاستثمار والتي تتميز باستقرارها وثباتها والتي تعطي الحق لأي شخص غير أردني أن يستثمر في المملكة عن طريق المشاركة أو المساهمة على أن تحدد القطاعات والنسبة التي يحق للمستثمر غير الأردني المشاركة أو المساهمة في حدودها ويعامل المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني في الإدارة وتحويل عوائد وأرباح استثماره إلى خارج الأردن، وتصفية استثماره أو بيع مشروعه أو حصته أو أسهمه دون تأخير، شريطة أن يكون قد أوفى بجميع التزاماته تجاه الغير، ويحق للعاملين الفنيين والإداريين غير الأردنيين في أي مشروع تحويل رواتبهم إلى خارج المملكة ووفقاً للتشريعات النافذة.

٧. توفر الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة في المجالات المختلفة والأيدي العاملة الماهرة والمدربة حيث أن المجتمع الأردني مجتمع شاب حيث أن نسبة الشباب ومن هم في سن العمل مرتفعة وإن نسبة التعليم العالي تصل إلى (٧%) من السكان متعلمين، ونسبة من يتلقون التعليم العالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصل إلى (١٧%) من الأردنيين. (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٣). إضافة إلى ذلك مستوى أجور ذات تنافسية عالية قياساً بالمؤهلات العلمية والعملية.

٣. أنواع المناطق الحرة في الأردن

يظهر الاستعراض النظري في الفصل السابق أن هنالك أنواع وإشكال مختلفة من المناطق الحرة، وأنه لا يوجد نمط واحد في إقامة المناطق الحرة في الدولة الواحد أو في مختلف الدول، وإن إشكال وأنوع المناطق الحرة يعتمد على مدى توفر المقومات والأساسيات لإقامة تلك المناطق وبما يتفق مع الخطط السياسات الوطنية الاقتصادية والاستثمارية. وفي الأردن، فقد ساهمت العوامل التي سبق ذكرها في هذه الدراسة على إقامة المناطق الحرة بمختلف أنواعها وإشكالها في الأردن وزيادة اهتمام الحكومة الأردنية في إقامة المناطق الحرة (قانون مؤسسة المناطق الحرة الأردنية ومنها المناخ الاستثماري المناسب السائد في الأردن وتوفر عناصره الأساسية وخصوصا لاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن وموقعه الاستراتيجي وتوفر التسهيلات الخدمية والبنية التحتية المناسبة للاستثمار وتوفر الأيدي العاملة المؤهلة والاتفاقيات التجارية التي تربط الأردن مع غيرة من الدول والتي تساعد على انسياب التجارة بين هذه الدول والأردن، ويلاحظ وجود ثلاثة أنواع من المناطق الحرة في الأردن، هي:

أولاً- المناطق الحرة العامة والخاصة:

وتتصف هذه المناطق بأنها في الغالب مناطق حرة تقليدية تقوم بصورة رئيسية بنشاط تخزين البضائع والسلع وإعادة تصديرها اما للأسواق المحلية أو الخارجية. وتقع في المنافذ الحدودية أو في منطقة الزرقاء وسحاب وهما منطقتان قريبتان من التجمعات السكانية الكبرى في الأردن الأمر الذي جعلهما منطقتان جذب للاستثمارات التجارية وتخزين السلع المختلفة وخصوصا السيارات. كما يوجد العديد من المناطق الحرة الخاصة والتي تتخذ أشكالاً مختلفة بدء من المصنع وبعضها متخصص في نشاط صناعي أو يقدم خدمات تجارية في المنافذ الحدودية للمسافرين .

أ. المناطق الحرة العامة:

وهي المناطق الحرة التي تشرف (شركة المناطق الحرة) الخلف القانوني لمؤسسة المناطق الحرة الأردنية المؤسسة على إدارتها وعلى الاستثمار فيها، تتوزع المناطق الحرة العامة على المنافذ الحدودية وفي بعض مناطق المملكة الداخلية ذات الأهمية الاقتصادية والتي تتوفر فيها مقومات إنشاء المناطق الحرة التجارية. ويبين الجدول رقم (١) أهم المعلومات عن هذه المناطق الحرة التي تديرها الشركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١) معلومات أساسية عن المناطق الحرة العامة في الأردن

المنطقة	الموقع	المساحة بالدونم	نسبة الاستغلال	تاريخ الإنشاء	الأنشطة الاستثمارية
المنطقة الحرة الزرقاء	محافظة الزرقاء/على بعد (٣٥كم) شمال شرق العاصمة	٥٢٠٠	كاملا	١٩٨٣	الصناعية، التجارية الخدمية، السياحية
المنطقة الحرة سحاب	مدينة سحاب / مدينة الملك عبدالله الثاني الصناعية /محافظة العاصمة	٧٠	كاملا	١٩٩٧	الصناعية، التجارية الخدمية، السياحية
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	مطار الملكة علياء الدولي / محافظة العاصمة	٣٥	كاملا	١٩٩٨	الصناعية، التجارية الخدمية، السياحية
المنطقة الحرة الكرك	مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية / محافظة الكرك.	١٥٠	٤٧ %	٢٠٠١	الصناعية، التجارية الخدمية، السياحية
المنطقة الحرة الكرامة	محافظة المفرق/على بعد(٣٦٠كم) شرق العاصمة/الحدود الأردنية العراقية.	٢٠٠٠	٦٠ %	٢٠٠٤	الصناعية، التجارية الخدمية، السياحية
المساحة الكلية		٧٩٠٥			

المصدر: تقارير مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي شرح عن هذه المناطق وهي :

١. المنطقة الحرة في الزرقاء:

أنشئت عام (١٩٨٣) على شبكة طرق دولية تربط الأردن بالدول المجاورة وتبلغ مساحتها (٥.٢) ألف دونم تم تأهيل وتطوير حوالي (٤) آلاف دونم لتلبية الاستثمار في الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وتزويدها بالبنية التحتية المتكاملة من طرق وصرف صحي وماء وكهرباء وخدمات مصرفية وخدمات اتصال حديثة تربطها بالعالم الخارجي. وتشمل الأنشطة التجارية في هذه المنطقة عمليات تخزين البضائع والسيارات وعرضها، أما الأنشطة الصناعية فتشمل الصناعات الغذائية والألبسة وقطع الغيار والقوارب وهياكل الشاحنات والمعدات الزراعية ومواد البناء وتدوير النفايات والمواد الصلبة، أما الأنشطة الخدمية فتشمل شركات التخليص والتأمين والمناولة والنقل والمصارف وخدمات الاتصال المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. المنطقة الحرة في سحاب:

تم افتتاحها عام (١٩٩٧) في مدينة الملك عبد الله الثاني بمساحة (٧٠) دونماً لخدمة المستثمرين الصناعيين سواء ما يتعلق منها بتخزين المواد الأولية أو منتجات الصناعات العامة في المدينة الصناعية، وتمارس فيها الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية.

٣. المنطقة الحرة / مطار الملكة علياء الدولي:

تم افتتاحها عام (١٩٩٨) وتبلغ مساحتها (٣٥) دونماً بهدف تخزين البضائع المارة عبر المطار كما تقوم هذه المنطقة بتنظيم أنشطة المناطق الحرة الخاصة في المطارات والرقابة عليها.

٤. المنطقة الحرة في الكرك:

أنشئت عام (٢٠٠١) بمساحة (١٤٣) دونم وتقع داخل مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية وتقوم هذه المنطقة بتنظيم أنشطة المناطق الحرة الخاصة الواقعة في إقليم الجنوب والرقابة عليها.

٥. المنطقة الحرة في الكرامة:

تم افتتاحها في نهاية عام (٢٠٠٤) وتبلغ مساحتها (١٢٠٠) دونم وتقع على الحدود الأردنية العراقية لتكون ميناء بريا لكافة الأنشطة الاقتصادية.

ب. المناطق الحرة الخاصة:

انطلاقاً من أهمية التكامل الاقتصادي ومساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة، فتحت الحكومة الباب عام (١٩٩٠) أمام القطاع الخاص لإنشاء وإدارة مناطق حرة خاصة، إيماناً من الحكومة بأهمية التكامل مع القطاع الخاص ودورة المحوري في البناء الاقتصادي، لقد تم التوسع في إنشاء المناطق الحرة الخاصة التي تعمل تحت مظلة قانون المؤسسة، وتتمتع بكافة الحوافز والإعفاءات التي تضمنتها تشريعاتها ليصل عددها إلى (٣٥) منطقة موزعة على مختلف أقاليم المملكة تمارس نشاطات اقتصادية متنوعة وتستفيد من المزايا الاقتصادية الخاصة بالمواقع المقامة فيها. وتتنوع نشاطات هذه المناطق بما يلي:

١. الخدمات الزراعية مثل استيراد وتصدير اللحوم وذبحها وتصنيع اللحوم ومخلفات الذبائح وتدريج وتغليف الخضار والفواكه.
٢. الخدمات الجوية وخدمات الطيران والمسافرين مثل بيع البضائع للهيئات الأجنبية والدبلوماسية والمغادرين والقادمين من وإلى المملكة الأردنية الهاشمية وتزويد الطائرات بالأطعمة والمواد المختلفة لخدمة المسافرين والتدريب على الطيران الشراعي والتدريب التشبيهي وصيانة محركات طائرات النقل والشحن الجوي.
٣. إقامة مشاريع صناعية للأغراض الدفاعية والتصديرية وإعادة تصنيع السيارات العسكرية الدفاعية وصناعة الطائرات الخفيفة وطائرات التدريب وطائرات الاستخدام البحري والرش الزراعي ومكافحة الحرائق والإسعاف والإعلانات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. الصناعات الاستخراجية التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتواجدة في الأردن مثل إنتاج مادة السليكا وحامض الفوسفوريك وإنتاج الصودا والكلورين وأكسيد المغنيسيوم ومشتقاته ومادة البرومين والبوتاس القلوي والكلورين.
٥. الصناعات الخفيفة مثل صناعة الألبسة وأدوية مختلفة وتصنيع أجهزة الحاسوب وصناعة شفرات الحلاقة.
٦. الخدمات الإعلامية والتلفزيونية والإنتاج التلفزيوني والسينمائي وتأجير المواقع للشركات والأفراد الذي يعملون في هذه المجالات.
٧. مجالات متفرقة أخرى مثل تخزين مواد إغاثة والخدمات المطبعية والخدمات السياحية والتجارية كتخزين البضائع.

والفرق بين المنطقة الحرة العامة والمنطقة الحرة الخاصة أن المنطقة الخاصة هي من تقوم بتطوير وتجهيز الأرض بكافة خدمات البنية التحتية وتهيئتها لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للأنشطة المختلفة ويتولى إدارتها القطاع الخاص بإشراف المؤسسة وعادة ما تكون هذه المناطق متخصصة بخدمة أو صناعة معينة.

ج. المنطقة الحرة المشتركة (المنطقة الحرة الأردنية السورية):

- هي المنطقة التي تقام مشاركة بين المملكة ودول أخرى أو بين جهات في القطاعين العام والخاص في أي منها وذلك مع مراعاة أحكام الاتفاقيات المعقودة لهذه الغاية وقد سبق التحدث عنها في مقدمة هذه الفصل.

ثانياً- المناطق الصناعية المؤهلة:

قامت مؤسسة المناطق الصناعية الأردنية ومنذ إنشاؤها في عام (١٩٨٠)، كمؤسسة حكومية مستقلة إدارياً وماليا بإنشاء المناطق الصناعية وتوفير البنى الأساسية اللازمة لإقامة الصناعات وتوفير الحوافز المزايا والإعفاءات المناسبة لشركات والمصانع في تلك المناطق بما يكفل تحويل الأردن إلى مجتمع صناعي يكرس الإبداع والرفاهية لمواطنيه، ولتساهم في الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في الأردن وجعله مناخا استثماراً جاذباً. وفتح فرص عمل للأيدي العاملة الأردنية وقامت المؤسسة باعتبار عدد من مناطقها الصناعية مناطق مؤهلة، وهي التي وقعت اتفاقيتها ضمن اتفاقية التجارية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتستفيد من التصدير الأسواق الأمريكية، والتوسع في إنشاء العديد من المناطق الصناعية الخاصة وتقديم التسهيلات للمستثمرين، وفي نوفمبر عام (١٩٩٦) طرح الكونجرس الأمريكي مبادرة بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة بهدف دعم السلام في منطقة الشرق الأوسط وفقا لقانون (٦٩٥٥). وتعني المنطقة الصناعية المؤهلة أي منطقة تطرحها الدولة الراغبة في إقامة منطقة صناعية مؤهلة وتوافق عليها الحكومة الأمريكية كمنطقة مغلقة ومحددة، وتدخل صادرات هذه المنطقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدون حصص أو رسوم جمركية أو ضرائب، بشرط احتواء هذه الصادرات على نسبة من المكون الإسرائيلي وفقا لقواعد المنشأ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمناطق الصناعية المؤهلة اختصار (QIZ) هي عبارة عن مساحات أرضيه تحدد من قبل الأردن والولايات المتحدة، تخصص للإنتاج الذي يصدر الي الأسواق الأمريكية بدون رسوم أو جمارك وبدون قيود علي الكميات المصدرة، مما يميزها بالتالي عن مثيلاتها المصدرة إلى الولايات المتحدة من المناطق والأقطار الأخرى ويشترط في المنتجات التي تؤهل للاستفادة من هذه الاتفاقية أن تكون قد تمت أو أنتجت أو صنعت في نفس المنطقة المؤهلة . حيث تتمتع منتجات هذه المناطق بميزه الدخول إلي السوق الأمريكية معفاة من الجمارك، والمطلب الأساسي في هذه المناطق هو أن يتم المساهمة بما نسبته (٣٥%) من القيمة المضافة من قبل المصنع تتوزع بحيث يكون (١١.٧%) على الأقل من قبل مصنع داخل منطقة صناعية مؤهلة أردنية. و(٨%) من المواد (الإسرائيلية) المنشأ (٧% في حالة السلع التقنية المتطورة). والمصدر المتبقي من الـ(٣٥%) فيمكن الحصول عليه من المنطقة الصناعية المؤهلة أو الضفة الغربية / قطاع غزة أو إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد وافقت الحكومة الأمريكية على اعتماد مدينة الحسن الصناعية كأول منطقة صناعية مؤهلة في العالم، وذلك بعد توقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة في (١٩٩٧). ومن المتوقع أن تحقق هذه المدن الفوائد للاقتصاد الأردني، حيث لا تخضع البضائع المصدّرة من المناطق الصناعية المؤهلة إلى الأسواق الأمريكية لأية رسوم جمركية أو حدود على الكميّات المصدّرة، وتكتسب هذه البضائع ميزة تنافسية بالأسعار عند دخولها إلى الأسواق الأمريكية، مما يعني أنها مناطق جذب للعديد من الصناعات ذات الطابع الإنتاجي العالي كالمحيكات والألبسة، وجذب الاستثمارات الأجنبية ذات الجنسيات المتعددة، ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى الأردن في العديد من المجالات الصناعية وخلق فرص عمل كثيرة فيها وجعل الأردن مركزاً متخصصاً في العمالة المدربة في كثير من الصناعات، خصوصاً الألبسة والمحيكات، وزيادة الصادرات الوطنية، والمساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني. (مؤسسة المناطق الصناعية، ٢٠٠٦).

ويوجد حالياً (١٣) منطقة صناعية مؤهلة في المملكة ثلاثة منها حكومية والبقية يمتلكها القطاع الخاص وتتركز صناعاتها في قطاع الألبسة والمنسوجات.

ثالثاً– المنطقة الاقتصادية الخاصة

يهدف إنشاء المنطقة إلى تعزيز القدرة الاقتصادية في المملكة باستقطاب الأنشطة الاقتصادية المختلفة وجذب الاستثمارات إليها تتولى السلطة إضافة إلى مهامها في المنطقة مسؤولية تنمية الإقليم اقتصادياً واجتماعياً ووضع الخطط والبرامج اللازمة لذلك وتمارس لهذه الغاية أي صلاحية مخولة لها بموجب هذا القانون حسبما تتطلبه تنمية الإقليم ووفق نظام يصدر لهذه الغاية.

تتولى سلطة العقبة الاقتصادية صلاحية إدارة أملاك الدولة والآثار والمواقع الأثرية وحماية البيئة في وادي رم في الإقليم وفقاً لأحكام قانون إدارة أملاك الدولة ووفقاً لقانون الآثار، بينما تقوم دائرة الأراضي والمساحة باستيفاء الرسوم المترتبة تسجيل أراضي الدولة والتصرف بها في الإقليم وإيداعها في الخزينة العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنشئت منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة عام (٢٠٠١) كمنطقة اقتصادية خاصة معفاة من الرسوم الجمركية ومعظم الضرائب بالإضافة لكونها منطقة استثمارية متعددة القطاعات. وتوفر فرصاً استثمارية متعددة في موقع استراتيجي على البحر الأحمر بمساحة تقدر ب (٣٧٥) كلم مربع تشمل الساحل الأردني (٢٧) كلم والموانئ البحرية الأردنية ومطاراً دولياً، تتمتع باستقلال مالي وإداري، وهي المسئولة عن إدارة المنطقة وتنظيمها وتنميتها، لتكون مقصد استثماري وسياحي عالمي على البحر الأحمر ضمن بيئة استثمارية منافسة عالميا تعمل وفق أرقى المعايير الدولية من حيث:

١. تنمية المنطقة والإقليم وإيجاد بيئة استثمارية متطورة مؤهلة لاستقطاب الاستثمارات الصناعية والتجارية والسياحية والخدماتية.
٢. تعزيز دور القطاع الخاص بالمشاركة في تطوير منطقة العقبة والإقليم بما في ذلك توفير خدمات البنية التحتية وأي خدمات عامة.
٣. تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار في الأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل المنطقة.
٤. تنظيم مشروعات المنطقة والإقليم في المجالات المختلفة وتنفيذها مباشرة أو بواسطة الغير.
٥. تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي.
٦. زيادة فرص العمل للأردنيين والتنسيق والتعاون مع الجهات المستثمرة في المنطقة والإقليم لتدريب الأيدي العاملة الأردنية وتأهيلها ورفع كفاءتها وإعطاء الأولوية لها في العمل.
٧. حماية البيئة في المنطقة والإقليم.
٨. تشجيع المؤسسات المسجلة على القيام بالبحث والتطوير ودعمه.
٩. الحماية الصحية للمجتمع في المنطقة بضمان توفير غذاء ودواء آمن صحياً ذو جودة عالية.

وقامت الحكومة بدورها في توفير كافة المقومات والمتطلبات اللازمة لإقامة المناطق الحرة بكافة أشكالها من خلال المناخ الاستثماري المناسب، لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وعلى أساس علمي وعملي سليم مستند إلى الخبرة الأردنية بما يتفق مع البيئة الأردنية، كما وفرت الحكومة التشريعات اللازمة لإدارة المناطق الحرة وقدمت التسهيلات والحوافز للأنشطة التي تقام في هذه المناطق والتي تتصف بشموليتها واستقرارها وثباتها ومواكبتها لأحدث التطورات في البيئة الاقتصادية العالمية.

ومن هنا يلاحظ وجود العديد من أنماط المناطق الحرة من حيث الأنشطة والإدارة والملكية والتوزيع الجغرافي ولكل منها خصوصية في مساهمتها في الاقتصاد الوطني الأردني، وعلى الرغم من تنوع وعمق التجربة الأردنية وتعدد مواطن القوة فيها إلا أنه هنالك العديد من نقاط الضعف فيها والتي سيظهرها التحليل الاقتصادي والاجتماعي لآثار المناطق الحرة على الاقتصاد الوطني الأردني في هذه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث- الدراسات السابقة

على الرغم من أن أحد محددات الدراسة وندرة الأبحاث والدراسات التي تتناول تأثير المناطق الحرة على الاقتصاد الأردني، إلا أن هنالك الكثير من الدراسات التي تتعرض لجوانب معينة من المناطق الحرة سواء أكانت مناطق حرة تجارية أو صناعية ومناطق حرة خاصة، وقد روعي في هذا الفصل استعراض الدراسات الأردنية والعربية وبعض الدراسات الدولية التي مجالها المناطق الحرة بغض النظر عن قدمها أو حداثتها أو موضوعها.

اولاً : دراسة مصبح (٢٠١١) هدفت إلى إظهار تأثير المناطق الصناعية على نمو الناتج المحلي الإجمالي داخل قطاع غزة، وتبين العلاقة بين كفاءة المدن والمناطق الصناعية وبين مساحتها وموقعها، عدد المصانع والعمال بالإضافة إلى الظروف المحيطة بها، وإلى وضع تصور لما تقدمه إدارة المدن والمناطق الصناعية للمستثمر داخلها والتعرف على دور الاستثمارات المحلية والأجنبية فيها في توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة وتكونت عينة الدراسة من (٧) شركات (٣) منها صناعية (٤) تجارية. وأظهرت النتائج ضعف الحوافز المقدمة للمستثمرين وارتفاع الإيجارات والتكاليف التشغيلية، عدم كفاية التشريعات والقوانين والسياسات التمويلية الجاذبة للاستثمار، وعدم الاستقرار السياسي، والأثر السلبي لتجارة الإنفاق على الأوضاع داخل المدن والمناطق الصناعية، كما بينت النتائج بأن الحكومة لم تقدم التمويل والتسهيلات الكافية لتصدير منتجات تلك المناطق الصناعية الأمر الذي أدى إلى إغلاق وانتقال بعض المصانع إلى مناطق صناعية أخرى في الخارج، وبينت اعتماد الشركات بشكل كبير على السوق المحلية في توفير المواد الخام.

ثانياً : دراسة القدرة (٢٠١١) تهدف هذه الدراسة الى تحديد أثر الاستثمار في المدن الصناعية على توفير فرص العمل، بالإضافة للتعرف على المعوقات التي تواجه المستثمرين في المدن الصناعية. وتكون مجتمع الدراسة من جميع المشروعات العاملة في مدينة غزة الصناعية والتي يبلغ عددها (٢٩) عام (٢٠٠٧). وأظهرت الدراسة ضعف الحوافز المقدمة للمستثمرين سواء قي المرحلة ما قبل الاستثمار أو بعد الاستثمار، وضعف المزايا والحقوق المقدمة للعاملين وعدم رضا المستثمرين عن الأداء الإداري للمؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية، وتفضيل غالبية المستثمرين لربط منح الإعفاء الضريبي بالدمج بين حجم رأس المال وعدد العمالة، وأثبتت الدراسة عدم كفاية وتفعيل التشريعات والقوانين والسياسات التمويلية الجاذبة للاستثمار، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل، مما أثر على قدرة مدينة غزة الصناعية على توفير فرص العمل.

ثالثاً : دراسة مرعى (٢٠٠٩) وهدفت إلى التعرف على طبيعة المناطق الحرة العامة من حيث النظم الإدارية الموجودة فيها وتقييم أدائها من خلال التعرف على الإطار القانوني الذي يحكم عمل المناطق الحرة، وكيفية الاستفادة من التجارب العربية والأجنبية في إدارتها والسمات الأساسية لإدارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناطق الحرة، وأهم المشكلات التي تواجه إدارة هذه المناطق، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن لدراسة تجارب الدول الأخرى سواء المتقدمة أو النامية في كيفية إدارتها للمناطق الحرة الموجودة لديها وقد تم التركيز على تجربة جبل علي بالإمارات، وشانون في أيرلندا، وبرشلونة في إسبانيا ومقارنة ذلك بحالة المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر، وانتهت الدراسة إلى أن أهداف وغايات إنشاء المناطق الحرة متشابهة في الدول محل الدراسة، من حيث المساهمة في التنمية الاقتصادية بشكل عام، وجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي وتوفير النقد الأجنبي، وتوفير فرص عمل جديدة، وتتمثل سمات المناطق الحرة الناجحة بالدعم الحكومي والمؤسسي والأهلي وتوفير البنى التحتية والخدمات الأساسية المناسبة، وتسهيل الإجراءات وتبسيطها وتطوير نظم المعلومات وتبادلها، فضلا عن الاستغلال الأمثل والأقصى للموارد الطبيعية والبشرية، وفهم الأسواق العالمية والمنظمات المانحة، والاستعداد لتحمل المخاطر الأولية للتنمية والمخاطر المصاحبة لعملية النمو والتغير للمنطقة، كما توصلت الدراسة الميدانية إلى أن مشروعات المناطق الحرة لم تحقق الأهداف المرجوة منها.

رابعاً: دراسة (٢٠٠٨) Alkedra حيث هدفت إلى دراسة واقع المدن الصناعية الخاضعة لبرنامج المدن والمناطق الصناعية الحرة، من خلال التعرف على أنواع الصناعات وحجم الاستثمارات ومما يتيح تعريف المستثمرين، والتعرف على أسباب الرغبة في توقف بعض المستثمرين عن ممارسة نشاطهم في المدن والمناطق الصناعية، والمعوقات المختلفة التي تواجه المستثمرين فيها، وتحديد مدى مساهمة هيئة المدن والمناطق الحرة في توفير فرص العمل، والتعرف على هيكل التمويل للشركات المستثمرة في المدن والمناطق الصناعية وأثره على الشكل القانوني فيها. والتعرف على واقع العمالة الفلسطينية في المدن والمناطق الصناعية ودراسة المعوقات التي تواجه الأيدي العاملة فيها. وقد خلصت الدراسة إلى أن معظم الشركات المستثمرة في مدينة غزة الصناعية من الناحية القانونية هي شركات مساهمة خصوصية، والاعتماد على التمويل الذاتي بشكل كبير وتتسم مدينة غزة الصناعية بضعف الحوافز المقدمة للمستثمرين في مرحلة ما قبل الاستثمار، وتأكيد غالبية المستثمرين على وجود معوقات مرتبطة بالأوضاع السياسية والأمنية تعيق الاستثمار فيها.

خامساً : دراسة الزبيدي (٢٠٠٨) بعنوان فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحرة دراسة نماذج مختارة لبلدان آسيوية (الصين، والإمارات العربية المتحدة، والعراق)، وهدفت إلى دراسة وتقييم تجارب المناطق الحرة في الصين والإمارات العربية والعراق من خلال تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية المناطق الحرة وآثارها على اقتصاديات البلدان المضيفة لهذه المناطق خلال الفترة (١٩٨٥ – ٢٠٠٦). وبينت الدراسة أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعد أحد أهم مؤشرات العولمة التي بدأت عام (١٩٨٠).وأن الدول الصناعية المتقدمة تتمتع بالحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمناطق الحرة، في حين تتمتع اغلب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلدان النامية ومنها العربية بالنصيب الأقل من هذه التدفقات ولاسيما الوافدة إليها وذلك لتخوف المستثمر الأجنبي من الدخول إلى أسواق هذه البلدان بسبب متغيرات الأوضاع الاقتصادية والسياسية فيها من جهة وتخوف بعض حكومات هذه البلدان من سيطرة الأجانب على رأس المال الوطني.

ويرجع نجاح الصين في جذب الاستثمارات الأجنبية الكبيرة إلى الأساليب المتعددة التي اتبعتها الحكومة الصينية في جعل الاستثمار ملائم لظروف الاقتصاد الصيني، حيث استخدمت نظام مزدوج يجمع بين الاشتراكي والرأسمالي في آن واحد، إضافة إلى سياسة تعاملها مع الاستثمارات الأجنبية في المناطق الاقتصادية الحرة الصناعية.

بينت الدراسة أنه لا يوجد نموذج متكامل للمناطق الحرة يمكن تعميمه على كافة الدول، فلكل دولة لها ظروفها وإمكاناتها وسياساتها الخاصة بها، كما أنه من غير الممكن قياس نجاح أية منطقة حرة بالاعتماد على ما تحققه من عوائد وأرباح بل تقاس بمقدار تأثيرها الإيجابي باقتصاد البلد المضيف من حيث تأثيرها بالصادرات والتجارة الخارجية أم معدل النمو ولاستخدام ومدى استخدام التكنولوجيا المتطورة والحديثة في تطوير القطاعات الاقتصادية الوطنية.

سادساً : دراسة الحرازي (٢٠٠٧) هدفت إلى تحديد دور المناطق الحرة في جذب وتشجيع الاستثمار إلى الدول المضيفة، وذلك من خلال التحليل والمقارنة لبعض الجوانب المتعلقة بهذا الدور وتحديد دور المنطقة الحرة بجبل علي في إمارة دبي بدولة الإمارات، والمناطق الحرة بجمهورية مصر العربية، والمنطقة الحرة بمدينة عدن في الجمهورية اليمنية على جذب الاستثمار ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها الأخرى. واعتمدت الدراسة أسلوب الاستقراء، وتحليل بعض الإحصاءات وإجراء مقارنة بين هذه المناطق، بينت الدراسة أن «٢٠٠» منطقة حرة تقريبا في الدول النامية حققت خلال العام ما بين (١٩٨٩م) ما بين (١٣ – ١٥) مليار دولار ، وأسهمت المنطقة الحرة بجبل علي في صادرات دولة الإمارات غير النفطية بما متوسطه السنوي (٩.١٢%) وبمبلغ « ٤١٦٥ » مليون دولار، خلال الفترة (١٩٩٠م – ٢٠٠٤م)، كما أسهمت هذه المنطقة كذلك بما متوسطه السنوي (٣،٦٥%) لنفس الفترة في الصادرات غير النفطية لإمارة دبي، ووفرت هذه المناطق ما يزيد على « ٤٢ » مليون فرصة عمل حتى عام (٢٠٠٤م)، وقد أسهمت المنطقة الحرة بجبل علي في توفير ما يزيد على (٦٠) ألف فرصة عمل في دولة الإمارات حتى منتصف عام (٢٠٠٣م)، في أكثر من (٤٢٠٠) مشروع استثماري.

ومن جانب آخر فإن الدور الذي تقوم به المناطق الحرة يساعد في الدفع بعملية دمج اقتصاديات الدول المضيفة في منظومة الاقتصاد العالمي. وأسهمت المناطق الحرة في النهضة الاقتصادية من خلال نقل التجارب والخبرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً :دراسة سيف (٢٠٠٦) بعنوان الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الصناعية المؤهلة في الأردن، وهدفت إلى بيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الصناعية المؤهلة في الأردن، وتوصلت إلى أن المناطق الصناعية الأردنية حققت مستويات إنتاجية أعلى بالمقارنة مع الصناعات الأخرى في المنطقة، كما بلغت صادراتها مستويات أعلى بالمقارنة مع الصناعات الأخرى في المنطقة، وأصبحت الولايات المتحدة هي المستورد الرئيسي بالنسبة للأردن، وبينت الدراسة أن هذه المناطق على الرغم من جوانب النجاح هذه لم تحقق الفوائد المتوخاة منها بشكل كامل، كما أن استثمارات الأردنيين فيها محدودة، حيث أن أغلبية الاستثمارات من خارج المنطقة وبالمثل فإن آثارها على سوق العمل الأردنية كانت مخيبة للآمال، ففيما يقدر عدد فرص العمل التي ولدتها مبادرات المناطق الصناعية المؤهلة بما يزيد على ثلاثين ألف فرصة، فإن العمال الأجانب يشغلون جانباً كبيراً من هذه الوظائف، مما جعل مساهمتها في تخفيف حدة البطالة منخفضاً، ويعود ذلك إلى كون الأجانب أفضل تدريبياَ والتزاما من نظرائهم المحليين من جهة ومن جهة فالأجور والحوافز فيها قليلة وعدم توفر الأمن الوظيفي، كما وكان تأثير المناطق الصناعية المؤهلة على القطاعات الأخرى في الاقتصاد الأردني محدوداً أو منعدماً، فعلى الرغم من أن هذه المناطق تستخدم البنية التحتية والكهرباء، إلا أن افتقار الأردن إلى المواد الخام يحد من إمكانيات الربط بين مراحل الإنتاج السابقة واللاحقة، وأوصت الدراسة أن يتم تطوير المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية لتعزيز الروابط بين شركات هذه المناطق والمكونات الأخرى في الاقتصاد، واتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق التنوع الاقتصادي في هذه المناطق.

ثامناً :دراسة العبداللات (٢٠٠٦) بعنوان: دور تشريعات المناطق الحرة في تشجيع الاستثمار: دراسة مقارنة، وتناولت بالبحث والتحليل موضوع تشريعات المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمار في الأردن وبعض الدول العربية، والتعرف بشكل شمولي وعميق على الحوافز والتسهيلات والإعفاءات التي تقدمها تشريعات وأنظمة المناطق الحرة.

تاسعاً :دراسة أبو المجد (٢٠٠٥)، بعنوان الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة في مصر (دراسة مقارنة)، تناولت الهدف من إنشاء المناطق في مصر فتمثلت فيما يلي: زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية من خلال جذب رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية. وخلق فرص عمل لتشغيل الأيدي العاملة.

عاشراً : دراسة زين الدين (٢٠٠٢) هدفت الدراسة إلى توضيح دور المناطق الحرة في التنمية وتطوير مناخ الاستثمار في مصر من خلال رفع مستوى الصناعات المحلية، وتدريب عمالة صناعية ماهرة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة وإتاحة لفرصة للمشروعات الاستثمارية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناطق الحرة ولتدريب عمالة صناعية ماهرة تتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وفتح مصادر جديدة للنقد الأجنبي وتوسيع نطاق التجارة الخارجية.

إضافة الدراسة

تكمن إضافة الدراسة في النقاط التالية:

١- تأخذ هذه الدراسة بعين الاعتبار كافة أنواع وأشكال المناطق الحرة المنتشرة في الأردن سواء من حيث الملكية أي خاصة وعامة وعربية، أو من حيث الشكل والنوع والذي يشمل المناطق الحرة متعددة الأغراض والمناطق الحرة المتخصصة مثل المناطق الصناعية أو المناطق الاقتصادية الخاصة.

٢- تأخذ هذه الدراسة بعين الاعتبار تقيم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحرة في الأردن.

٣- تأتي هذه الدراسة بعد نضوج تجربة المناطق الحرة في الأردن وتعدد أنواعها وأشكالها وانتهاء فترات بعض الإعفاءات الاستثمارية، وهذا يعنى أن فكرة المناطق الحرة في الأردن قد تجذرت واستقرت فيها الاستثمارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : منهجية الدراسة وإجراءاتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الفصل تقديماً وشرحاً لإجراءات الدراسة ومنهجيتها، وإجراءاتها والنموذج والأساليب المستخدمة في جمع بيانات الدراسة والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

١. منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال استقراء وتحليل الأدبيات التي تتناول واقع المناطق الحرة وأهميتها، وكيفية إدارتها وعوامل نجاحها ومعوقات العمل فيها والتحديات التي تواجه المناطق الحرة بصورة عامة، وجمع المعلومات والبيانات الثانوية من مصادر معتمدة كالتقارير السنوية والشهرية والمراجع والنشرات عن شركة المناطق الحرة والمؤسسات الاستثمارية الأخرى ذات العلاقة والوثائق المتعلقة بالمناطق الحرة المتعلقة والتشريعات الناظمة لها. وذلك لبناء الإطار النظري للدراسة والإجابة على أسئلتها خصوصا في مجال التعرف على واقع المناطق الحرة الأردنية ومقارنة ذلك بالدول الأخرى.

٢. مصادر بيانات الدراسة

اعتمدت الدراسة على البيانات الإحصائية للتجارة الخارجية والاستثمار والناتج المحلي والقوى العاملة لسلسة زمنية محددة (١٩٩٨ – ٢٠١٣)، والتي تم الحصول عليها من دائرة الإحصاءات العامة ومؤسسة المناطق الحرة والبنك المركزي الأردني ومركز معلومات الاستثمار والتجارة، فيما اقتصرت البيانات في بعض المتغيرات على فترة اقل حسب توفر البيانات عن هذه المتغيرات نظرا لعدم وجود نسق معين في التقارير التي تصدرها مؤسسة المناطق الحرة الأردنية من جهة وعدم توفر تلك البيانات من جهات أخرى، وفي هذا المجال تم الاعتماد على بيانات البنك المركزي الأردني لتوصيف وشرح المتغيرات الكلية عن الاقتصادي الوطني الأردني وخصوصاً فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة الأردنية وقيمة المستوردات والصادرات الوطنية والصادرات الكلية والرقم القياسي لكمية وقيمة وحدة الصادرات والمستوردات الأردنية وحجم الاستثمارات المحلية والبيانات المتعلقة بالموازنة العامة الأردنية. أما البيانات المتعلقة بالبطالة فقد اعتمدت الدراسة على البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة.

أما المتغيرات الخاصة بالمناطق الحرة الأردنية فقد اعتمدت الدراسة على التقارير الرسمية الصادرة عن مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، وشملت البيانات التي تم جمعها من هذه التقارير البيانات المتعلقة بقيمة التجارة من وإلى المناطق الحرة العامة والخاصة والمتغيرات المتعلقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاستثمارات في المناطق الحرة الأردنية الخاصة والعامة والمتغيرات المالية الخاصة بالمؤسسة من إيرادات ونفقات وتحويلات إلى الموازنة العامة.

أما فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية والتي اقتصرت على إعداد العاملة في المناطق الحرة الأردنية فقد اعتمدت الدراسة على التقارير الصادرة عن مؤسسة المناطق الحرة والتي لا تغطي كافة فترة الدراسة.

كما واعتمدت الدراسة في توضيح بعض المتغيرات المستخدمة في الدراسة على التشريعات الصادرة عن مؤسسة المناطق الحرة من قوانين وأنظمة وتعليمات وذلك لصعوبة توفر بيانات كمية أي أنه تم الاكتفاء بالبيانات الوصفية غير الكمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحرة في الأردن ونتائج الدراسة وتوصياتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : الآثار الاقتصادية للمناطق الحرة في الأردن ونتائج الدراسة وتوصياتها

تم التطرق في هذا الفصل إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة للمناطق الحرة الأردنية على الاقتصاد الوطني وعلى المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، حيث تم عرض أهم التطورات الاقتصادية من خلال استعراض المؤشرات ذات العلاقة المعايير التي يتم تقيم المناطق الحرة من خلالها والتي تتعلق بالتجارة والاستثمار والقوى العاملة والموازنة. ومن ثمّ تم التطرق إلى نتائج الدراسة وتوصياتها.

أولاً- التطورات الاقتصادية الكلية في الأردن

تعتبر المناطق الحرة بكافة أنواعها أداة تنموية وليس هدفاً بحد ذاته، ومن هنا فإن الحكومات تعمد إلى إقامة المناطق الحرة بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية وتحسين مستوى المواطن والنهوض به. وبالتالي فان دور المناطق الحرة يجب أن ينعكس على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني في أي بلد. وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم استعراض أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي من المتوقع أن تؤثر فيها المناطق الحرة كوسيلة تنموية على تنمية المجتمع وتطويره.

١. الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الحقيقية

تكاد تجمع الأدبيات الاقتصادية على أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من أهم المقاييس الأكثر شيوعاً وشمولاً لقياس النشاط الاقتصادي الإجمالي وأداء الاقتصاد وقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات، وهو يشمل جميع قطاعات الاقتصاد الوطني فهو يمثل القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد الوطني (داخل حدود الدولة) خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة واحدة، والتي أنتجتها الأفراد، والشركات، والمؤسسات الحكومية ضمن حدود البلد بعض النظر عن جنسية هؤلاء الأفراد أو الشركات، أي أن يشمل الإنتاج من السلع والخدمات التي أنتجت من الاستثمارات الوطنية والأجنبية، يمثل الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل الاقتصادي وتزداد هذه الأهمية بمعرفة الناتج المحلي على المستوى القطاعي، إذ يتيح إمكانية كبيرة لصانعي القرار اتخاذ القرارات الصائبة بتوجيه مسارات نمو الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يضمن النمو لأنشطة الاقتصاد الوطني كافة. ومن هنا فانه المحصلة النهائية لسياسات اقتصادية تنتهجا الدولة في سبيل تحسين أداء الاقتصاد الوطني في أي بلد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهد أداء الاقتصاد الأردني تحسنا ملحوظا خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠٠٤)، حيث ازداد معدل نموه الحقيقي من (٢.٨ %) عام (١٩٩٨) إلى (٨.٦ %) عام (٢٠٠٤)، محققاً معدل نمو حقيقي مقداره (٥.٨ %) بالمتوسط خلال الفترة .

ويعزى ذلك إلى الخطوات الجيدة التي اتبعها الأردن خلال هذه الفترة لغاية تنشيط الاقتصاد، ما ساهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، والتقدم الكبير في مجالات عدة منها الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية إضافة إلى التحسن في البيئة التشريعية والقانونية المناسبة لدعم الأنشطة الاقتصادية، ثم تراجع إلى(٢.٨ %) في العام (٢٠١٣) ، وقد يعزى ذلك إلى التطورات والأوضاع السياسية في المنطقة وتأثيراتها على الواقع الاقتصادي في الأردن.

جدول (٢) تطور الناتج المحلي الإجمالي في الأردن (١٩٩٨ –٢٠١٣).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)		الرقم القياسي (%)		معدل النمو
	سعر الأساس الثابت	سعر السوق الثابتة	سعر الأساس الثابت	سعر السوق الثابت	
١٩٩٨	٤٣٠٩.٠	٥٠٢٧.٥	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٢.٨
١٩٩٩	٤٤٤٧.٠	٥١٩٨.٠	١٠٣.٢	١٠٣.٤	٣.٤
٢٠٠٠	٤٦٦٠.١	٥٤١٨.٧	١٠٨.١	١٠٧.٨	٤.٢
٢٠٠١	٤٩٣٠.٠	٥٧٠٤.٢	١١٤.٤	١١٣.٥	٥.٣
٢٠٠٢	٥٢٥١.٣	٦٠٣٤.١	١٢١.٩	١٢٠.٠	٥.٨
٢٠٠٣	٥٤٧٦.٥	٦٢٨٥.٢	١٢٧.١	١٢٥.٠	٤.٢
٢٠٠٤	٥٩٥٢.٥	٦٨٢٣.٧	١٣٨.١	١٣٥.٧	٨.٦
٢٠٠٥	٦٤٠٤.٢	٧٣٧٩.٦	١٤٨.٦	١٤٦.٨	٨.١
٢٠٠٦	٦٩١٩.٦	٧٩٧٦.٨	١٦٠.٦	١٥٨.٧	٨.١
٢٠٠٧	٧٤١٩.٩	٨٦٢٩.٠	١٧٢.٢	١٧١.٦	٨.٢
٢٠٠٨	٧٩١٤.٤	٩٢٥٣.١	١٨٣.٧	١٨٤.٠	٧.٢
٢٠٠٩	٨٠٨٣.٤	٩٧٥٩.٩	١٨٧.٦	١٩٤.١	٥.٥
٢٠١٠	٨٣٥٨.٢	٩٩٨٥.٥	١٩٤.٠	١٩٨.٦	٢.٣
٢٠١١	٨٦٣٥.٢	١٠٢٤٣.٨	٢٠٠.٤	٢٠٣.٨	٢.٦
٢٠١٢	٨٨٤٩.٩	١٠٥١٥.٣	٢٠٥.٤	٢٠٩.٢	٢.٧
٢٠١٣	٩٠٩٧.٧	١٠٨١٢.٨	٢١١.١	٢١٥.١	٢.٨

المصدر: جُمعت وحُسبت من بيانات البنك المركزي الأردني.

لقد كان معدل النمو الحقيقي لعام (٢٠٠٩) بلغ ما مقداره (٥.٥ %)، مسجلاً انخفاضاً مقداره (٣.١ %) مقارنة لمعدل النمو الحقيقي لعام (١٩٩٨)، وقد رافق ذلك زيادة في معدلات التضخم مما يشير إلى تعرض الاقتصاد الأردني لحالة من الكساد التضخمي، ولكن هذه الحالة بدأت بالانحسار حيث تراجع معدل التضخم لعام (٢٠٠٩) إلى اقل من الصفر (– ٠.٧%) ويتوقع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ضوء انحسار الأزمة المالية ابتداءً من النصف الثاني لهذا العام أن يصل معدل النمو السنوي إلى ما يقارب (٠.٤%) في عام (٢٠١٠).

٢.تطور معدلات البطالة والفقر

تعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة ومن أخطر المشاكل الاقتصادية الكلية التي تواجه الاقتصاديات المعاصرة بصورة عامة والاقتصاد الأردني بصورة خاصة، فهي ظاهرة اقتصادية ناتجة عن وجود خلل في النشاط الاقتصادي كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على عناصر المجتمع أفراداً وأسراً. ولعل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للبطالة يزيدان من تعقيدها ويفرضان اعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها وآثارها ومن ثم محاولة تحديد آليات التأثير عليها.

جدول (٣) معدلات البطالة حسب الجنس (٢٠٠٠ –٢٠١٣)

العام	ذكور	إناث	إجمالي
٢٠٠٠	١٢.٣	٢١.٠	١٣.٧
٢٠٠١	١٣.٧	٢٠.٦	١٤.٧
٢٠٠٢	١٤.٠	٢١.٩	١٥.٣
٢٠٠٣	١٣.٤	٢٠.٨	١٤.٥
٢٠٠٤	١١.٨	١٦.٥	١٢.٥
٢٠٠٥	١٢.٣	١٩.٧	١٣.٤
٢٠٠٦	١٢.٥	٢٤.٩	١٤.٤
٢٠٠٧	١٠.٣	٢٥.٦	١٣.١
٢٠٠٨	١٠.١	٢٤.٤	١٢.٧
٢٠٠٩	١٠.٣	٢٤.٠	١٢.٩
٢٠١٠	١٠.٤	٢١.٧	١٢.٥
٢٠١١	١١.٠	٢١.٢	١٢.٩
٢٠١٢	١٠.٤	١٩.٩	١٢.٢
٢٠١٣	١٠.٥	١٩.٩	١٢.٣
المتوسط	١١.٩	٢١.٩	١٣.٦
ادني قيمة	١٠.١	١٦.٥	١٢.٥
أعلى قيمة	١٤	٢٥.٦	١٥.٣

المصدر: مسوحات العمل والبطالة، دائرة الإحصاءات العامة، عمان، إعداد مختلفة.

أن الأردن يواجه مشكلة تفاقم البطالة التي لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية خطيرة على المجتمع الأردني. وتشير الأرقام الرسمية إلى أن البطالة في الأردن تتراوح حول معدل (١٣%) وتظهر ميلاً إلى التفاقم لاسيما وأن المجتمع الأردني من المجتمعات الشابة إذ أن أكثر من (٤٥%) من سكان المجتمع الأردني في الفئة العمرية التي تقل عن تسعة عشرة والمتوقع دخولهم لسوق العمل قريباً. ويعزو الاقتصاديون ذلك إلى أسباب داخلية وخارجية. على الصعيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلي فان الأنماط السلوكية التي تدفع الشباب إلى الترفع عن العمل في بعض المهن، إضافة إلى الاختلالات الهيكلية في أسواق العمل هي من مسببات البطالة. أما على الصعيد الخارجي فان الركود الاقتصادي الملازم لعدم الاستقرار السياسي خلال العقود الثلاث الأخيرة إضافة إلى الهجرات القسرية وغير القسرية من الدول العربية المجاورة هي من العوامل المسؤولة عن وجود الفجوات الانكماشية وما يرافقها من معدلات بطالة فوق عادية.

ويلاحظ من جدول (٣) أن معدلات البطالة في الأردن بدأت بالتزايد المستمر في أعقاب حرب الخليج الثانية، وبعد ذلك أخذت معدلات البطالة بالتراجع المستمر حتى وصلت إلى حوالي (١٣.٧%) في عام (٢٠٠٠)، واستقرت حول هذه النسبة مع وجود تغيرات طفيفة صعوداً وهبوطاً. وبالرغم من بعض التراجع المحدود مؤخراً في معدلات البطالة، إلا أنها ما زالت تمثل هدراً كبيراً للموارد وعبئاً اقتصادياً ملموساً إضافة إلى أعبائها الاجتماعية. ومن الجدير بالذكر أن الأرقام الرسمية تظهر المشكلة اقل من حجمها الحقيقي نظراً لعدم شمولها للبطالة المقنعة المنتشرة في بعض القطاعات الاقتصادية، ونظراً لوجود حالات العمالة الجزئية المؤقتة غير المشمولة في الأرقام الرسمية.

ويشير الجدول رقم (٣) إلى أن معدلات البطالة أعلى بالنسبة للإناث منها إلى الذكور حيث بلغت حوالي (٢١.٩ %) للإناث مقابل حوالي (١١.٩ %) للذكور بالمتوسط خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٣).

كما ويشير الجدول (٣) إلى أن معدل البطالة بين الذكور قد ارتفعت من (١٢.٣ %) عام (٢٠٠٠) لتصل إلى أعلى نسبة لها عام(٢٠٠٢) ثم بدأت بالانخفاض لتستقر حوالي (١٠%) خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٣)، وتبلغ أدنى نسبة لها عام (٢٠٠٨).

أما فيما يتعلق بنسبة البطالة بين النساء فقد كانت مستقرة حول (٢١ %) خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٣)، وثم تراجعت لتصل إلى (١٦.٥ %) عام ٢٠٠٣، ثم أخذت بالارتفاع التدريجي لتصل أقصى قيمة لها (٢٥.٦%) عام (٢٠٠٧) ثم تراجعت إلى (٢١.٧) عام (٢٠١٠)، أن هذه الأرقام المبنية على مُسوحات العمالة والبطالة تختلف عن مثيلاتها من المُسوحات السكانية العامة مما قد يشير إلى أن مشكلة البطالة قد تكون اكبر مما تعكسه الأرقام الرسمية القائمة على مُسوحات البطالة.

٣.تطور التكوين الرأسمالي والاستثمار الأجنبي المباشر

تكمن أهمية الاستثمار في المناطق الحرة إلى استفادة الدولة المضيفة من زيادة الدخل الوطني باعتباره مكوناً رئيسياً من مكونات الطلب الكلي وتحسين مستوى المهارات ونقل التكنولوجيا وزيادة الخبرات المحلية وخاصة الخبرات الإدارية وذلك من خلال الأفكار الجديدة أو الغير موجودة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في البلد المضيفة مما يخلق نقلة نوعية وخاصة الاستثمار الأجنبي، إلى جانب المساهمة في خفض البطالة خاصةً إذا كانت الاستثمارات ذات كثافة عمالية مما يساعد في الخروج من دائرة الفقر ودفع عملية التنمية الوطنية .

جدول (٤) مؤشرات تدفقات الاستثمار إلى الأردن (١٩٩٨ – ٢٠١٣).

السنة	قيمة الاستثمارات (مليون دولار)				ترتيب الأردن عربيا	من الناتج المحلي	نسبة الاستثمارات في الأردن إلى		
	الأردن	الإجمالي العربي	العالم	الاقتصاديات النامية			الإجمالي العربي	العالم	الاقتصاديات النامية
١٩٩٨	٠.٤٢	٦.٧١	٩٠٦.٩	٢١٣.٣	١٢	٣.٢	٣.٣٠	٠.٠٤	٠.١١
١٩٩٩	٠.١٦	٤.٣٣	١٠٩١.٤	٢٣٠.٧	١٢	١.٩	٣.٧٠	٠.٠١	٠.٠٧
٢٠٠٠	٠.٩١	٥.٩	١٤٠٠.٥	٢٥٥.٥	١٨	١٠.٨	١٥.٤٢	٠.٠٦	٠.٣٦
٢٠٠١	٠.٢٧	٩.٣٧	٨٢٧.٦	٢١٦.٩	١١	٣.٠	٢.٨٨	٠.٠٣	٠.١٢
٢٠٠٢	٠.٢٤	٧.٢٦	٦٢٨	١٧٣.٣	١٢	٢.٥	٣.٣١	٠.٠٤	٠.١٤
٢٠٠٣	٠.٥٥	١٦.٥٧	٥٨٧	١٩٠.١	١١	٥.٤	٣.٣٢	٠.٠٩	٠.٢٩
٢٠٠٤	٠.٩٤	٢٥.٣٦	٧٤٤.٣	٢٩١.٩	١٤	٨.٢	٣.٧١	٠.١٣	٠.٣٢
٢٠٠٥	١.٩٨	٤٧.٥٦	٩٨٠.٧	٣٢٧.٢	١٥	١٥.٨	٤.١٦	٠.٢٠	٠.٦١
٢٠٠٦	٣.٥٤	٧٠.٤٩	١٤٦٣.٤	٤٢٧.٢	١٧	٢٢.٧	٥.٠٢	٠.٢٤	٠.٨٣
٢٠٠٧	٢.٦٢	٨٠.٤٨	١٩٧٥.٥	٥٧٤.٣	١٢	١٤.٨	٣.٢٦	٠.١٣	٠.٤٦
٢٠٠٨	٢.٨٣	٩٦.٢٥	١٧٩٠.٧	٦٥٠	١٣	١٢.٥	٢.٩٤	٠.١٦	٠.٤٤
٢٠٠٩	٢.٤١	٧٦.٢٩	١١٩٧.٨	٥١٩.٢	١٣	٩.٦	٣.١٦	٠.٢٠	٠.٤٦
٢٠١٠	١.٦٥	٦٥.١٣	١٣٠٩	٦١٦.٧	١١	٦.٠	٢.٥٣	٠.١٣	٠.٢٧
٢٠١١	١.٤٧	٤٠.٧٢	١٥٢٤.٤	٦٨٤.٤	١٣	٤.٨	٣.٦١	٠.١٠	٠.٢١
٢٠١٢	١.٥٣	٤٥.٦	١٧٣٢.٢	٧٠١.١	١٣	٤.٧	٣.٣٥	٠.٠٩	٠.٢٢
٢٠١٣	١.٨	٤٨.٥	١٨٢٣.٣	٧٥١.١	٩	٤.٩	٣.٧١	٠.٠٩	٠.٢٤
أقصى قيمة	٣.٥٤	٩٦.٢٥	١٩٧٥.٥	٦٨٤.٤٠	١٨	٢٢.٧	١٥.٤٢	٠.٢٤	٠.٨٣
ادني قيمة	٠.١٦	٤.٣٣	٥٨٧.٠	١٧٣.٣٠	١١	١.٩	٢.٥٣	٠.٠١	٠.٠٧
المعدل	١.٥١	٤١.٩٨	١١٩٣.٩	٣٩٦.٧٢	١٣	٨.٥	٤.٣٩	٠.١٢	٠.٣٥

المصدر: حسبت من تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، إعداد مختلفة.

يشير الجدول (٤) إلى ارتفاع قيمة الاستثمارات الأردنية لتصل إلى (٣.٥٤) مليون دولار خلال العام ٢٠٠٦ لتنخفض وبشكل تدريجي لتصبح (١.٨) مليون دولار خلال العام (٢٠١٣) أما بالنسبة لإجمالي مؤشرات التدفق الاستثماري العربي فقد ارتفع من (٤.٣٣) مليون دولار خلال العام (١٩٩٩) ليصبح (٩٦.٢٥) مليون دولار خلال العام(٢٠٠٨)، وقد يعود سبب الارتفاع في قيمة الاستثمارات الأردنية والعربية خلال الفترة ما بين (١٩٩٩ – ٢٠٠٨) إلى حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن ومساهمة الاستثمارات الأجنبية فيها ، أما سبب التراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى (٤٨.٥) مليون دولار خلال العام ٢٠١٣ وبنسبة حوالي (٥٠ %) فيعود إلى الظروف والأوضاع التي تمر بها المنطقة والتقلبات الاقتصادية الدورية وتأثيراتها على النشاط الاقتصادي وهذا ينسجم مع نظرية الاستثمار للدورة الاقتصادية.

أما بالنسبة للتكوين الرأسمالي الثابت والذي يمثل شراء السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات وهي السلع التي تستخدم لإنتاج سلع وخدمات أخرى، إضافة إلى الاستثمار في المباني والعقارات والأجهزة المختلفة المستخدمة في العملية الإنتاجية، والذي يمثل تدفقاً استثمارياً يضاف إلى رصيد رأس المال في المجتمع، نلاحظ من الجدول (٥) بان تطور التكوين الرأسمالي الإجمالي والثابت تميز بالارتفاع التدريجي وهذا يعد مؤشراً إيجابياً للاقتصاد الأردني.

جدول (٥) تطور التكوين الرأسمالي في الأردن (١٩٩٨ – ٢٠١١)

السنة	التكوين الرأسمالي (مليون دينار)		الرقم القياسي (%)	
	الإجمالي	الثابت	الإجمالي	الثابت
١٩٩٨	١١٨٧.٥	١١٨٧.٥	١٠٠.٠	١٠٠.٠
١٩٩٩	١٣٥٢.٧	١٣٥٢.٧	١١٣.٩	١١٣.٩
٢٠٠٠	١٢٦٦.٦	١٢٦٦.٦	١٠٦.٧	١٠٦.٧
٢٠٠١	١٢٣٥.٨	١٢٣٥.٨	١٠٤.١	١٠٤.١
٢٠٠٢	١٢٨٧.٣	١٢٨٧.٣	١٠٨.٤	١٠٨.٤
٢٠٠٣	١٤٩٠.٨	١٤٩٠.٨	١٢٥.٥	١٢٥.٥
٢٠٠٤	٢٠٠٥.٤	٢٠٠٥.٤	١٦٨.٩	١٦٨.٩
٢٠٠٥	٢٧٣٣.٧	٢٧٣٣.٧	٢٣٠.٢	٢٣٠.٢
٢٠٠٦	٢٧١٧.١	٢٧١٧.١	٢٢٨.٨	٢٢٨.٨
٢٠٠٧	٣٣٣٤.١	٣٣٣٤.١	٢٨٠.٨	٢٨٠.٨
٢٠٠٨	٤٤٤٤.٨	٤٤٤٤.٨	٣٧٤.٣	٣٧٤.٣
٢٠٠٩	٤٦٦١.٦	٤٣٤٢.٥	٣٩٢.٦	٣٦٥.٧
٢٠١٠	٤٤٤٧.٩	٤٢٥٤.٢	٣٧٤.٦	٣٥٨.٢

المصدر: حُسبت من قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني.

حجم التجارة:

إن الهدف من المناطق الحرة هو تشجيع التجارة الخارجية في البلد المضيف وذلك من خلال الاستفادة من الميزات والحوافز التي تمنحها وتوفرها المناطق الحرة والتي تمثل حركة المبادلات التجارية بين الأردن والدول الأخرى من خلال ما تمثله من مستوردات وصادرات لمنتجات تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة ولكنها لم تستهلك في البلد، وهي تمثل ناتج إجمالي الصادرات والمستوردات، بينما يمثل حاصل الفرق بينهما حالة العجز أو النمو في حجم التجارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٦) حجم التجارة الخارجية في الأردن (١٩٩٨ - ٢٠١٣) مليون دينار

السنة	حجم التجارة	العجز	نسبة العجز	نسبة من الناتج المحلي
١٩٩٨	٣٧٦٠.٨	١٦٦٨.٠	١٠٠.٠	٧٨.٣
١٩٩٩	٣٦٨٦.٦	١٥٨٣.٩	٩٥.٠	٨٢.٩
٢٠٠٠	٤٣٤٠.٢	٢١٧٨.٦	١٣٠.٦	٩٣.١
٢٠٠١	٤٨٠٦.١	٢١٠١.٤	١٢٦.٠	٩٧.٥
٢٠٠٢	٥١٥٥.٩	٢٠٤٢.٤	١٢٢.٤	٩٨.٢
٢٠٠٣	٥٧٤٧.١	٢٣٩٦.٩	١٤٣.٧	١٠٤.٩
٢٠٠٤	٨١٠٥.٩	٣٤٩٢.٦	٢٠٩.٤	١٣٦.٢
٢٠٠٥	١٠٠١٣.١	٤٨٧٢.٦	٢٩٢.١	١٥٦.٤
٢٠٠٦	١١١١٧.٠	٥٢٥٨.٤	٣١٥.٣	١٦٠.٧
٢٠٠٧	١٢٩٠٥.٩	٦٥٣٨.٥	٣٩٢.٠	١٧٣.٩
٢٠٠٨	١٦٤٩٢.٠	٧٦٢٩.٨	٤٥٧.٤	٢٠٨.٤
٢٠٠٩	١٣٦٨٦.٩	٦٥٢٨.٥	٣٩١.٤	١٦٩.٣
٢٠١٠	١٥٢٦٧.١	٦٨٣٣.٢	٤٠٩.٧	١٨٢.٧
٢٠١١	١٨٢٤٦.١	٨٦٣٤.٣	٥١٧.٦	٢١١.٣
٢٠١٢	١٩٤٨٣.٣	٩١٣٤.٣	٥٤٧.٦	٩٨.٤
٢٠١٣	٢٠٣٢٨.٣	٩٩٠٦.٩	٥٩٣.٩	

المصدر: البنك المركزي الأردني.

نلاحظ من الجدول (٦) ارتفاع في ارتفاع حجم التجارة الخارجية في الأردن من (٣٧٦٠.٨) مليون دينار خلال العام(١٩٩٨) إلى (٢٠٣٢٨.٣) مليون دينار في العام (٢٠١٣)، وكانت نسبة الناتج المحلي قد زادت من ١٠٠% خلال العام (٢٠٠٣) لتصل إلى ٢٠٨.٤ % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال العام (٢٠٠٨) مما يشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني.

أ. الصادرات الأردنية

هي عبارة عن منتجات تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة ولكنها لم تستهلك في البلد، وبالتالي فإن قيمتها تشكل زيادة في الثروة القومية وتسبب زيادة في مستوى الناتج المحلي، وبالرغم من تأثيرها الإيجابي على مستوى الناتج الوطني إلا أنه لا توجد علاقة مباشرة بين الصادرات والمتغيرات الخاصة بالاقتصاد الوطني، ويرجع ذلك إلى أن الإيرادات المدفوعة كقيمة ، وتمثل الواردات إنفاقاً من الناتج الوطني وزيادة في إيرادات العالم الخارجي، ويرتبط الإنفاق على الواردات بمستوى الناتج الوطني فزيادة الناتج الوطني تعني زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة الواردات، وانخفاضه يعني انخفاض مقدرة الاقتصاد الوطني على زيادة الواردات مما يؤدي إلى تخفيض قيمة الواردات.

بينما تؤثر الصادرات تأثيراً إيجابياً على الإنفاق الكلي، فزيادتها تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي، أما الواردات فتأثيرها سلبياً على الإنفاق الكلي، حيث أن زيادتها تؤدي إلى انخفاض الإنفاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكلي بقيمة الواردات، وبالتالي فأن الإنفاق على الواردات لا يكون إنفاقاً على سلع محلية بل إنفاق على سلع أجنبية وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الخارجي وتقليل الإنفاق الكلي للاقتصاد الوطني.

جدول (٧) تطور الصادرات الأردنية في الأردن (١٩٩٨ – ٢٠١٢)، مليون دينار

السنة	الصادرات	التغير النسبي	الرقم القياسي	سعر	كمية	نسبة من الناتج المحلي
١٩٩٨	١٠٤٦.٤	-١.٩	١٠٠.٠	١١٣.٥	١١٦.٢	١٨.٧
١٩٩٩	١٠٥١.٤	٠.٤٨	١٠٠.٥	١١٠.٧	١١٩.٥	١٨.٢
٢٠٠٠	١٠٨٠.٨	٢.٨٠	١٠٣.٣	١٠٥.٨	١٢٨.٩	١٨.٠
٢٠٠١	١٣٥٢.٤	٢٥.١٣	١٢٩.٢	١٠٧.٢	١٥٨.٧	٢١.٣
٢٠٠٢	١٥٥٦.٧	١٥.١١	١٤٨.٨	١٠٧.٦	١٨٢.٥	٢٢.٩
٢٠٠٣	١٦٧٥.١	٧.٦١	١٦٠.١	١٠٧.٨	١٩٦.١	٢٣.٢
٢٠٠٤	٢٣٠٦.٦	٣٧.٧٠	٢٢٠.٤	١٢٠.٩	٢٤٠.٢	٢٨.٥
٢٠٠٥	٢٥٧٠.٢	١١.٤٣	٢٤٥.٦	١٣٨.٦	٢٣٤.١	٢٨.٨
٢٠٠٦	٢٩٢٩.٣	١٣.٩٧	٢٧٩.٩	١٥٣.٦	٢٤٠	٢٧.٤
٢٠٠٧	٣١٨٣.٧	٨.٦٨	٣٠٤.٣	١٧٩.٣	٢٢٤.٨	٢٦.٢
٢٠٠٨	٤٤٣١.١	٣٩.١٨	٤٢٣.٥	٢٧٧	٢٠٢.٣	٢٨.٤
٢٠٠٩	٣٥٧٩.٢	-١٩.٢٣	٣٤٢.٠	٢٥٦.٧	١٧٨.٢	٢١.٢
٢٠١٠	٤٢١٦.٩	١٧.٨٢	٤٠٣.٠	٢١٩.٦	٢٤١.٦	٢٢.٥
٢٠١١	٤٨٠٥.٩	١٣.٩٧	٤٥٩.٣	٢٤٧.٥	٢٤٥.٣	٢٣.٥
٢٠١٢	٤٧٥٠.٥	-١.١٥	٤٥٤.٠	٢٦٦.٥	٢٢٥.٢	٢١.٦
٢٠١٣	٤٨٠٤.٨	١.١٦	٤٥٩.٤	٢٤٤.١	٢٥٠.٧	٢٠.١

المصدر: البنك المركزي الأردني

نلاحظ من الجدول (٧) بان نسبة الصادرات الأردنية إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من(١٨.٧ %)في العام (١٩٩٨) إلى (٢٨.٤ %) في العام(٢٠٠٨).

أما فيما يتعلق بكمية الصادرات فقد ارتفعت من (١١٦.٢%) عام (١٩٩٨) لتصل إلى (٢٥٠.٧%) عام (٢٠١٣) وتسير في خط متواز مع الارتفاع في أسعار وحدة الصادرات.

أما فيما يتعلق بالأرقام القياسية لوحدة وسعر الصادرات، فيلاحظ من الجدول (٨) أن الرقم القياس لوحدة الصادرات قد ارتفع من (١١٣.٥ %) عام (١٩٩٨) ليصل إلى (٢٧٧%) في العام (٢٠٠٨)، مما يعني أن سعر الصادرات الأردنية قد تضاعف تقريبا خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠١٣)، الأمر الذي يشير إلى أن هنالك تطور في نوعية الصادرات الأردنية مما أنعكس على سعر الصادرات الأردنية وبالتالي على قيمتها قياساً بالأسعار التي كانت تصدر بها الصادرات الأردنية خلال فترة الأساس وخلال الفترة الزمنية لهذه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. المستوردات الأردنية

يبين الجدول (٨) قيمة المستوردات الأردنية للفترة من (١٩٩٨) إلى (٢٠١٣) حيث ارتفعت بمقدار (٤٨.٤%) خلال العام (١٩٩٨) وبشكل تصاعدي لتصل إلى (٨٠.١%) في العام (٢٠٠٧) ويعود السبب الرئيسي لارتفاع قيمة المستوردات الى الارتفاع في أسعار المستوردات نتيجة لارتفاع أسعار البترول والتي أدت إلى ارتفاعات ملحوظة في أسعار بقية السلع المستوردة، وهذا أيضا شكل عبئاً على الاقتصاد الوطني.

جدول (٨) تطور المستوردات الأردنية (١٩٩٨ – ٢٠١١)، مليون دينار

السنة	القيمة	التغير النسبي	الرقم القياسي	الرقم القياس سعر الوحدة	الرقم القياس سعر وحدة الكمية	نسبة من الناتج المحلي
١٩٩٨	٢٧١٤.٤	-٦.٧	١٠٠.٠	١١٩.٨	٩٦.٤	٤٨.٤
١٩٩٩	٢٦٣٥.٢	-٢.٩	٩٧.١	١١٦.٩	٩٥.٣	٤٥.٦
٢٠٠٠	٣٢٥٩.٤	٢٣.٧	١٢٠.١	١١٩.٧	١١٥.١	٥٤.٣
٢٠٠١	٣٤٥٣.٧	٦.٠	١٢٧.٢	١٢٢.٥	١١٨.٨	٥٤.٣
٢٠٠٢	٣٥٩٩.٢	٤.٢	١٣٢.٦	١٢٤.٨	١٢٢.٤	٥٣.٠
٢٠٠٣	٤٠٧٢.٠	١٣.١	١٥٠.٠	١٣٨	١٢٥	٥٦.٣
٢٠٠٤	٥٧٩٩.٢	٤٢.٤	٢١٣.٦	١٦٠.١	١٥٣.٣	٧١.٧
٢٠٠٥	٧٤٤٢.٩	٢٨.٣	٢٧٤.٢	١٧٧.١	١٧٨	٨٣.٤
٢٠٠٦	٨١٨٧.٧	١٠.٠	٣٠١.٦	١٩٣.٨	١٧٩	٧٦.٧
٢٠٠٧	٩٧٢٢.٢	١٨.٧	٣٥٨.٢	٢٢٠.١	١٨٦.٣	٨٠.١
٢٠٠٨	١٢٠٦٠.٩	٢٤.١	٤٤٤.٣	٢٦٥.٢	١٩١.٢	٧٧.٣
٢٠٠٩	١٠١٠٧.٧	-١٦.٢	٣٧٢.٤	٢٣٣.٤	١٨٣.٧	٥٩.٨
٢٠١٠	١١٠٥٠.١	٩.٣	٤٠٧.١	٢٨٩.٧	١٦٢.٨	٥٨.٩
٢٠١١	١٣٤٤٠.٢	٢١.٦	٤٩٥.١	٣٥٥.١	١٦٠.١	٦٥.٦
٢٠١٢	١٤٧٣٣٨	٩.٣	٥٤١.٢	٣٦٠.٢	١٧٤.٠	٦٧.١
٢٠١٣	١٥٥٢٣.٤	٥.٤	٤٩١.٣	٣٦٣.٨	١٧٨.٤	٦٥.١

المصدر: البنك المركزي الأردني.

كما يلاحظ أن الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات قد ارتفع من (١١٩.٨) في العام ليصبح (٣٦٣.٨%) في العام (٢٠١٣)، ويعود هذا الارتفاع في قيمة المستوردات بالدرجة الأولى إلى الارتفاع في سعر المستوردات نتيجة لارتفاع أسعار النفط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- الآثار الاقتصادية للمناطق الحرة

اكتسبت المناطق الحرة دوراً هاماً ومميزاً في خدمة التنمية الاقتصادية كإحدى الأوجه الداعمة لها في عصر أصبح فيه الاستثمار أحد أهم العوامل المولدة للنمو، وتحقق المناطق الحرة جملة من الفوائد الاقتصادية ذات الأثر التنموي على مجمل الاقتصاد بشكل عام، وهناك نوعين من الآثار الاقتصادية للمناطق الحرة هما:

أ . الآثار الاقتصادية المباشرة:

أكدت الدراسات السابقة على أن للمناطق الحرة آثار إيجابية على نمو الصادرات وتنوعها في البلد المضيف، تم جمع البيانات من تقارير المناطق الحرة الأردنية للتعرف على مدى تأثيرها على الصادرات الأردنية ونسبتها من الصادرات الكلية وكذلك نسبة الصادرات من المناطق الحرة (العامة والخاصة) إلى إجمالي الصادرات وحركة التجارة فيها وللوهلة الأولى قد نجد أن هنالك فروقات بين البيانات الإحصائية حول التجارة من وإلى المناطق الحرة ولكن عند النظر إلى الأهداف ومنهجية جمع البيانات نجد أن هنالك نوعين من التجارة الخارجية وهما:

التجارة الخارجية بالسلع: فالسلعة فهي عبارة عن مادة معينة أو مادة خام قد تستخدم كمدخل في عمليات الإنتاج، والتي تخضع لتعاملات الأسواق بما في ذلك من عمليات البيع والشراء، وذلك بعكس الخدمات. ((يورو – ستات) " الدليل المنهجي لتصميم وتنفيذ مُسوحات السياحة الجماعية ". مكتب المنشورات الرسمية للمجتمعات الأوروبية، لوكسمبورغ (٢٠٠٠)).

التجارة الخارجية للخدمات: أما الخدمات فهي ليست وحدات مستقلة ولا يمكن تحديد حقوق الملكية عليها ولا يمكن الاتجار بها بصورة منفصلة عن إنتاجها، نظام الحسابات القومية (١٩٩٣)، وفي هذا البند سوف نبحث قيم البضائع الخارجة من المناطق الحرة الأردنية العامة والخاصة ومدى مساهمة المناطق الحرة العامة في التجارة الخارجة أو الداخلة إلى السوق المحلية وتجارة الترانزيت وإعادة التصدير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٩) قيم البضائع الخارجة من المناطق الحرة (١٩٩٨ – ٢٠١٣) مليون دينار

السنة	المناطق الحرة عامة			المناطق الحرة الخاصة			المجموع		
	ترانزيت	محلي	المجموع	ترانزيت	محلي	المجموع	ترانزيت	محلي	المجموع
١٩٩٨	١٨٩.٥	١٢٥.١	٢٩٧.٤	١٠٢.١	١٣.٢	١١٧.٤	٢٨٨.٥	١٢٢.٧	٣٦٨.٩
١٩٩٩	٢٣١.٢	١٢٧.٣	٣٥٨.٥	١٠٩.٠	١٣.٥	١٢٢.٥	٣٤٠.٣	١٤٠.٧	٤٨١.٠
٢٠٠٠	٢٩٧.٢	١٥٦.٥	٤٥٣.٧	١٢٢.٩	١٣.٧	١٣٦.٦	٤٢٠.١	١٧٠.٢	٥٩٠.٣
٢٠٠١	٤٠٦.٨	٢١٩.٠	٦٢٥.٨	٥٦.٨	١٤.٢	٧١.١	٤٦٣.٦	٢٣٣.٢	٦٩٦.٩
٢٠٠٢	٦٢٣.٠	٣٣٠.٠	٩٥٣.٠	١٦٤.٠	٢٣.٠	١٨٧.٠	٧٨٧.٠	٣٥٣.٠	١١٤٠.٠
٢٠٠٣	١٢٣٧.٠	٢٦٢.٠	١٤٩٩.٠	١٤١.٠	٢٥.٠	١٦٦.٠	١٣٧٨.٠	٢٨٧.٠	١٦٦٥.٠
٢٠٠٤	١٦٣٩.٠	٥٢٣.١	٢١٦٢.١	٢٢١.٥	٣٢.٢	٢٥٣.٧	١٨٦٠.٥	٥٥٥.٣	٢٤١٥.٨
٢٠٠٥	١١٦٤.١	٧٠٩.١	١٨٧٣.٢	٢٧٠.٦	٢٨.٢	٢٩٨.٨	١٤٣٤.٧	٧٣٧.٣	٢١٧٢.٠
٢٠٠٦	١١١٨.٥	٨٤٤.٨	١٩٦٣.٣	٣٤٦.٢	٣٢.٩	٣٧٩.١	١٤٦٤.٧	٨٧٧.٧	٢٣٤٢.٤
٢٠٠٧	١٤٤٣.٦	٨٤١.١	٢٢٨٤.٧	٣٥٢.٤	٢٤.٦	٣٧٧.٠	١٧٩٦.٠	٨٦٥.٧	٢٦٦١.٧
٢٠٠٨	١٨٩٠.٨	١٠٩٥.٤	٢٩٨٦.٢	٣٨٣.٥	٢٨.٧	٤١٢.٢	٢٢٧٤.٣	١١٢٤.١	٣٣٩٨.٤
٢٠٠٩	٢١٢٥.٣	١١٦٩.١	٣٢٩٤.٤	٣٧٧.٤	٧٠.٦	٤٤٨.٠	٢٥٠٢.٧	١٢٣٩.٧	٣٧٤٢.٤
٢٠١٠	٢٢٩٩.٠	١٢٣٧.٩	٣٥٣٦.٩	٣٤٦.٥	٤٧.٣	٣٩٣.٨	٢٦٤٥.٥	١٢٨٥.٢	٣٩٣٠.٧
٢٠١١	٢٤٠٧.٦	١٣٥٢.٥	٣٧٦٠.٢	٤٤٠.٩	٥٢.٥	٤٩٣.٤	٢٨٤٨.٥	١٤٠٥.١	٤٢٥٣.٦
٢٠١٢	٢٥٩٢.٥	١٤٦٤.٢	٤٠٥٦.٧	٤٧١.٧	٥٦.١	٥٢٧.٧	٣٠٦٤.١	١٥٢٠.٣	٤٥٨٤.٤
٢٠١٣	٢٧٧٧.٣	١٥٧٦.٠	٤٣٥٣.٣	٥٠٢.٤	٥٩.٦	٥٦٢.٠	٣٢٧٩.٧	١٦٣٥.٦	٤٩١٥.٣
النمو السنوي	**٢٥.٨**	**٢٥.٥**	**٢٥.٧**	**١٢.٣**	**١٣.٤**	**١٢.٤**	**٢٢.٨**	**٢٤.٨**	**٢٣.٤**

المصدر: جمعت من تقارير مؤسسة المناطق الحرة.

يلاحظ من الجدول بأن إجمالي قيمة البضائع الخارجة من المناطق الحرة (العامة والخاصة) خلال الفترة ما بين(١٩٩٨ – ٢٠١٣) قد ارتفعت من (٤٨١) مليون دينار إلى (٤٩١٥.٣) مليون دولار، سواءً كانت للاستهلاك المحلي أو عبر تجارة ترانزيت إلى دول الجوار، وبنسبة نمو سنوي (٢٣.٤ %)، وهذا مؤشر إيجابي في حركة النشاط الاستثماري للمناطق الحرة العامة والخاصة وهذا ما كان أيضاً انعكاساً لقيمة التجارة الخارجة سواءً للاستهلاك المحلي أو تجارة الترانزيت، وقد يعزى ذلك إلى الدور والأهمية التي تلعبها المناطق الحرة في جذب الاستثمارات ورفد حركة التجارة الداخلية والخارجية باحتياجاتها من السلع والمنتجات المصنعة فيها، وبالنسبة إلى قيمة البضائع الخارجة إلى السوق المحلي يبين الجدول (٩) إلى ارتفاع هذه القيمة خلال العام (١٩٩٩) من (١٤٠.٧) مليون دينار لتصل إلى (١٦٣٥.٦) مليون دينار أردني خلال العام(٢٠١٣)، وبنسبة نمو سنوي (٢٤.٨ %)، بينما ارتفع إجمالي قيمة البضائع الخارجة إلى الأسواق غير الأردنية (ترانزيت) من (٣٤٠.٣) مليون دينار عام (١٩٩٩) لتصل إلى (٣٢٧٩.٧) مليون دينار عام ٢٠١٣، أي بمعدل نمو سنوي مقداره (٢٢.٨%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يتعلق بنسبة البضائع الخارجة إلى السوق المحلي إلى إجمالي البضائع الخارجة من المناطق الحرة العامة، فيلاحظ من جدول إلى أن قيمة البضائع الخارجة من المناطق الحرة العامة بلغت حوالي (٤٣٥٣.٣) مليون دينار لعام (٢٠١٣) منها (١٥٧٦) مليون دينار إلى السوق المحلي، أي ما نسبته (٣٦.٢%) من إجمالي قيمة البضائع الخارجة من المناطق الحرة العامة، بينما ذهب الباقي إلى الأسواق غير الأردنية، وفيما يتعلق بنسبة البضائع الخارجة إلى السوق المحلي إلى إجمالي البضائع الخارجة من المناطق الحرة الخاصة، فيلاحظ من جدول إلى أن قيمة البضائع الخارجة من المناطق الحرة الخاصة بلغت حوالي (٥٦٢) مليون دينار عام (٢٠١٣) منها (٥٩.٦) مليون دينار ذهب إلى الأسواق المحلية أي ما نسبته (١٠.٦%) من إجمال قيم البضائع الخارجة من المناطق الحرة الخاصة.

أما فيما يتعلق بحركة التجارة من المناطق الحرة إلى دول الجوار كتجارة الترانزيت نلاحظ من الجدول (١٠) بان أعلى نسبة لحركة البضائع الخارجة ترانزيت كانت في العام ٢٠٠٣ بما نسبته (٨٢.٨ %) من إجمالي حركة التجارة، وهذا يؤكد بان النسبة الأعلى من حجم التجارة في المناطق الحرة هي من تجارة الترانزيت.

جدول (١٠) نسبة البضائع الخارجة ترانزيت إلى إجمالي قيم البضائع الخارجة من المناطق الحرة

السنة	عامة	خاصة	مجموع
١٩٩٨	٦٣.٨	٨٢.٤	٦٩.٩
١٩٩٩	٦٤.٥	٨٩.٠	٧٠.٧
٢٠٠٠	٦٥.٥	٩٠	٧١.٢
٢٠٠١	٦٥	٨٠	٦٦.٥
٢٠٠٢	٦٥.٤	٨٧.٧	٦٩.٠
٢٠٠٣	٨٢.٥	٨٤.٩	٨٢.٨
٢٠٠٤	٧٥.٨	٨٧.٣	٧٧.٠
٢٠٠٥	٦٢.١	٩٠.٦	٦٦.١
٢٠٠٦	٥٧.٠	٩١.٣	٦٢.٥
٢٠٠٧	٦٣.٢	٩٣.٥	٦٧.٥
٢٠٠٨	٦٣.٣	٩٣.٠	٦٦.٩
٢٠٠٩	٦٤.٥	٨٤.٢	٦٦.٩
٢٠١٠	٦٥	٨٨	٦٧.٣
٢٠١١	٥٦.٦	٨٤.٥	٦٧.٠
٢٠١٢	٥٦.٥	٨٤.٦	٦٦.٨
٢٠١٣	٥٦.٥	٨٤.٧	٦٦.٧
المتوسط	**٦٦.٢**	**٨٨.٣**	**٦٩.٥**
نسبة اكبر مشاهدة	**٨٢.٥**	**٩٣.٥**	**٨٢.٨**
نسبة اقل مشاهدة	**٥٧.٠**	**٨٠.٠**	**٦٢.٥**

المصدر: حُسبت من تقارير مؤسسة المناطق الحرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يشير الجدول (١٠) إلى أن آدني نسبة للبضائع الخارجة ترانزيت من المناطق الحرة العامة إلى الأسواق غير الأردنية خلال العام (٢٠٠٦) كانت (٥٧%) من إجمالي البضائع الخارجة من المناطق الحرة العامة، ويعود السبب في ذلك إلى الوضع السائد في العراق إذا كانت المناطق الحرة الأردنية العامة محطة للبضائع الواردة إلى العراق.

يلاحظ من الجدول (١٠) أن هنالك استقرارا في نسبة البضائع الخارجة من المناطق الحرة على شكل ترانزيت في بقية السنوات حول المعدل أي يمكننا القول بأن معظم البضائع الخارجة من المناطق الحرة العامة تذهب ترانزيت إلى الأسواق غير الأردنية بينما يذهب حوالي ثلث هذه البضائع إلى الأسواق الأردنية، أما بالنسبة إلى نسبة البضاعة الخارجة من المناطق الحرة الخاصة إلى إجمالي البضائع الخارجة من المناطق الحرة الأردنية، يبين الجدول (١٠) أن نسب البضائع الخارجة ترانزيت من المناطق الحرة الخاصة إلى إجمالي البضائع الخارجة من المناطق الخاصة كانت أعلى من تلك للمناطق الحرة العامة، حيث يشير الجدول أن نسب قيم البضائع الخارجة ترانزيت من المناطق الحرة الخاصة إلى إجمالي البضائع الخارجة من المناطق الحرة الخاصة تتراوح ما بين (٨٠ – ٩٣.٥%) وبمعدل (٨٨.٣%)، مما يؤشر توجه التجارة في المناطق الحرة الخاصة عادة ما يكون نحو التصدير للخارج.

جدول (١١) نسبة البضائع الخارجة من المناطق الحرة الخاصة إلى إجمالي البضائع الخارجة من المناطق الحرة الأردنية

السنة	خارجة خاصة %		
	ترانزيت	محلي	مجموع
١٩٩٨	٢٣.٦	٧.٥٥	١٨.٨
١٩٩٩	٣٢.٠٤	٩.٦	٢٥.٥
٢٠٠٠	٢٩.٢٦	٨.٠	٢٣.١
٢٠٠١	١٢.٢٦	٦.١	١٠.٢
٢٠٠٢	٢٠.٨٤	٦.٥	١٦.٤
٢٠٠٣	١٠.٢٣	٨.٧	١٠.٠
٢٠٠٤	١١.٩١	٥.٨	١٠.٥
٢٠٠٥	١٨.٨٦	٣.٨	١٣.٨
٢٠٠٦	٢٣.٦٤	٣.٧	١٦.٢
٢٠٠٧	١٩.٦٢	٢.٨	١٤.٢
٢٠٠٨	١٦.٨٦	٢.٦	١٢.١
٢٠٠٩	١٥.٠٨	٥.٧	١٢.٠
٢٠١٠	١٣.١٠	٣.٧	١٠.٠
٢٠١١	١٥.٤٨	٣.٧٤	١١.٦٠
٢٠١٢	١٥.٣٩	٣.٦٩	١١.٥١
٢٠١٣	١٥.٣٢	٣.٦٤	١١.٤٣
المتوسط	**١٨.٦**	**٥.٦**	**١٤.٥**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكبر مشاهدة	٣٢.٠	٩.٦	٢٥.٥
اقل مشاهدة	١٠.٢	٢.٦	١٠.٠

المصدر: جمعت من تقارير مؤسسة المناطق الحرة.

حيث يشير الجدول (١١) إلى قيم البضائع الخارجة إلى الأسواق المحلية من المناطق الحرة الأردنية يأتي معظمها من المناطق الحرة العامة حيث أن اقل من (١٠%) منها يأتي من المناطق الحرة الخاصة حيث تراوحت نسبة البضائع الخارجة إلى الأسواق المحلية من المناطق الحرة إلى إجمالي البضائع الخارجة إلى الأسواق المحلية (٢.٦ – ٩.٦%) وبمتوسط خلال الفترة يبلغ (٥.٦%).

في حين أن المناطق الحرة الخاصة ساهمت بنسبة تراوحت ما بين (١٠.٢ – ٣٢%) من إجمالي تجارة الترانزيت من المناطق الحرة الأردنية، وبمتوسط مقداره (١٨.٦%). حيث كان عام (١٩٩٩) أعلى عام لمساهمة المناطق الحرة الخاصة في تجارة الترانزيت من المناطق الحرة في حين كان عام (٢٠٠٣) اقل عام لمساهمة المناطق الحرة الخاصة في تجارة الترانزيت.

وهذا يعكس كون المناطق الحرة العامة مناطق تخزين للبضائع الواردة إلى الأسواق المجاورة وخصوصاً الأسواق العراقية، وذلك لأن ميناء العقبة يعتبر ميناءً رئيسياً لاستيراد البضائع إلى العراق لعدة أسباب منها عنصر تكلفة النقل والأمن، واستيراد كميات كبيرة وإرسالها إلى السوق العراقي على شكل إرساليات مجزأة.

أ. الاستثمار في المناطق الحرة العامة

من أهداف إقامة المناطق الحرة بصورة عامة جذب الاستثمارات المحلية والخارجية إلى البلد المضيف من خلال توفر المناخ والبيئة الاستثمارية المناسبة، والجاذبة لرأسمال وإقامة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في هذه المناطق، ومن هنا سوف نقدم في هذا البند عرضاً وصفياً للاستثمار في المناطق التجارية الحرة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠١٣)، موضحين أهم الأنشطة الاقتصادية التي استحوذت على الاستثمارات ومصادر هذه الاستثمارات، وأهميتها للاقتصاد الوطني الأردني.

ويبين الجدول (١٢) تطور أعداد الشركات وقيمة رأسمال المستثمر بها خلال فترة الدراسة موزعة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، حيث يشير الجدول إلى أن أعداد الشركات الاستثمارية في كافة الأنشطة الاقتصادية في المناطق الحرة الأردنية قد ارتفع من (٣٤) شركة برأسمال مقداره (١.٦) مليون دينار عام (١٩٩٨) ليصل في العام ٢٠١٣ إلى (٣١٠٥) شركة عام (٢٠١٣) وبرأسمال مقداره (١٨١٤) مليون دينار.

كما ويشير الجدول إلى أن هنالك قفزات في أعداد الشركات التي تستثمر في المناطق الحرة الأردنية خلال فترة الدراسة، وخصوصاً في الأعوام (١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠٤)، حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ارتفعت من (٣٤) شركة لتصبح (١٤٥) شركة، أي بنسبة تغيير مقدارها (٣٢٦.٥%) عما كانت عليه في عام (١٩٩٨). وفي نفس السياق فقد ارتفع عدد الشركات الاستثمارية في المناطق الحرة الأردنية عام (٢٠٠٠) لتصبح (٣٣٠) شركة بزيادة سنوية مقدارها (١٢٧.٦%) عما كانت علية في السنة التي سبقتها.

أما فيما يتعلق برأسمال الشركات الاستثمارية في المناطق الحرة الأردنية يلاحظ من الجدول (١٢) إلى أن رأسمال الشركات المستثمرة في المناطق الحرة ارتفع من (١.٦) مليون دينار ليصل إلى (١٨١٤) مليون دينار عام (٢٠١٣)، وأن نفس السنوات التي ارتفع فيها أعداد الشركات شهدت ارتفاعاً كبيراً في الرأسمال المستثمر في المناطق الحرة الأردنية.

جدول (١٢) تطور أعداد ورأسمال الشركات المسجلة في المناطق الحرة الأردنية

السنة	تجاري		الخدمات		صناعي		إجمالي		نسبة التغير إجمالي	
	عدد الشركات	رأسمال	عدد الشركات	رأسمال	عدد الشركات	رأسمال	عدد الشركات	رأسمال	عدد الشركات	رأسمال
١٩٩٨	٢٦	٠.٩	٢	٠.٠١	٦	٠.٧	٣٤	١.٦		
١٩٩٩	١١٧	٥.٢	١٣	٠.٣١	١٥	٣٣	١٤٥	٣٨.٥	٣٢٦.٥	٢٣٠٦.
٢٠٠٠	٢٧٦	٥٠.٥	٢٦	٠.٦١	٢٨	١٠٩.١	٣٣٠	١٦٠.٤	١٢٧.٦	٣١٦.٦
٢٠٠١	٤١٢	٦٧.٨	٤٦	٠.٩١	٤٥	١١٢.٩	٥٠٣	١٨١.٨	٥٢.٤	١٣.٣
٢٠٠٢	٥٢٤	٧١.٩	٨١	١.٢١	٦٧	١٢٠.٢	٦٧٢	١٩٣.٦	٣٣.٦	٦.٥
٢٠٠٣	٦١٦	٨٤.٢	٩٤	١.٤١	٨٣	١٢٠.٧	٧٩٣	٢٠٦.٦	١٨.٠	٦.٧
٢٠٠٤	٧٨١	١٠٥.٥	١٢٠	٧١٢.٠	١٢٤	١٤٥.٧	١٠٢٥	٩٦٣.٩	٢٩.٣	٣٦٦.٦
٢٠٠٥	١٠٦٧	١٤٨.٨	١٣٣	٧١٢.٣	١٤٧	١٤٨.٨	١٣٤٧	١٠١٠.٦	٣١.٤	٤.٨
٢٠٠٦	١٢٧٤	١٨٠.٢	١٥١	٧١٢.٧	١٦٥	١٥١.٥	١٥٩٠	١٠٤٥	١٨.٠	٣.٤
٢٠٠٧	١٤٤٧	٢٠٥.٧	١٦٢	٧١٤.٧	١٨٦	١٥٤.١	١٧٩٥	١٠٧٥.١	١٢.٩	٢.٩
٢٠٠٨	١٧٢٨	٢٦٥.١	١٦٩	٧١٤.٨	١٩٨	١٥٩.٢٢	٢٠٩٥	١١٣٩.٢	١٦.٧	٦.٠
٢٠٠٩	١٨٩٦	٣٠٥.٦	١٨٥	٧١٦.١	٢٠٨	٢٤٣.٩٨	٢٢٨٩	١٢٦٦.٥	٩.٣	١١.٢
٢٠١٠	٢١٤٥	٣٧٧.٩	١٩٠	٧١٦.٢	٢٢٣	٢٤٤.٦	٢٥٥٨	١٣٣٩	١١.٨	٥.٧
٢٠١١	١٩٠٩	٣٤٨	٥١٠	٩٦٢	٢٤٨	٢٤٧	٢٦٦٧	١٥٥٨	٤.٣	١٦.٤
٢٠١٢	٢٣٧٤	٣٧٨	٢٤١	١٠٤٥	٢٧٥	٢٦٣	٢٨٩٠	١٦٨٦	٨.٤	٨.٢
٢٠١٣	٢٥٥٣	٤٠٧	٢٥٨	١١٢٧	٢٩٥	٢٧٩	٣١٠٥	١٨١٤	٧.٤	٧.٦

المصدر: جُمعت وحُسبت مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، التقرير السنوي إعداد مختلفة.

ومما هو جدير بالاهتمام القفزة الكبيرة في حجم رأسمال المستثمر في المناطق الحرة الأردنية خلال العام (٢٠٠٤)، حيث ارتفع من (٢٠٦.٦) مليون دينار عام (٢٠٠٣) ليصل إلى (٩٦٣.٩) مليون دينار عام (٢٠٠٤)، أي بزيادة مقدارها (٧٥٧.٣) مليون دينار شكلت ارتفاعا بمقدار (٣٦٦.٦%) عما كانت عليه عام (٢٠٠٣)، بلغ نصيب استثمارات القطاع الإعلامي منها حوالي (٧١١) مليون دينار أي ما نسبة (٩٣.٨%) من إجمالي الاستثمارات في ذلك العام كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير إلى ذلك تقارير مؤسسة المناطق الحرة الأردنية. وبعبارة أخرى فإن الجزء الأكبر من استثمارات المناطق الحرة يعود إلى انخفاض تكاليف الاستثمار في المناطق الحرة الإعلامية.

كما يلاحظ من الجدول (١٢) إلى أن ارتفاع أعداد الشركات التي تمارس الأنشطة التجارية أي التخزين في المناطق الحرة الأردنية قد ارتفع من (٢٦) شركة عام (١٩٩٨) ليصل إلى (٢٥٥٣) شركة عام (٢٠١٣)، في المقابل فإن الشركات الصناعية المستثمرة في المناطق الحرة الأردنية ارتفعت من (٦) شركات لتصل إلى (٢٢٣) شركة عام (٢٠١٠)، شكلت فقط (٨.٧%) من إجمالي الشركات المستثمرة في المناطق الحرة الأردنية. كما ارتفع رأسمال المستثمر في هذا القطاع من (٠.٧) مليون دينار عام (١٩٩٨) ليصل إلى (٢٤٤.٦) مليون دينار عام (٢٠١٠)، شكلت (١٨.٣%) من إجمالي الأموال المستثمرة في المناطق الحرة الأردنية.

كما ويلاحظ أن رأسمال المستثمر في المجال التجاري وخاصة التخزين قد ارتفع (٠.٩) مليون دينار ليصل إلى (٤٠٧) مليون دينار للعام(٢٠١٣) ويعد تباين توزيع الشركات الاستثمارية في المناطق الحرة خلال فترة الدراسة وكذلك رأس المال المستثمر لهذه الشركات تبعاً للقطاعات المختلفة (تجاري، خدمات، صناعي) حسب الجدول التالي.

جدول (١٣) نسب توزيع إعداد الشركات ورأسمال المستثمر في المناطق الحرة الأردنية على القطاعات المختلفة

السنة	تجاري		الخدمات		صناعي	
	عدد الشركات	رأسمال	عدد الشركات	رأسمال	عدد الشركات	رأسمال
١٩٩٨	٧٦.٥	٥٦.٣	٥.٩	٠.٦	١٧.٦	٤٣.٨
١٩٩٩	٨٠.٧	١٣.٥	٩.٠	٠.٨	١٠.٣	٨٥.٧
٢٠٠٠	٨٣.٦	٣١.٥	٧.٩	٠.٤	٨.٥	٦٨.٠
٢٠٠١	٨١.٩	٣٧.٣	٩.١	٠.٥	٨.٩	٦٢.١
٢٠٠٢	٧٨.٠	٣٧.١	١٢.١	٠.٦	١٠.٠	٦٢.١
٢٠٠٣	٧٧.٧	٤٠.٨	١١.٩	٠.٧	١٠.٥	٥٨.٤
٢٠٠٤	٧٦.٢	١٠.٩	١١.٧	٧٣.٩	١٢.١	١٥.١
٢٠٠٥	٧٩.٢	١٤.٧	٩.٩	٧٠.٥	١٠.٩	١٤.٧
٢٠٠٦	٨٠.١	١٧.٢	٩.٥	٦٨.٢	١٠.٤	١٤.٥
٢٠٠٧	٨٠.٦	١٩.١	٩.٠	٦٦.٥	١٠.٤	١٤.٣
٢٠٠٨	٨٢.٥	٢٣.٣	٨.١	٦٢.٨	٩.٥	١٤.٠
٢٠٠٩	٨٢.٨	٢٤.١	٨.١	٥٦.٥	٩.١	١٩.٣
٢٠١٠	٨٣.٩	٢٨.٢	٧.٤	٥٣.٥	٨.٧	١٨.٣
٢٠١١	٨٢.٣	١٦.٩	٩.١	٨٣.١	٨.٦	١٨.٤
٢٠١٢	٨٢.٦	١٥.٤	٩.١	٨٩.٩	٨.٣	١٩.٠
٢٠١٣	٨٢.٩	١٣.٩	٩.١	٩٦.٨	٨.١	١٩.٧

المصدر: حُسبت من تقارير مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، إعداد مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من جدول (١٣) إلى أن نسبة الأموال المستثمرة في القطاع التجاري والتخزيني في المناطق الحرة إلى إجمالي الأموال المستثمرة في المناطق الحرة قد انخفضت من (٥٦.٣%) عام (١٩٩٨) ليصل إلى (١٠.٩%) من إجمالي الأموال المستثمرة عام (٢٠٠٤). ثم عادت للارتفاع لتصل إلى ٢٨.٢ % خلال العام(٢٠١٠)، وهذا أيضاً مؤشر على أعداد الشركات الاستثمارية العاملة في المناطق الحرة، أما بالنسبة إلى قطاع الخدمات فقد ارتفع رأس المال المستثمر من (٠.٤ %) في العام ٢٠٠٠ إلى (٩٦.٨ %) في العام ٢٠١٣ ، وفي القطاع الصناعي كان أعلى عدد للشركات الاستثمارية في المناطق الحرة في العام ٢٠٠٤ وبنسبة (١٢.١ %) وبنسبة رأس مال استثماري (٥٨.٤ %)، ثم انخفضت إلى (٨.١ %) في العام (٢٠١٣) وبنسبة رأس مال استثماري (١٩.٧ %)، وهذا يؤشر إلى تراجع النشاط الاستثماري في المناطق الحرة الأردنية ويرجع ذلك إلى تراجع منح منتجات المناطق الحرة والتي تحقق قيمة مضافة أكثر من (٤٠ %) شهادة منشأ وطنية هذا إلى جانب ما تمنحه الدولة من مزايا وتسهيلات وإعفاءات خارج المناطق الحرة أصبحت أكثر منها في المناطق الحرة ولاسيما في القطاع الصناعي الأمر الذي أدى إلى هجرة الصناعيين إلى خارج المناطق الحرة والى المنطقة الجمركية.

أما بالنسبة إلى عدد عقود الاستثمار في المناطق الحرة العامة (١٩٩٧ – ٢٠١٣) يمكن إيجازها بالجدول التالي.

جدول (١٤) عدد عقود الاستثمار في المناطق الحرة العامة

السنة	تجاري	صناعي	خدمات	المجموع	المجموع التراكمي
١٩٩٧	٣١	٥	٣	٣٩	٣٩
٢٠٠٢	٣٦	٥٣	٨	٩٧	١٣٦
٢٠٠٣	٩٦	١٩	١٥	١٣٠	٢٦٦
٢٠٠٤	١٢١	٥٨	٢٨	٢٠٧	٤٧٣
٢٠٠٥	١٩٢	٤٩	٢٣	٢٦٤	٧٣٧
٢٠٠٦	١٠٦	٢٠	١٨	١٤٤	٨٨١
٢٠٠٧	٧١	١٠	٢٣	١٠٤	٩٨٥
٢٠٠٨	٦٥	٢٠	١٢	٩٧	١٠٨٢
٢٠٠٩	١٦٩	٢٥	٢٠	٢١٤	١٢٩٦
٢٠١٠	٢٣٦	١٩	١٠	٢٦٥	١٥٦١
٢٠١١	١٨٠	١١	١١	٢٠٢	١٧٦٣
٢٠١٢	١٩٢	٨	٩	٢٠٨	١٩٧١
٢٠١٣	٢٠٣	٤	٧	٢١٤	٢١٨٥
الإجمالي	**١٦٩٨**	**٣٠١**	**١٨٧**	**٢١٨٥**	

المصدر: جمعت من تقارير المناطق الحرة.

أما فيما يتعلق بأعداد الشركات المستثمرة في القطاع التجاري فقد ارتفعت من (٣١) عقداً خلال العام ١٩٩٧ لتصل إلى (١٦٩٨) عقداً لغاية العام(٢٠١٣)، أي ما نسبته (٧٧.٧ %) من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجمالي العقود، وفي القطاع الصناعي فقد ارتفعت من (٥) عقود إلى (٣٠١) عقداً لغاية العام (٢٠١٣) أي بنسبة (١٣.٧٧ %) من إجمالي العقود لمختلف القطاعات وفي قطاع الخدمات كانت (٣) عقود في العام (١٩٩٧) لتصل إلى (١٨٧) عقداً لغاية العام (٢٠١٣) أي بنسبة (٨.٥٥ %) من إجمالي العقود. نلاحظ بان أعلى نسبة كانت في القطاع التجاري ثم الصناعي ثم الخدمات، ويمكن أن يعزى ذلك إلى حركة النشاط التجاري إلى السوق المحلية وتجارة الترانزيت إلى دول الجوار ولاسيما العراق.

ب. الاستثمار في المناطق الخاصة

تنوع الاستثمار في المناطق الحرة الخاصة ما بين استثمارات وطنية إلى مشتركة واستثمارات أجنبية وفي مختلف القطاعات، مما يعزز دور المناطق الحرة الخاصة في حركة التجارة والصناعة.

جدول رقم (١٥) توزيع المناطق الحرة الخاصة الأردنية حسب الملكية ونوع النشاط

نوع الاستثمار	عدد المناطق	نوع النشاط	عدد المناطق
استثمار أجنبي	٦	صناعي	١٥
مشروع أردني دنماركي مشترك	٠	خدمات	٩
استثمار أردني	١٨	إعلامي	٢
سلاح الجو	٢	صناعي وتجاري	١
مشروع مشترك	١٠	متعددة الأغراض	٣
منظمة دولية	١	زراعي صناعي	٢
	٠	تجاري	٤
	٠	سياحي وتجاري	١

المصدر: جمعت من تقارير المناطق الحرة.

الآثار على الموازنة الحكومية

قبل تحليل تأثير المناطق الحرة على الموازنة الحكومية لابد من أن نشير إلى انه تم إعادة هيكلة مؤسسة المناطق الحرة لتعمل على أسس تجارية حيث أعيد تقييم موجوداتها وبيان موقفها المالي على أسس تجارية، بحيث قدرت قيمة أصولها الثابتة المستثمرة بحوالي (٢٦.٧) مليون دينار واعتبرت رأسمال للمؤسسة. في هذا البحث سوف نعرض آثار إقامة المناطق الحرة على موازنة الحكومة وفق تحديد الفوائد والتكاليف الحكومية من إقامة المناطق الحرة الأردنية، وقد تم بناء نموذج الإيرادات والتكاليف على موازنة الحكومة من خلال نماذج كل من (Kankesu - and Weiss, ١٩٩٧) و(Kankesu, ٢٠٠٢) و(Claude,١٩٩٧) والذي يمكن تلخيصها بالجدول (١٦) حيث تتمثل في الإيرادات ذات الأثر الموجب على موازنة الدول بينما تتمثل التكاليف بالأثر السالب على موازنة الحكومة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٦) الإيرادات والتكاليف

الإيرادات	التكاليف
ضريبة الدخل على الشركات (في حالة عدم إعفاء ضريبي)	الأجور من العاملين في الحكومة لتنظيم النشاط منطقة أو تعمل في المنطقة والنفقات التشغيلية الأخرى
ضريبة الدخل الشخصي على العمالة المباشرة وغير المباشرة	رأس المال ونفقات القطاع العام للبنية التحتية الخارجية والداخلية والمرافق
رسوم تصريح ورسوم الخدمات	رسوم الاستيراد والرسوم المفقودة نتيجة عملية التهريب
رسوم بيع أو تأجير الأراضي العامة للمطورين	الضرائب الضائعة من الشركات الانتقال من المنطقة الجمركية إلى المنطقة المحلية
تباع رسوم الاستيراد والضرائب على منتجات المناطق إلى الإقليم الجمركي المحلية	الإعانات
رسوم الامتياز لمرافق أخرى (الميناء، محطة توليد الكهرباء، وهلم جرا) والتكاليف المرتبطة بتطوير المنطقة	

لابد من الإشارة أو النظر إلى الإيرادات الضائعة للخزينة الحكومية من خلال الإعفاءات التي تقدم للمستثمرين في المناطق الحرة، وهذه الإيرادات إيرادات غير منظور في العادة لأن حجم التجارة والضرائب التي سوف تتأتى للخزينة في حالة عدم وجود المناطق الحرة لا يمكن حسابها، وبالتالي فإن قيمة الإيرادات الحالية أيضاً لا يمكن حسابها، وفي هذا المجال نتعرض إلى نوعين من الإيرادات المضحى بها:

أ. رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية المفقودة

التي تخضع إلى نظم قانون الجمارك الأردني الذي لا يخضع البضائع الواردة والصادرة من المناطق الحرة إلى غير المنطقة الجمركية سواءً أكانت ذات منشأ محلي أو أجنبي لقيود الاستيراد أو المنع أو خضوعها للرسوم والضرائب، باستثناء ما يفرض عليها لمصلحة الجهة القائمة على إدارة واستثمار تلك المناطق، بينما تخضع البضائع الوطنية أو التي اكتسبت هذه الصفة بوضعها في الاستهلاك المحلي، على أن تخضع عندئذ لقيود التصدير والمنع والرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الخاصة بالتصدير بالإضافة إلى ما يفرض لمصلحة الجهة القائمة على إدارة واستثمار المنطقة الحرة (قانون الجمارك رقم ٢٠ لعام ١٩٩٨، المادة ١٢٢).

أما السلع والخدمات التي تخرج من المناطق الحرة الأردنية إلى المنطقة الجمركية تخضع للرسوم الجمركية بمقدار المكون الأجنبي، والذي يعامل معاملة أي سلع وخدمات تدخل إلى المنطقة الجمركية من أي بلد آخر وبذلك لا يتم التضحية بأي رسوم جمركية، أما السلع والخدمات التي يتم تصديرها من المناطق الحرة أو يعاد تصديرها من المناطق الحرة، فإنها لا تخضع إلى أي رسوم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جمركية وبالتالي فإنها تعتبر تجارة بالترانزيت بالنسبة للمكون الأجنبي، أما المكون المحلي فإنه يعامل معاملة الصادرات الأردنية، وبالتالي لا يوجد أي رسوم جمركية مضحى بها ونستنتج من ذلك أنه لا يتم التضحية بأي رسوم جمركية نتيجة إقامة المناطق الحرة في الأردن.

وهنا لابد من الإشارة أن المناطق الحرة الأردنية تقع في معظمها في مناطق داخلية ومحاطة بأسوار وإجراءات جمركية تمنع عمليات التهريب، إضافة إلى أن السلع فيها يصعب تهريبها خصوصاً أن أغلب هذه السلع من المركبات والمعدات، أما المناطق الحرة التي تقع على الحدود كما هو الحال في منطقة الكرامة والمعبر فإنها بعيدة عن المناطق السكنية ويطبق عليها ما يطبق إجراءات جمركية تضبط عملية التهريب.

أما المنطقة الاقتصادية الخاصة في العقبة فإن هنالك مراكز جمركية على المخارج من منطقة العقبة يتم تفتش الداخليين والخارجين من وإلى منطقة العقبة الخاصة ويطبق فيها ما يطبق على المنافذ الحدودية، وبالتالي فإنه عمليات التهريب منها محدودة ولا تشكل أي عبء مالي.

ب. الضرائب الضائعة من الشركات الانتقال من المنطقة الجمركية إلى المنطقة الحرة

من خلال ما تم عرضه من إعفاءات مقدمة إلى المستثمرين في المناطق الحرة، فإن المادة (٢٢) من قانون المناطق التنموية والمناطق الحرة رقم (٢ لعام ٢٠٠٨) وقانون مؤسسة المناطق الحرة رقم (٣٢ لعام ١٩٨٤) فإن الضرائب المفقودة نتيجة إقامة مشروعات داخل المناطق الحرة هي:

١. ضريبة الدخل على الأرباح المتأتية من النشاط الاقتصادي من البضائع التي يتم تصديرها إلى خارج المملكة وكذلك تجارة الترانزيت وتلك المتأتية من البيع أو التنازل عن البضائع داخل حدود المناطق الحرة، ويستثنى من ذلك الإعفاء على الأرباح المتأتية من البضائع عند إدخالها إلى السوق المحلي.
٢. ضريبة الدخل على رواتب وعلاوات الموظفين غير الأردنيين العاملين في المشاريع التي تقام في المنطقة الحرة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية.
٣. رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية وسائر الضرائب والرسوم البضائع المستوردة للمنطقة الحرة أو المصدرة منها للخارج من المترتبة عليها باستثناء بدلات الخدمات والأجور.
٤. رسوم الترخيص وضريبتي الأبنية والأراضي على الأبنية والإنشاءات العقارية التي تقام في المنطقة الحرة.
٥. الرسوم الجمركية على قيمة المواد والتكاليف والنفقات المحلية الداخلة في صنع منتجات المشاريع الصناعية في المناطق الحرة عند وضعها للاستهلاك في السوق المحلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. تحتسب الضريبة العامة والضريبة الخاصة حسب مقتضى الحال بنسبة أو بمقدار (صفر) عند بيع أو استيراد أي من السلع والخدمات السلع والخدمات التي يتم بيعها إلى المناطق والمدن والأسواق الحرة أو تصديرها إلى خارج المملكة. وتلك التي يتم بيعها إلى المناطق والمدن والأسواق الحرة أو تصديرها إلى خارج المملكة.

٧. لا يخضع للضريبة السلع والخدمات التي يتم استيرادها لحساب المشاريع القائمة في المناطق والمدن والأسواق الحرة من خارج المملكة وفي حدود ما يقتضيه تنفيذ غاياتها وفقاً للتشريعات الخاصة بها على أن يقتصر عدم خضوعها للضريبة على أعمالها التي تمارسها داخل هذه المناطق والمدن والأسواق الحرة. والسلع والخدمات التي يتم تصديرها من المناطق والمدن والأسواق الحرة إلى خارج المملكة.

بينما فرضت المادة (١٣) الفقرة (ز) ضريبة مبيعات على السلع المباعة والخدمات المقدمة في المناطق الحرة المخصصة بصورة رئيسية للأنشطة السياحية على النحو التالي:

١. ضريبة بنسبة (٨%) من قيمة السلع والخدمات عند بيعها للاستهلاك في المنطقة ويتم تحديد هذه السلع والخدمات بمقتضى نظام يتضمن الأحكام والإجراءات المتعلقة بتحصيل الضريبة وردها.

٢. ضريبة مبيعات على السلع المحلية من منشأ المناطق الحرة إذا تم بيعها إلى المنطقة الجمركية، وذلك وفقاً لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات المعمول به، على أن تطبق فيما يتعلق بالرسوم والإجراءات الجمركية أحكام قانون الجمارك النافذ المفعول.

٣. ضريبة على مبيعات الخدمات التي يتم تأديتها من المناطق الحرة إلى باقي مناطق المملكة أو إلى خارج المملكة وذلك وفقاً لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات المعمول به.

٤. ضريبة خاصة على مبيعات التبغ ومصنوعاته والمشروبات الكحولية والمسكرات والجعة عند بيعها للاستهلاك في المناطق الحرة ويتم تحديدها بمقتضى تعليمات يصدرها مجلس الوزراء لهذه الغاية.

ويتم تحديد كيفية استيفاء الضرائب المنصوص عليها في البنود (٢) و(٣) و(٤) من الفقرة (ز) من هذه المادة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية، وقد أخضعت المادة (٦) من نظام ضريبة المبيعات في المناطق التنموية والمناطق الحرة الصادر بمقتضى المادتين (٢٣) و(٤٦) من قانون المناطق التنموية والمناطق الحرة رقم (٢ لعام ٢٠٠٨) عملية بيع السلع والخدمات التي يكون منشؤها المنطقة التنموية أو المنطقة الحرة إلى المنطقة الجمركية.

ويعتبر دخلاً متأتياً للمؤسسة المسجلة من نشاط اقتصادي في المنطقة التنموية وخاضعاً لضريبة الدخل من بيع بضائعها داخل المنطقة التنموية (باستثناء الدخل المتأتي من بيع البضائع والخدمات التي يتم تصديرها أو إعادة تصديرها) وتأدية خدماتها داخل المنطقة التنموية سواء كان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستفيد منها داخل المنطقة التنموية أو خارجها واستغلال حقوق الملكية الفكرية العائدة لها إذا تم داخل المنطقة التنموية المادة (٣) ويعتبر دخل المؤسسة المسجلة المتأتي من التصدير وإعادة التصدير دخلاً متأتياً من نشاط اقتصادي في المنطقة التنموية وخاضعاً للضريبة في حال عدم تمتعها بالإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في القانون.

ونلاحظ مما سبق أن السلع والخدمات التي يتم إدخالها إلى المنطقة الجمركية أو تلك التي يتم استهلاكها في المنطقة الحرة يتم استيفاء الضرائب عنها وفق نظام خاص، بنفس النسب التي يتم استيفاء الضريبة عن السلع المستهلكة محلياً، وبعبارة أخرى لا يوجد هنالك ضرائب مضحى بها.

وبين أن نسبة العمالة الأجنبية داخل المناطق الحرة تراوحت ما بين (٧٢ – ٩٠%) خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)، و(٩٥%) و(٩٠%) لعامي (٢٠٠٩ – ٢٠١٠) على التوالي.

وقد تعذر الحصول على بيانات أو معلومات عن تلك الضرائب المضحى بها في مجال ضريبة الدخل والأرباح وقد بينت بيانات البنك المركزي أن قيمة هذه الضريبة في الأردن لا تتجاوز إيرادات الخزينة غير الضائعة وغير المضحى بها.

أ- ضريبة الدخل على الأرباح المتأتية من النشاط الاقتصادي للبضائع التي يتم تصديرها إلى البضائع التي يتم إدخالها إلى السوق المحلي.

ب- ضريبة الدخل على الدخل للقطاعات الخدمية الأخرى في المناطق الأخرى، كما هو الحال في الدخل المتأتي للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين وإعادة التأمين وشركات النقل البري العاملة في المنطقة التنموية وفقاً لأحكام قانون الضريبة المعمول به.

ج- الضريبة العامة والخاصة على بيع السلعة أو الخدمة داخل المناطق والمدن والأسواق الحرة عند الاستفادة تلك السلعة أو الخدمة لأغراض شخصية أو لأغراض غير متعلقة بمزاولة العمل المرخص به داخل تلك المناطق والمدن والأسواق الحرة.

التحليل المالي لمؤسسة المناطق الحرة

تعتبر مؤسسة المناطق الحرة مؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً، وهي تتبع في حساباتها النظام المحاسبي الحكومي وليس النظام المحاسبي التجاري، لذلك فإن المصاريف تسمي فيها نفقات والأرباح تسمى فيها إيرادات والفرق بينهما ينتج عنه الوفر أو العجز، وبصفتها مؤسسة عامة مستقلة فهذا يعني أن إيراداتها تغطي نفقاتها التشغيلية ونفقاتها العامة والنفقات الحكومية، ويتم تحويل الوفر الذي هو في الحقيقة ربح المؤسسة إلى الخزينة، بصفتها المالك الحقيقي لهذه المؤسسة وهذا هو الأسلوب المتبع في كافة المؤسسات المستقلة في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقبل أن نتطرق إلى التحليل المالي خلال فترة الدراسة لابد من أن نذكر بما يلي:

١. أعيد هيكلة مؤسسة المناطق الحرة لتعمل على أسس تجارية حيث أعيد تقييم موجوداتها وبيان موقفها المالي على أسس تجارية، بحيث قدرت قيمة أصولها الثابتة المستمرة بحوالي (٢٦.٧) مليون دينار واعتبرت رأسمال للمؤسسة.

٢. في عام (٢٠٠٣) استعيد استرداد الاستثمار الثابت وحققت المؤسسة نمواً في الأصول الثابتة بواقع (١٥%)، أي أن المؤسسة استعادت رأسمالها خلال خمس سنوات وثلاثة أشهر.

٣. في عام (٢٠١١) تم تحويل مؤسسة المناطق الحرة إلى شركة المناطق الحرة لتعمل على أسس تجارية، وقد حدد رأسمالها بقيمة الاستثمارات في تلك الفترة والبالغة (٦٧) مليون دينار.

*** إيرادات مؤسسة المناطق الحرة**

وهي تمثل ما يتحقق للمؤسسة من مبالغ مالية لقاء تقديم الخدمات للمستثمرين والنشاط الاستثماري فيها، وتتكون إيرادات المؤسسة من المجموعات التالية:

١. بدل تخزين: وتستوفى على المواد المخزنة في المناطق الحرة العامة، حيث تتوزع الرسوم وفق المجموعات الرئيسية للمواد المخزنة وهي: المواد والمنتجات الزراعية والغذائية، المواد الخشبية والمعدنية بكافة أنواعها، البلاستيك، المواد النسيجية والجلدية والمطاطية، المواد الكيماوية، السجاير ومنتجات التبغ، الذهب والفضة والحلي والمعادن الثمينة، السيارات والمعدات، الأجهزة والمعدات والآلات الكهربائية، المواد غير المذكورة أعلاه.

٢. خدمات عامة.

٣. رسوم تسجيل الشركات.

٤. بدل تأمين.

٥. أجور الأراضي والمنشآت حيث يتم استيفاء البدلات التالية:

أ- الأرض غير المرشوشة أو المسفلتة (١.٦) دينار / متر مربع.

ب-الأرض المرشوشة أو المسفلتة (٢٢.٥٠) دينار / متر مربع.

ج- المنشآت المغطاة بالبناء المعدني (٢٥) دينار / متر مربع.

د- المنشآت المغطاة بالبناء الأسمنتي (٣٥) دينار / متر مربع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ه- مكاتب معارض السيارات وقطاع الخدمات (٥٠) دينار / متر مربع.

وتعفى المشاريع الصناعية ما نسبته (١٠%) من البدلات الواردة أعلاه.

٦. إيرادات أخرى مثل بدل تنازل، أثمان مياه، فوائد بنكية، خدمات أسواق حرة، ومتفرقات.

وفيما يلي توضيح تفصيلي للإيرادات المتحققة لمؤسسة المناطق الحرة (١٩٩٨ -٢٠١٣)

جدول (١٧) تفاصيل إيرادات مؤسسة المناطق الحرة الأردنية خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٧) مليون دينار

السنة	بدل تخزين	خدمات عامة	بدل تأمين	أجور أرضي	بدل تنازل	أثمان مياه	فوائد بنكية	مناطق خاصة	متفرقة	المجموع
١٩٩٨	١.٩٥	١.٤٩	٠.٤٨	١.٧٣	٠.٧	٠.١	٠.٥٨	٠	٠.٦٤	٧.٦٧
١٩٩٩	١.٧٢	٠.٨١	٠.٣٩	١.١٦	٠.٦٣	٠.٠٧	٠.٣	٠	٠.٧٣	٥.٨١
٢٠٠٠	٢.٩٧	٠.٥٣	٠.٣٧	٢.٣٩	١.٠٨	٠.٠٦	٠.١٦	٠.٧٧	٠.٦٧	٩
٢٠٠١	١.٧٨	٠.٧٣	٠.٣٦	٢.٢٦	٠.٩١	٠.٠٦	٠.٠٣	٢.٣٧	٠.٩٤	٩.٤٤
٢٠٠٢	٠.٩٣	٠.٧٧	٠.٣٤	٢.٠٨	١	٠.٠٦	٠.٠٨	٢.٥٨	٠.٨٤	٨.٦٨
٢٠٠٣	١.٥٦	٠.٧٨	٠.٧٢	٢	٢.٩١	٠.٠٦	٠.١٢	٣.١٣	١.١٣	١٢.٤١
٢٠٠٤	١.٦٥	١.٠٣	٠.٩٣	٢.٨٥	٣.٨١	٠.٠٦	٠.١٧	٣.٧٧	٢.٢٧	١٦.٥٤
٢٠٠٥	٢.٤٩	١.٢١	٠.٨١	٣.٥٩	٢.٢١	٠.١	٠.١٢	٥.٥٥	٢.٣٧	١٨.٤٥
٢٠٠٦	١.٥٤	٠.٦١	٠.٧٨	٣.٧٢	١.٩٩	٠.٠٧	٠.٤٢	٦.١٣	٢.٣٩	١٧.٦٥
٢٠٠٧	٢.٦	١.٠٢	٠.٧٢	٣.٧٤	١.٩٢	٠.٠٨	٠.٦٨	٦.١١	٣.٣١	٢٠.١٨
٢٠٠٨	١.٦٤	١.٧	٠.٨	٤	٢.٦	٠.١	٠.٥	٤.٦	٣.٣	١٩.٢٤
٢٠٠٩	٣.٠٨	١.٩٩	٠.٨٨	٥.٠٧	٣.٨٤	٠.٠٨	١.٠٥	٧.٦٦	٣.٩٤	٢٧.٥٩
٢٠١٠	٣.٣٥	٢.٣٨	٠.٧٨	٦.٣٦	٣.٤٤	٠.٠٨	٠.٧٣	٨.٩٤	٣.٥٨	٢٩.٦٤
٢٠١١	٢.٢	٢.٢	٠.٥٧	٥.٤٣	٢.٨٩	٠.٠٨	٠.٦٢	٥.٧٥	٣.٣٦	٢٣.١
٢٠١٢	٢.٠	٢.٦٥	٠.٧٩	٥.٦	٣.٢٤	٠.٠٧	٠.٧٤	٥.٠٨	٥	٢٥.١٩
٢٠١٣	١.٥	٢.٧٥	١.٠٠	٥.٧	٣.٦	٠.١	٠.٧	٣.٥	٣.٢	٢٢.١
النمو السنوي	**٤.٦٢**	**٣.٩٨**	**٤.١**	**١١.٤٦**	**١٤.١٨**	**-١.٥٣**	**١.٩٦**	**٢٧.٧٩**	**١٥.٤٢**	**١١.٩٢**
المتوسط	**٢.١**	**١.١٦**	**٠.٦٤**	**٣.١٥**	**٢.٠٨**	**٠.٠٨**	**٠.٣٨**	**٣.٩٧**	**٢.٠١**	**١٥.٥٦**

المصدر: حُسبت من بيانات وتقارير مؤسسة المناطق الحرة الأردنية

نلاحظ من الجدول بان إجمالي الإيرادات المتحققة للمؤسسة لقاء الخدمات التي تقدمها للعملية الاستثمارية ارتفعت من (٧.٦٧) مليون دينار في العام (١٩٩٨) إلى أعلى قيمة لها في العام(٢٠١٠) بقيمة مقدارها (٢٩.٦٤) مليون دينار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشير الجدول إلى أن أعلى نسبة إيرادات تحققت للمؤسسة العامة للمناطق الحرة كانت من المناطق الحرة الخاصة وتراوحت هذه الإيرادات ما بين (٨.٦ – ٣٤.٧%)| وبمتوسط سنوي مقداره (٢٥.٥ %) للفترة ما بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦.

جدول (١٨) الأهمية النسبية لبنود إيرادات مؤسسة المناطق الحرة الأردنية خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠١٠) (% النسبة من مجموع السنة)

السنة	بدل تخزين	خدمات عامة	بدل تأمين	أجور أرضي	بدل تنازل	أثمان مياه	فوائد بنكية	مناطق خاصة	متفرقة
١٩٩٨	٢٥.٤	١٩.٤	٦.٣	٢٢.٦	٩.١	١.٣	٧.٦	٠	٨.٣
١٩٩٩	٢٩.٦	١٣.٩	٦.٧	٢٠	١٠.٨	١.٢	٥.٢	٠	١٢.٦
٢٠٠٠	٣٣	٥.٩	٤.١	٢٦.٦	١٢	٠.٧	١.٨	٨.٦	٧.٤
٢٠٠١	١٨.٩	٧.٧	٣.٨	٢٣.٩	٩.٦	٠.٦	٠.٣	٢٥.١	١٠
٢٠٠٢	١٠.٧	٨.٩	٣.٩	٢٤	١١.٥	٠.٧	٠.٩	٢٩.٧	٩.٧
٢٠٠٣	١٢.٦	٦.٣	٥.٨	١٦.١	٢٣.٤	٠.٥	١	٢٥.٢	٩.١
٢٠٠٤	١٠	٦.٢	٥.٦	١٧.٢	٢٣	٠.٤	١	٢٢.٨	١٣.٧
٢٠٠٥	١٣.٥	٦.٦	٤.٤	١٩.٥	١٢	٠.٥	٠.٧	٣٠.١	١٢.٨
٢٠٠٦	٨.٧	٣.٥	٤.٤	٢١.١	١١.٣	٠.٤	٢.٤	٣٤.٧	١٣.٥
٢٠٠٧	١٢.٩	٥.١	٣.٦	١٨.٥	٩.٥	٠.٤	٣.٤	٣٠.٣	١٦.٤
٢٠٠٨	٨.٥	٨.٨	٤.٢	٢٠.٨	١٣.٥	٠.٥	٢.٦	٢٣.٩	١٧.١
٢٠٠٩	١١.٢	٧.٢	٣.٢	١٨.٤	١٣.٩	٠.٣	٣.٨	٢٧.٨	١٤.٣
٢٠١٠	١١.٣	٨	٢.٦	٢١.٥	١١.٦	٠.٣	٢.٥	٣٠.٢	١٢.١
٢٠١١	٩.٥	٩.٥	٢.٥	٢٣.٥	١٢.٥	٠.٣	٢.٧	٢٤.٩	١٤.٥
٢٠١٢	٧.٩	١٠.٥	٣.١	٢٢.٢	١٢.٩	٠.٣	٢.٩	٢٠.٢	١٩.٨
٢٠١٣	٦.٨	١٢.٤	٤.٥	٢٥.٨	١٦.٣	٠.٥	٣.٢	١٥.٨	١٤.٥
المتوسط	**١٣.٥**	**٧.٤**	**٤.١**	**٢٠.٢**	**١٣.٤**	**٠.٥**	**٢.٤**	**٢٥.٥**	**١٢.٩**

المصدر: حُسبت من تقارير مؤسسة المناطق الحرة الأردنية

بينما شكلت أجور الأراضي التي تقوم المؤسسة بتأجيرها إلى المستثمرين بالمتوسط (٢٠.٢%)، وجاءت بالمرتبة الثانية، يلاحظ من الجدول إلى استقرار نسبة أجور الأراضي والمنشات في معظم سنوات الفترة (١٩٩٨ – ٢٠١٠)، وقد ارتفعت قيمة إيرادات المؤسسة من الأجور الأراضي والمنشات من (١.٧٣) مليون دينار عام (١٩٩٨) لتصل إلى (٣.١٥) مليون دينار عام (٢٠١٠)، وبمعدل نمو سنوي (١١.٤٦%)، ويعود ذلك إلى كون معظم المناطق الحرة مستغلة بالكامل ماعدا المنطقة الحرة بالكرك ومنطقة الكرامة، كما ويلاحظ انخفاض نسبة مساهمة هذا النوع من الإيرادات عامي (٢٠٠٣ و٢٠٠٤)، على الرغم من ارتفاع قيمتها، وقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعود السبب في ذلك القفزات في بدل التنازل خلال هذين العامين، حيث ارتفع من مليون لتصبح (٢.٩١) مليون أي حوالي ثلاث أضعاف، وقد يعزى ذلك إلى الظروف السياسية في المنطقة خصوصاً وجود اللاجئين العراقيين.

ويلاحظ من الجدول (١٨) بأن بدلات التخزين انخفضت من (٣٣%) خلال العام(٢٠٠٠) إلى (٦.٨ %) وبمتوسط يبلغ (١٣.٥%) من إجمالي الإيرادات. أما بدلات التنازل فإنها ارتفعت من (٠.٧) مليون دينار إلى (٣.٨٨ و٣.٤٤) مليون دينار لعامي (٢٠٠٩ و٢٠١٠) على التوالي بنسبة (١٣.٤%) من إجمالي إيرادات المؤسسة. وقد شهدت هذا النوع من الإيرادات قفزة كبيرة بعد عام (٢٠٠٤). ويلاحظ أن نسبة نمو هذه الإيرادات بلغت (١٤.١٨%) سنوياً.

إيرادات الخزينة من مؤسسة المناطق الحرة

نظراً لما حققته المؤسسة العامة للمناطق الحرة من وفر في الإيرادات وبمختلف المجالات، ساهم إلى حد ما في دعم الخزينة العامة للدولة إذ بلغت قيمة ما قدمته المؤسسة العامة للمناطق الحرة من إيرادات للخزينة في العام ٢٠١٠ بلغ (٢٣.٧) مليون دينار وكما مبينة في الجدول (١٩) أدناه.

جدول (١٩) تأثير إيرادات المناطق الحرة على الخزينة الأردنية

البند	الوفر (مليون دينار)	دعم الخزينة (مليون دينار)	تراكمي خزينة (مليون دينار)	تراكمي رأسمالية (مليون دينار)	نسبة الوفر إلى الإيرادات الجمركية	نسبة دعم الموازنة إلى إيرادات المحلية	نسبة الوفر من الإيرادات المحلية
١٩٩٨	١.٨	٠	٠.٩	٠	٠.٦	٠	٠.٢٢
١٩٩٩	-٠.٣	٨	٨	١	-٠.١	٠.٥	٠.١٦
٢٠٠٠	١.٨	٥.١	١٣.١	٢.٩	٠.٧	٠.٣	٠.٣٣
٢٠٠١	٥.٩	٥.٣	١٠.٤	٤.٤	٢.٦	٠.٣	٠.٥
٢٠٠٢	٣.٣	٦	١١.٣	٦.٧	١.٥	٠.٤	٠.٤
٢٠٠٣	٨.٩	٧.٥	١٣.٥	٨.٤	٤.٢	٠.٤	٠.٦٨
٢٠٠٤	٩.١	١٣.٣	٢٠.٨	١٢.٢	٣.٤	٠.٦	٠.٦١
٢٠٠٥	١٠.٤	٧.٦	٢٠.٩	١٥.١	٣.٥	٠.٣	٠.٥٣
٢٠٠٦	١٠.٤	١٠	١٧.٦	١٧.٩	٣.٤	٠.٣	٠.٤٢
٢٠٠٧	١٣	١١	٢١	٢٠.١	٤.٢	٠.٣	٠.٣٦
٢٠٠٨	١٠.٩	١٣	٢٤	٢٣.١	٣.٨	٠.٣	٠.٢٥
٢٠٠٩	٢١.١	١٧	٣٠	٢٤.٦	٧.٨	٠.٤	٠.٥
٢٠١٠	٢٣.٢	٢٣.٧	٤٠.٧	٢٦.١	٨.٤	٠.٦	٠.٥٤

المصدر: حُسبت من تقارير مؤسسة المناطق الحرة الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ من الجدول (١٩) بأن إجمالي قيمة الدعم المقدم إلى الخزينة خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠١٠) كان (١٢٧.٥) مليون دينار، وأن قيمة الدعم السنوي المقدم للخزينة ينمو بمعدل سنوي يبلغ (٩.٥%) خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠١٠).

ويوضح الجدول (١٩) إلى أن نسبة الوفر إلى الإيرادات الجمركية خلال العام (٢٠١٠) بلغ الدعم المقدم للخزينة من مؤسسة المناطق الحرة الأردنية بلغ (٨.٤%) بزيادة قدرها ما نسبته (٧.٨ %) عنها في العام (١٩٩٨)، أما إجمالي نسبة الدعم المقدم إلى الخزينة من المؤسسة للفترة من (١٩٩٨) ولغاية (٢٠١٠) بلغ (٤.٢).

* نفقات مؤسسة المناطق الحرة

تمثل ما تقوم المؤسسة بصرفه من نفقات جارية ونفقات رأسمالية واستثمارية إذ يبين الجدول رقم (٢٠) نفقات المؤسسة المناطق الحرة الأردنية خلال الفترة(١٩٩٨– ٢٠١٣) حيث يلاحظ بان مجموع النفقات الكلية للمؤسسة ارتفعت من (٣.٣) مليون دينار في العام (١٩٩٨) لتصل إلى أقصى قيمة لها وهي (٨.٤) مليون دينار عام (٢٠٠٨)، ثم بدأت بالانخفاض لتصل إلى (٦.٤) مليون دينار عام (٢٠١٠). ومن ثم تعود للارتفاع لتصل إلى (١٣.٨) مليون دينار خلال العام(٢٠١٢) ويعود ذلك إلى الارتفاع في النفقات التشغيلية للشركة .

جدول (٢٠) تفاصيل النفقات للمناطق الحرة الأردنية العامة

نوع النفقة	النفقات الجارية	رواتب وأجور	تشغيلية	تحويلية	النفقات الرأسمالية	مجموع النفقات
١٩٩٨	٢.٤	٠.٦	١.٨	٠.٠٤	٠.٩	٣.٣
١٩٩٩	٣.٨	١.١	٢.٤	٠.٣	١	٤.٨
٢٠٠٠	٣.٧	١.١	٢.٤	٠.٢	١.٩	٥.٦
٢٠٠١	٣.٣	١	٢.١	٠.٢	١.٥	٤.٨
٢٠٠٢	٣.٢	١.١	١.٩	٠.٢	٢.٣	٥.٥
٢٠٠٣	٣.٥	١.١	٢.٢	٠.٢	١.٧	٥.٢
٢٠٠٤	٣.٦	١.١	٢.٢	٠.٣	٣.٨	٧.٤
٢٠٠٥	٣.٦	١.١	٢.٢	٠.٣	٢.٩٣	٦.٥٣
٢٠٠٦	٤.١	١.١	٢.٧	٠.٣	٢.٧٢	٦.٨٢
٢٠٠٧	٥	١.٢	٣.٤	٠.٣	٢.٢	٧.٢
٢٠٠٨	٥.٣	١.٥	٣.٤	٠.٤	٣.١	٨.٤
٢٠٠٩	٥.١	١.٤	٣.٢	٠.٤	١.٤	٦.٥
٢٠١٠	٤.٩	١.٥	٣	٠.٤	١.٦	٦.٤
٢٠١١	٥.٢	١.٧	٣.١	٠.٥	١.٩	٧.١
٢٠١٢	٦.٩	٣.٦	٣	٠.٧	٦.٨	١٣.٨
٢٠١٣	٥.٥	٣.٨	٣.٢	٠.٧	٢.٩	٨.٣
الأهمية	**٧٥.٨**	**٢٣.٦**	**٤٦.٤**	**٥.٧**	**٢٤.٢**	**١٠٠**
النمو	٦	٨.١	٤.٣	٢٠.٣	٤.٧	٥.٦

المصدر: تقارير المؤسسة العامة للمناطق الحرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد شكلت النفقات الجارية (٧٥.٨%) من إجمالي نفقات المؤسسة، وقد ارتفعت هذه النفقات من (٢.٤) مليون دينار عام (١٩٩٨) لتصل إلى (٥.٣) مليون دينار عام (٢٠٠٨)، اما النفقات التشغيلية فقد ارتفعت من (١.٨) مليون دينار لتصل إلى (٤٣.٠) مليون دينارفي العام ٢٠٠٨.

أما نفقات الرواتب والأجور فقد ارتفعت من (٠.٦) لتصل إلى (١.٥) مليون دينار في العام ٢٠٠٨ ويلاحظ أن هذا البند من النفقات بقى مستقراً عند (١.١) مليون دينار لغاية (٢٠٠٦)، ثم ارتفعت لتستقر عند (١.٥) مليون دينار.

أما النفقات الرأسمالية فإنها ارتفعت من (٠.٩) مليون دينار لتصل إلى أعلى قيمة لها في العام ٢٠١٢ لتصل إلى (٦.٨) مليون دينار وكان هناك تذبذب في هذه النفقات من عام لأخر تبعاً للمشاريع الرأسمالية والاستثمارية التي نفذتها المؤسسة، ويلاحظ من الجدول إلى أن إجمالي النفقات الرأسمالية التراكمية خلال الفترة بلغت (٣٨.٦٥) مليون دينار.

*** الوفر/ العجز**

والذي يمثل ناتج الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي نفقات المؤسسة، وقد أظهرت النتائج في الجدول (٢٠) المؤشرات المالية لمؤسسة المناطق الحرة الأردنية خلال الفترة ما بين (١٩٩٨ – ٢٠١٣) حيث ارتفعت من (٣.٣) مليون دينار في العام ١٩٩٨ إلى (١٣.٨) مليون دينار للعام ٢٠١٣ وهذا مؤشر إيجابي ويظهر حالة التطور في النشاط الاستثماري في المؤسسة العامة للمناطق الحرة الأردنية وفي مختلف القطاعات الاستثمارية.

جدول (٢١) مؤشرات الوفر / العجز لمؤسسة المناطق الحرة الأردنية العامة

السنة	الوفر	النمو السنوي في الوفر	نسبة الوفر إلى التكاليف الجارية	نسبة الوفر ا لإجمالي التكاليف	نسبة الوفر إلى الأموال المستثمرة	نسبة الوفر إلى التكاليف التشغيلية
١٩٩٨	٣.٣	٠	٧٣.٧	٥٣.٨	٧.٢	٩٩.٩
١٩٩٩	٢.٤	-٢٧.٤	-٧.٥	-٥.٩	-١.١	-١١.٩
٢٠٠٠	٥.٢١	١١٧.٣	٤٨.٤	٣٢	٦.١	٧٤.٦
٢٠٠١	٨.٣٢	٥٩.٧	١٧٨.٩	١٢٣	١٨.٦	٢٨١.٢
٢٠٠٢	٦.٥٢	-٢١.٦	١٠٣.٥	٦٠.٢	١٠.٢	١٧٤.٣
٢٠٠٣	١١.٤١	٧٥.١	٢٥٣.٧	١٧٠.٨	٢٦.٣	٤٠٣.٦
٢٠٠٤	١٣.٠٥	١٤.٣	٢٥٣.٩	١٢٣.٥	٣٥.٨	٤١٥.٥
٢٠٠٥	١٣.٥٨	٤.١	٢٨٩.٥	١٥٩.٥	٣٦.٧	٤٧٣.٧
٢٠٠٦	١٣.٣١	-٢	٢٥٣.٧	١٥٢.٥	٣٣.٤	٣٨٥.٢
٢٠٠٧	١٢.٩٧	-٢.٥	٢٦٠	١٨٠.٢	٣٨.٩	٣٧٦.٨
٢٠٠٨	١٠.٨٩	-١٦.١	٢٠٥.٩	١٣٠.٣	٢٩.٩	٣٢٢.٩
٢٠٠٩	٢١.٠٦	٩٣.٤	٤١٣.١	٣٢٢.٨	٥٥.٦	٦٤٨.٩
٢٠١٠	٢٣.١٦	١٠	٤٧٤.٧	٣٥٩.٨	٥٨.٨	٧٧٤.٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: تقارير المؤسسة العامة للمناطق الحرة.

يشير الجدول (٢١) إلى أن نسبة الوفر الإجمالي الى التكاليف بلغ (٣٥٩.٨%) من قيمة نفقات المؤسسة الإجمالية عام (٢٠١٠). وإن نسبة الوفر إلى الأموال المستثمرة وصلت إلى (٥٨.٨%) عام (٢٠١٠) وأن هذه النسبة تنمو بوتيرة متزايدة حيث أنها شهدت قفزات في عامي (٢٠٠٣ و٢٠٠٩) بعدهما حيث ارتفعت من (١٠.٢%) عام (٢٠٠٢) لتصل إلى (٢٦.٣% و٣٥.٨%) عامي (٢٠٠٣ و٢٠٠٤) على الترتيب ولتصل إلى (٥٥.٦%) عام (٢٠٠٩).

كما ويلاحظ من الجدول إلى نسبة الوفر إلى إجمالي التكاليف الجارية وصلت إلى (٤٧٤.٧%) عام (٢٠١٠)، بعد أن كانت (٧٣.٧% و١٠٣.٥%) عامي (١٩٩٨ و٢٠٠٢).

ب . الآثار الاقتصادية غير المباشرة.

تتمثل الآثارالاقتصادية غير المباشرة للمناطق الحرة الأردنية على الاقتصاد الوطني،بما يتحقق من جراء العملية الاستثمارية فيها على الفعاليات المختلفة المرافقة من جمارك وحجر زراعي ومواصفات ومقاييس وطاقة ذرية ونقل وتخليص ومرافئ وبنوك... وغيرهما كقطاعات خدمية، على الرغم من عدم توفر بيانات دقيقة عن مدى ما تقدمه من معلومات عن حجم العمالة أو رؤوس الأموال أو حجم استفادتها من العملية الاستثمارية في المناطق الحرة نظراً لانتشار هذه الخدمات على كافة مناطق المملكة ومن الصعوبة بمكان حصر قيمة الاستفادة لهذه القطاعات من العملية الاستثمارية في المناطق الحرة الأردنية.

جدول (٢٢) الآثار الاقتصادية غير المباشرة على القطاعات الأخرى (مليون دينار)

نسبة	النقل	البنوك	الفنادق	سيارات كبيرة	سيارات صغيرة
٢٠٠٣	٨.٢	٣٠٠٠	٢٥	٢٧	١٢.٥
٢٠٠٤	١٦٥	٢٤٠٠	٢٦	٢٨	١٤.٥
٢٠٠٥	١٦.٢٢	٣٠٠٠	٨	٣٠.٨	٥.٥
٢٠٠٦	١٥.٨	٣٥٠٠	٦	٣٠.١	٥.٣
٢٠٠٧	٢٤.٥	٥٣٠٠	٦.٤	٤٠	١٢.٤
٢٠٠٨	٣٠.١	٦٨٠٠	١	٥٠	١٣
٢٠٠٩	٤١.٤	١١٥٠٠	٤	٦٨	٢٠
٢٠١٠	٣٤.٣	٣٩٣١	٣.٧	٧٠.٥	٢١
٢٠١١	٤١.٦	٣١٠٦.٨	٧.٠	٩٣.٦	٣٠
٢٠١٢	٤٣.٧	٣٦٧٢.٣	٨.٣	١٠٣.٨	٣٤
٢٠١٣	٤٥.٨	٤١٣٧.٨	٩.٧	١١٤.١	٣٨

المصدر: تقديرات شركة المناطق الحرة الأردنية

يشير الجدول (٢٢) إلى تقديرات مؤسسة المناطق الحرة للآثار الاقتصادية غير المباشرة على القطاعات الاقتصادية الأخرى وخصوصاً قطاع النقل وقطاع البنوك والفنادق، اذ وصلت إلى (٤٣.٧) مليون دينار و(٨.٣) مليون دينار لكل من قطاعي النقل والفنادق على التوالي خلال العام (٢٠١٣)، فيما يشير الجدول (٢٢) إلى قيمة النشاط الغير مباشر لقطاع النقل،والذي أرتفع من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٨.٢) مليون دينار عام (٢٠٠٣) ليصل إلى حوالي أربعة أضعاف عام (٢٠١٠)، وفي العام (٢٠٠٩) بلغ حوالي خمس أضعاف ما كان عليه عام (٢٠٠٣)، وهذا يشير إلى الدور المتزايد للمناطق الحرة في تشغيل قطاع النقل الأردني ويزيد في أهمية المناطق الحرة في تشغيل قطاع النقل في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في دول الجوار الأردني .

كما ويشير الجدول (٢٢) إلى أن أكثر من (٧٠) ألف سيارة شحن كبيرة و(٢١) ألف سيارة شحن صغيرة استفادت من النشاط الاستثماري في المناطق الحرة الأردنية في عام (٢٠١٠)، حيث كان هناك ارتفاع في أعداد السيارات الكبيرة التي استفادت من أنشطة المناطق الحرة في نقل البضائع، حيث أرتفع عددها من (٢٧) ألف سيارة كبيرة في العام (٢٠٠٣) لتصل إلى حوالي (١٠٣.٨) ألف سيارة في العام (٢٠١٢)، بينما ارتفعت أعداد السيارات الصغيرة المستفيدة من أنشطة المناطق الحرة من (١٢.٥) ألف سيارة في العام (٢٠٠٣) إلى حوالي (٣٤) ألف سيارة في العام (٢٠١٢)، ويعود السبب في ذلك إلى أن سيارات الشحن الصغيرة في العادة تعمل ما بين المناطق الحرة وداخل المملكة لتوزيع البضائع التي تدخل إلى المملكة من المناطق الحرة، أما السيارات الكبيرة فهي تعمل على نقل البضائع إلى المناطق الحرة من المنافذ الجمركية للمملكة مثل ميناء العقبة، أو في نقل البضائع من المناطق الحرة إلى خارج المملكة والبلاد المجاورة.

وقد اظهر الجدول (٢٢) بان قيمة التعامل المصرفي مع المناطق الحرة قدر بحوالي أربع مليارات لعام (٢٠١٠)، فيما وصلت إلى حوالي (٣.٦) مليار دينار خلال العام(٢٠١٢) وهذا يؤشر حالة الاستقرار في قيمة التعامل مع القطاع المصرفي رغم الارتفاع الكبير والطارئ في قيمة هذا التعامل خلال العام (٢٠٠٩) حيث وصل إلى (١١) مليار دينار، ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم التجارة في المناطق الحرة وخلال هذا العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال العرض السابق يمكننا الآن التطرق إلى نتائج الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة للمناطق الحرة الأردنية على الاقتصاد الوطني وعلى المؤشرات الاقتصادية في الأردن.

عرض النتائج ومناقشتها

بينت الدراسة :

١. وجود اثر إيجابي للمناطق الحرة الأردنية على حركة التجارة في الأردن، فقد ارتفعت قيمة إجمالي البضائع الخارجة من المناطق الحرة الأردنية من (٤٨١) مليون دينار (١٩٩٩) لتصل إلى (٤٩١٥.٣) مليون دينار أردني في عام (٢٠١٣)، اما قيمة البضاعة الخارجة من المناطق الحرة الأردنية إلى الأسواق المحلية (١٦٣٥.٦) مليون دينار في عام (٢٠١٣) بالمقارنة مع (١٤٠.٧) مليون دينار في العام (١٩٩٩).

٢. أشارت النتائج إلى أن حوالي (٣٥ %) من البضائع الخارجة من المناطق الحرة الأردنية كانت إلى السوق المحلية و(٦٥ %) إلى الأسواق الخارجية في دول الجوار كتجارة ترانزيت.

وهذا يعكس أيضاً بان المناطق الحرة هي مناطق تخزين للبضائع الواردة إلى الأسواق المجاورة وخصوصاً الأسواق العراقية عبر ميناء العقبة والذي يعد ميناء رئيسياً لاستيراد البضائع إلى العراق لعدة أسباب منها عنصر تكلفة النقل والأمن، واستيراد كميات كبيرة وإرسالها على شكل إرساليات مجزأة إلى العراق.

٣. ارتفاع أعداد الشركات الاستثمارية في المناطق الحرة الأردنية من (٣٤) شركة برأسمال مقداره (١.٦) مليون دينار عام (١٩٩٨) ليصل إلى (٣١٠٥) شركة عام (٢٠١٣) وبرأسمال مقداره (١٨١٤) مليون دينار، ويعود السبب في ذلك إلى التركيز على أنشطة الخدمات التجارية وخصوصاً تجارة السيارات ، واستحوذ القطاع التجاري والتخزيني على أكبر عدد من الشركات المستثمرة في المناطق الحرة بينما استحوذ القطاع الخدمي وخصوصاً القطاع الإعلامي على أكبر نسبة من الأموال المستثمرة في المناطق الحرة. وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Alkedra, ٢٠٠٣)، ودراسة (الزبيدي، ٢٠٠٨).

٤. عدم التضحية بأي رسوم جمركية على السلع والخدمات التي تخرج من المناطق الحرة الأردنية إلى المنطقة الجمركية ، أما السلع والخدمات التي يتم تصديرها من المناطق الحرة لا تخضع لأحكام قانون الجمارك الأردنية كونها لغايات التصدير وتجارة الترانزيت.

٥. أظهرت النتائج بان إجمالي الإيرادات المتحققة لمؤسسة المناطق الحرة ارتفعت من (٧.٦٧) مليون دينار في العام (١٩٩٨) إلى (٢٢.١) مليون دينار في العام (٢٠١٣) بنسبة نمو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١١.٩٢%)، فيما كانت أعلى نسبة إيرادات لها في العام (٢٠١٠) بقيمة (٢٩.١٤) مليون دينار بمعدل نمو مقداره (٢٨.٨ %) وهذا يتفق مع دراسة (مصبح، ٢٠١١).

٦. أما النفقات الكلية للمؤسسة ارتفعت من (٣.٣) مليون دينار في العام (١٩٩٨) لتصل إلى (٨.٣) مليون دينار عام (٢٠١٣)، فيما كانت أقصى قيمة لها (١٣.٨) مليون دينار في العام (٢٠١٢)، ويعود الارتفاع في النفقات الإجمالية إلى الارتفاع في النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية في بعض السنوات. وبلغت النفقات التشغيلية حوالي ثلثي النفقات الجارية. أما نفقات الرواتب والأجور فقد ارتفعت من (٠.٦) في عام (| ١٩٩٨) لتصل إلى (٣.٨) مليون دينار في عام ٢٠١٣.

٧. أظهرت نتائج الدراسة بان قيمة الوفر المتحقق للمؤسسة العامة للمناطق الحرة الأردنية قد ارتفعت من (٣.٣) مليون دينار في عام (١٩٩٨) إلى (٢٣.١٦) مليون دينار في العام (٢٠١٠)، ولوحظ بأن الوفر كان قد شهد قفزات خلال الفترة في السنوات(٢٠٠٣ و ٢٠٠٩).

٨. أما بالنسبة لدعم المؤسسة العامة للمناطق الحرة الأردنية إلى خزينة الدولة، قامت المؤسسة بتحويل مبلغ (٨) مليون دينار عام (١٩٩٩) وهي أموال مترتبة على المؤسسة نتيجة أعمالها في السنوات السابقة، ووصلت قيمة الدعم السنوي المقدمة إلى الخزينة لتصل إلى (٢٣.٧) مليون دينار عام (٢٠١٠). وهذا يشكل ما نسبته (٨.٤ %) من الإيرادات الجمركية عام (٢٠١٠).

٩. وفي مجال مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل، تعتمد المناطق الحرة بالدرجة الأولى على العمالة الأردنية، حيث أن حوالي (٩٠.١%) من العمالة في المناطق الحرة الإجمالية والبالغة (٢١٦١٩) عاملاً هي أردنية، وتشكل (١.٤%) من القوى العاملة الأردنية. كما أن هنالك زيادة في اتجاه تشغيل القوى العاملة الأردنية في المناطق الحرة الأردنية والخاصة. وهذه النتائج تتفق مع دراسة (زين الدين، ٢٠٠٢) ودراسة (أبو المجد، ٢٠٠٥) وبينت تطور حجم العمالة بالمناطق الحرة، حيث اتجه إجمالي عدد العمالة المصرية بمشروعات المناطق الحرة إلى الارتفاع وبالأخذ بالاعتبار العمالة المؤقتة نجد أن حجم العمالة حققا ارتفاعاً استحوذ النشاط الصناعي على النصيب الأكبر من فرص العمل التي توفرها مشروعات المناطق الحرة تلاه النشاط الخدمي.

١٠. أما الآثار غير المباشرة للمناطق الحرة الأردنية على الاقتصادي الوطني، من خلال العلاقات مع بقية القطاعات الاقتصادية، أي تلك القطاعات التي تقدم خدمات وتستفيد من العمليات التجارية مع المناطق الحرة وخصوصاً قطاع النقل وقطاع البنوك وخدمات التخليص والخدمات الجمركية وغيرهما من القطاعات الاقتصادية الأخرى، التي تقدم خدماتها من خلال مكاتب منتشرة في كافة أنحاء المملكة مما يجعل من الصعوبة الحصول على بيانات دقيقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن حجم القوى العاملة أو رؤوس الأموال أو حجم استفادة قطاع خدمات التخليص في المناطق الحرة. كما وأن قيمة التعامل المصرفي مع المناطق الحرة يقدر بحوالي أربع مليارات لعام (٢٠١٠). وقد يعود هذا إلى ارتفاع حجم التجارة في المناطق الحرة خلال ذلك العام. وهذا ما يتفق مع دراسات البنك الدولي ، كما أن المناطق الحرة يمكن أن تؤدي إلى إنشاء معايير عمل جديدة موازية لتلك السائدة في الدول الصناعية مما يحفز مراكز التدريب والتأهيل والمؤسسات الأكاديمية إلى إعادة النظر بأساليبها وبرامجها التعليمية بالشكل الذي يتناسب مع حاجات السوق ومتطلبات أنماط العمل الجديدة.

١١. إن المشروعات المقامة في المناطق الحرة تتقيد بقانون البيئة وكافة الشروط الواردة فيه على الرغم من أن هيئة المناطق التنموية والحرة ومؤسسة المناطق الحرة الأردنية لم تصدر حتى الآن أي أنظمة لحماية البيئة في هذه المناطق كما هو الحال في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وفي الوقت ذاته فإننا ومن تقاريرِ المناطق الحرة لم نلحظ أي إنجازات في مجال حماية البيئة في المناطق الحرة وحتى رصد مخصصات مالية لتطوير البيئة في المناطق الحر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

١. تشجيع إقامة المناطق الحرة خصوصاً في المناطق الحدودية وإقامة المناطق الحرة المشتركة مع دول الجوار وإقامة الصناعات في تلك المناطق وذلك من خلال منح الحوافز الجمركية والاستثمارية وخاصة منح شهادات المنشأ الوطنية للبضائع المنتجة والمصنعة في تلك المناطق والتي تحقق قيمة مضافة (٤٠ %).

٢. ضرورة العمل على توفير العديد من الخدمات والمزايا والحوافز التي تجعل منها مركزاً رياديا وجاذباً للاستثمار وكذلك توفير: البنية التحتية الأساسية، وتوفير جهاز إداري متخصص، وبنية تشريعية مرنة وضمانات قانونية والى ضرورة التطبيق الأمثل لتشريعات وأنظمة المناطق الحرة لكونها الجزء المهم للحكم على البيئة الاستثمارية بشكل إيجابي وذلك لتفعيل دور المناطق الحرة في الاقتصاد الوطني، وحوافز وتسهيلات.

٣. تطوير المناطق الحرة الأردنية لتعزيز الروابط بين الشركات المستثمرة في هذه المناطق والمكونات الاقتصادية الأخرى، واتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق التنوع الاقتصادي في هذه المناطق.

٤. الاستفادة من نقل التكنولوجيا ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية والتي تسهم في تطوير وتأهيل العمالة الوطنية وتحسين وسائل الإنتاج

٥. القيام بحملات ترويج محلية ودولية للمناطق الحرة الأردنية ولذلك لجذب الاستثمارات (الوطنية والأجنبية) لهذه المناطق واستغلال الوضع الأمني المستقر في الأردن مقارنة بالمناطق المجاورة.

٦. تشجيع إقامة مناطق حرة تعليمية كالجامعات أو فروع للجامعات الأجنبية المشهورة لما في ذلك من فوائد على الاقتصاد الوطني نتيجة استقطاب الطلاب من دول الجوار وإقامتهم في الأردن.

٧. ٧ إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمناطق الحرة، تصدر مؤشرات خاصة بالمناطق الحرة الأردنية تفصيلية وذلك ليتم استخدامها في الدراسات العلمية، خاصة في مجال القوى العاملة والاستثمارات والتجارة الخارجية كماً ونوعاً وقيمةً وذلك أسوة بالمؤشرات التي تصدرها الجهات المختصة حول الاقتصاد الوطني الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، نائل محمد (٢٠١١)، **أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة : حالة دراسية مدينة غزة الصناعية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر- غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

الإسكوا (٢٠٠٠)، **العولمة وأسواق العمل في منطقة غرب آسيا**، الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة (١٩٩٢)، **تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٢)**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأمم المتحدة (٢٠٠٠)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. **تقرير التنمية الإنسانية**، ٦٦.

أوسرير، منور (٢٠٠٣)، دراسة نظرية عن المناطق الحرة. **مجلة الباحث**، (٢)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر.

الأونكتاد (١٩٩٨)، **تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٧م**، الأمم المتحدة: نيويورك.

البنك المركزي الأردني (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.

تادرس، جاسر (٢٠٠٦)، **دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية**، مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، عمان – الأردن.

الجداوي، نبيل (٢٠٠٢)، المناطق الحرة في مصر النشأة – التطور – الأهمية، **بحث مقدم إلى ملتقى اقتصاديات المناطق الحرة في دمشق**، ٢.

الجنابي، بسطام (٢٠٠٢)، تطور مفهوم المناطق الحرة وافقها في العراق. **مجلة دراسات اقتصادية**، (٣-٤)، بيت الحكمة، ٦٨-٧٠.

الحرازي، محمد علي عوض (٢٠٠٧)، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**. رسالة ماجستير في الاقتصاد والتشريع المالي، أكاديمية شرطة دبي.

الزبيدي، محمد ناجي محمد (٢٠٠٨)، **فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في أنماء المناطق الحرة دراسة نماذج مختارة لبلدان آسيوية الصين – الإمارات العربية المتحدة – العراق**. رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد.

السعدون، أسعد حمود (١٩٩٩)، المنطقة الحرة في خور الزبير وأفاق الاستثمار في العراق. **مجلة الاقتصادي**، جمعية الاقتصاديين العراقيين، المركز العام، بغداد، (نيسان)، ١٤١.

السعدون، أسعد حمود (٢٠٠٢)، العلاقات الاقتصادية العربية الصينية" الواقع الراهن وآفاق المستقبل. **مجلة دراسات اقتصادية**، (٣)، ٨٠.

سليمان، عدنان (٢٠٠٥)، **واقع وآفاق فرص الاستثمار في المناطق الحرة السورية**، دمشق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيف، إبراهيم (٢٠٠٦)، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الصناعية المؤهلة في الأردن**، (بالإنجليزية)، مركز الدراسات الإستراتيجية.

شركة المناطق الحرة، لمحة عن المناطق الحرة www.free-zones.gov.jo

شقير، لبيب (١٩٨٦)، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، (ج١)، جامعة بغداد.

شلبي، مغاوري (٢٠٠٢)، **المناطق الحرة – فوائد وأضرار**، متوفر على العنوان التالي: WWW.IslamOnline.Net/Arabic/Economic.

الطائي، عبد الستار كاظم (٢٠٠٢)، العولمة وأثرها في نقل التكنولوجيا في الوطن العربي. **بحث مقدم إلى ندوة العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي**، بيت الحكمة، بغداد، ٧٦-٧٧.

الطائي، مهدي طالب (٢٠٠٢)، **الأهمية الاقتصادية لإقامة منطقة حرة في إقليم كردستان**"، ٤.

الطويق، عوض احمد (٢٠٠٤)، **مستوى رضا المستثمرين الصناعيين عن أداء مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، دراسة تحليلية مقارنة.** رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المفرق، الأردن.

عبد الفضيل، محمود (٢٠٠٠)، **العرب والتجربة الأسيوية – الدروس المستفادة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

علي، رحمن حسن (٢٠٠٥)، **المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات وتطوير الاقتصاديات العربية**. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط.

القدرة، محمد مصطفى (٢٠١١)، **أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل (دراسة حالة: المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة الخاصة للهيئة العامة للمدن الصناعية)**. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، (١٩٩٥)، **تطوير المناطق الحرة في منطقة الاسكوا**، الأمم المتحدة: نيويورك.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٩٥)، ورقة عمل المناطق الحرة. **ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المعاملة الضريبية للاستثمار العربي الوافد في الأقطار العربية للفترة من (٢٢-٢٣) أكتوبر (١٩٩٤)**، الكويت، ١٢٠.

مرعى، إيمان أحمد محمد (٢٠٠٩)، **إدارة المناطق الحرة: دراسة مقارنة بالتطبيق على المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر بجمهورية مصر العربية**. رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم الإدارة العامة.

وزارة الصناعة والتجارة، **الاتفاقيات التجارية الأردنية**.

وزارة الصناعة والتجارة، **قاعدة بيانات نظام معلومات التجارة والاستثمار** www.mit.gov.jo

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الإنجليزية

Alkedra (٢٠٠٨). The effect of investment in Industrial Estate in Palestine on the job creation opportunities, Palestine.

UNIDO (٢٠٠٧). **Strategic Assessment for the City Wendeng Industrial**, China.

ILO (٢٠٠٤). **Export Processing Zones:Addressing the Social and Labour Issues**. http://Transnalional.Org/pays/epz.htm, ٢-٣.

Tahir, Jamal (٢٠٠٠). An Assessment of free Economic Zones In Arab Countries Performance And Main Featuers. **Working Paper No (٩٩٢٦), Forum.**

Dorsati, Madani (٢٠٠١). A review of the Role and Impact of Export Processing Zones. **Working Paper ٢٢٣٨, The World Bank**, ٩-١٠.

The World Bank Group (٢٠٠٨). **Special Economic Zones: Performance, Lessons Learned, and Implications For Zone Development, Multi Donor Investment Climate**, Advisory Services Publication. https://www.wbginvestmentclimate.org/uploads/SEZs٪٢٠٪٢٠Performance, ٪٢٠Lessons٪٢٠Learned٪٢٠and٪٢٠Implications٪٢٠for٪٢٠Zone٪٢٠Development.pdf

Cling, J.P. and Letilly, G. (٢٠٠١). Export Processing Zones: A Threatened Instrument for Global Economy Insertion?" **DIAL/Unite de Recherche CIPRE Document de Travail**, DT/٢٠٠١/١٧ (November).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com